(شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت)

نشرة اكتتاب عام لمساهمي بنك وربة (ش.م.ك.ع)

في أسهم زيادة رأس المال

فترة الاكتتاب

تبدأ اعتباراً من 25 نوفمبر 2018 وتنتهي في 27 ديسمبر 2018

تاريخ نشرة الاكتتاب

20 نوفمبر 2018

المحتويات

مقدمة 3

تنبيه للمستثمرين المحتملين 4

بيان المسؤولية 5

إقرار المستشار القانوني 5

ملاحظات هامة 6

موجز عن الطرح 7

شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب 11

أسس احتساب سعر السهم وعلاوة الإصدار 16

استخدام عوائد الطرح 16

معلومات عن الجهة المصدرة 17

عوامل المخاطر 31

المُلحقات 36

مقدمة

تأسس بنك وربة ش.م.ك.ع ("**البنك**" أو "**وربة**" أو "**بنك وربة**" أو "**الجهة المصدرة**" أو "**المصدر**") في دولة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2010 بموجب مرسوم أميري رقم 289 لسنة 2009، كما أن البنك مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة برقم تسجيل 334402 ومدرج في بورصة الكويت للأوراق المالية ("البورصة"). تبلغ قيمة رأس مال الجهة المصدرة في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه ("النشرة") 100,000,000 (مائة مليون) دينار كويتي. مكون من 1,000,000,000 (مليار) سهم بقيمة أسمية قدرها 100 (مائة) فلس كويتي للسهم الواحد ("الأسهم المصدرة")، مدفوع قيمتها بالكامل.

يتكون إصدار أسهم رأس المال الجديدة ("**الطرح**")، والذي تتضمن أحكامه حق الأولوية كما هو معرف أدناه، من 500,000,000 (خمسمائة مليون) سهما عادياً ("**أسهم الطرح**") بسعر طرح مقداره 180 (مائة وثمانون) فلس كويتي لكل سهم ("**سعر الطرح**") 100 (مائة) فلس القيمة الاسمية للسهم و80 (ثمانون) فلس علاوة إصدار تمثل زيادة في العدد الإجمالي للأسهم المصرح بها والمُصدرة من 1,000,000,000 (مليار) سهم إلى 1,500,000,000 (مليار وخمسمائة) سهم، ما يعادل زيادة بنسبة % 50 (خمسون بالمائه) في رأس مال البنك المصرح به والمُصدَر الحالي.

يكون للمساهمين ("**المساهمون المؤهلون**") المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك ("**وكيل المقاصة والايداع**") في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ 21نوفمبر 2018 ("**تاريخ السجل**" أو "**تاريخ الاستحقاق**") حق الأولوية في الاكتتاب (خلال الفترة المخصصة لممارسة حق الأولوية) في **أسهم الطرح** بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم ("**حق الأولوية**"). وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لم يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل ("**تاريخ وقف حق الأولوية**" أو "**تاريخ تداول السهم من دون استحقاق**")، وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل. ويجوز لكل مساهم مؤهل الاكتتاب فيما نسبته 50% (خمسون بالمائه) من الأسهم المُصدرة المسجلة باسم المساهم المؤهل في تاريخ السجل.

يتم تخصيص **أسهم الطرح** بين المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب (خلال فترة ممارسة حق الأولوية) بعدد من **أسهم الطرح** بنسبة ما يملكه كل منهم بنسه 50% (خمسون بالمائه) من الأسهم المُصدرة في تاريخ السجل. يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم (راجع قسم "**شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**"). وفي حالة عدم اكتمال الاكتتاب بإجمالي عدد أسهم الطرح خلال الفترة المخصصة لحق الأولوية فيتم فتح باب الاكتتاب العام لغير المساهمين في باقي عدد الأسهم الفائضة من الفترة المخصصة لممارسة حق الأولوية. سيتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للجهة المُصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وُجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم. بعد إتمام الطرح، ستبلغ قيمة رأس مال البنك المصرح به والمُصَدَر -/ 150,000,000 (مائة وخمسون مليون) دينار كويتي بعدد أسهم يبلغ 1,500,000,000(مليار وخمسمائة) سهم. تبلغ القيمة الإجمالية للطرح 90,000,000 (تسعون مليون) دينار كويتي نقداً ("**عوائد الطرح**"). سيتم استخدام عوائد **الطرح** في تعزيز قاعدة رأس مال البنك وفق معايير بازل 3 لكفاية رأس المال ولأغراض البنك العامة (راجع قسم "**استخدام عوائد الطرح**"). وفي حال عدم الاكتتاب بكامل الاسهم الجديدة يتم التصرف بباقي الأسهم كما ورد بقانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الجهة المُصدرة.

وقد أوصى مجلس إدارة البنك بموجب اجتماعه بتاريخ 11إبريل 2018 بزيادة رأس المال المصرح به والمُصدر والمدفوع للبنك من 100,000,000 (مائة مليون) دينار كويتي إلى 150,000,000 (مائة خمسون مليون) دينار كويتي من خلال إصدار وتخصيص 500,000,000 (خمسمائة مليون) سهما من أسهم الطرح بسعر 180 (مائة وثمانون) فلس كويتي لكل سهم (بما يشمل علاوة الإصدار) بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والجمعية العمومية للبنك.

كما اطلعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 50% (خمسون بالمئة) أي من مليار سهم إلى مليار وخمسمائة مليون سهم بعلاوة إصدار قدرها 80 (ثمانون) فلس للسهم تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 (مائة) فلس وتسدد نقداً، وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب وتخصص للمساهمين الحاليين المقيدين بسجلات البنك كما في 21 نوفمبر 2018 ("**تاريخ الاستحقاق**") كلاً بنسبة ما يملكه من أسهم في رأس المال. وأنه يجوز الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب تم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، وفي جميع الأحوال التي لا يتم فيها الاكتتاب في كامل الأسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقاً لأحكام القانون، وتفويض مجلس الإدارة في استدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الاكتتاب والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت. وبعد دراسة نشرة الاكتتاب قررت الهيئة الشرعية أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً من زيادة رأس المال على النحو الوارد تفصيله في نشرة الاكتتاب.

إن هيئة أسواق المال بدولة الكويت بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي بالنسبة للوحدات الخاضعة لرقابته هي الجهات الرقابية المسؤولة عن إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار الأوراق المالية في الكويت، وقد تم إعداد هذه النشرة وفقا لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وقد وافق بنك الكويت المركزي ("المركزي") بتاريخ 20 يونيو 2018 على طلب بنك وربة لزيادة رأس المال بنسبة 50% (خمسون بالمائه) وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب العام، وعلى أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم 80 (ثمانون) فلس تضاف للقيمة الأسمية للسهم البالغة 100 (مائة) فلس. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 29 أغسطس 2018 على زيادة رأس المال من مبلغ 100 (مائة مليون) دينار كويتي إلى 150 (مائة وخمسون مليون) دينار كويتي بزيادة قدرها 50 (خمسون مليون) دينار كويتي موزعة على 500 (خمسمائة مليون) سهم بقيمة اسمية 100 (مائة) فلس للسهم الواحد مع علاوة اصدار، وتخصص الزيادة لمساهمي البنك كل حسب نسبته في رأس المال. ووافقت الجمعية العامة الغير عادية على الطرح في اجتماعها بتاريخ 31 أكتوبر 2018. وبناءً عليه وافق مجلس إدارة البنك باجتماعه رقم (2018/38) والمنعقد

بتاريخ 31 أكتوبر 2018 على استدعاء أسهم زيادة رأس المال وتفويض الرئيس التنفيذي لتحديد فترة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ضمن نشرة الاكتتاب والجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم. وفي تاريخ 07 نوفمبر 2018 وافقت هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب وطرح **أسهم زيادة رأس المال.**

تكون **أسهم الطرح** في نفس الفئة الواحدة مع الأسهم المُصدرة الحالية في رأس مال الجهة المُصدرة. ويكون لكل سهم صوت واحد، ويكون لكل مساهم ("**المساهم**") الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق تصويت إضافية تميزه عن غيره من المساهمين. يحق لحاملي **أسهم الطرح** الحصول على أنصبتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الإعلان عنها من الجهة المُصدرة.

تبدأ فترة حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح في يوم 25 نوفمبر 2018 لمدة 15يوم وحتى 9 ديسمبر 2018 ("**فترة الاكتتاب المخصصة لممارسة حق الأولوية**") ويجوز أن يتقدم المكتتبين بطلبات الاكتتاب خلال تلك الفترة (راجع قسم "**شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**"). **في حالة عدم اكتتاب المساهمين في كامل الأسهم المطروحة للاكتتاب،** يتم طرح فائض الاسهم للاكتتاب العام، وتبدأ فترة الاكتتاب العام في فائض الاسهم اعتباراً من 16 ديسمبر2018 لمدة 12يوم وحتى 27 ديسمبر 2018، **في حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام قبل نهاية الفترة المحددة أعلاه، فسيتم غلق باب الاكتتاب**. كما يجوز لمجلس الإدارة تمديد أي فترة اكتتاب وفق تقديره المطلق وبالتوافق مع أحكام القوانين واللوائح المطبقة.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب وإتمام التخصيص النهائي **لأسهم الطرح** واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إدراج أسهم الطرح في البورصة لتداولها دون أي قيد على غرار الأسهم المُصدرة. يجب مراجعة الملاحظات الهامة بعناية تامة قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في **أسهم الطرح**.

ووفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فإنه مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أياً كانت الجهة المصدرة لها.

تنبيه للمستثمرين المحتملين

ننصح، بأن تستشير شخصاً مرخصاً له طبقاً للقانون ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب.

كما تجدر الاشارة على أنه لا يجوز بغير موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي أن تجاوز ملكية الشخص الواحد طبيعياً كان أو اعتبارياً 5% (خمسة بالمائة) من رأس مال البنك سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستثنى من ذلك الجهات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وإذا جاوزت ملكية الشخص الواحد هذه النسبة وجب عليه التصرف في الزيادة في المدة التي يحددها البنك المركزي ويترتب على المخالفة عدم إفادة مالك الأسهم من مقدار الزيادة فيما يتعلق بحقوق التصويت في الجمعية العامة وفي إدارة البنك.

ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (**معلومات عن مجلس الإدارة**)، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة المصدرة، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

ويقر المستشار القانوني للمصدر بأنه تمت مراجعة نشرة الاكتتاب والمستندات ذات الصلة، وأنه على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المُصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المُصدرة صحيحاً ونافذاً.

ويقر بنك وربة كونه المصدر ومدير عملية الإصدار بتحمله المسؤولية في حالة عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الاكتتاب وبأن نشرة الاكتتاب على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات جوهريه، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

كما لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن أو تقدم أي إقرار بشأن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصريح من أي مسؤولية أيا كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة، كما لن تكون طرفاً في أي مطالبة تتعلق بالأضرار التي تنشأ بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة.

حررت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 20 نوفمبر 2018.

بيان المسؤولية

الأشخاص المسؤولين عن نشرة الاكتتاب:

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم:	المسمى الوظيفي:	العنوان:
شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	بنك وربة (ش.م.ك.ع) - شرق - برج سنابل – دور 26،27،28 ص.ب 1220 الصفاة 13013 الكويت

إقـــــرار

تهدف هذه النشرة إلى توفير المعلومات المطلوبة للمساهمين الحاليين والمساهمين الجدد الذين لهم حق الاكتتاب.

ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (معلومات عن مجلس الإدارة)، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة، كما يؤكدون على أنه على حد علمهم وبعد القيام بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

يؤكد أعضاء مجلس الإدارة على حد علمهم وبعد القيام بكافة الاستفسارات المعقولة أن كافة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب كاملة ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان، وأنه قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في الأوراق المالية من عدمه، وأنه قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015 وتعديلاتهما ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وللأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

عن مجلس إدارة المصدر:

الاسم	المنصب	التوقيع
عبد الوهاب عبد الله الحوطي	رئيس مجلس الإدارة	

إقرار المستشار القانوني

أقر أنا المستشار القانوني للجهة المصدرة بأنه قد تمت مراجعة نشرة الاكتتاب والمستندات ذات الصلة، وأنه على حد علمي وبعد قيامي بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المصدرة صحيحاً ونافذاً.

الاسم	المنصب	التوقيع
ملحم عبد الرحمن الملحم	مدير الإدارة القانونية بالتكليف	

ملاحظات هامة

تتضمن نشرة الاكتتاب معلومات تتعلق ببنك وربة بخصوص الأسهم والاكتتاب وضوابطه وأحكامه. لم يصرح البنك لأي من الغير بتقديم أي بيان أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالبنك أو بالأسهم باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو ما تم اعتماده من قبل البنك لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات والافتراض بأن البنك كمصدر أو كمدير لعملية الإصدار قد أقر بتلك البيانات والمعلومات والتعهدات، باستثناء ما ورد بهذه النشرة.

وفي حين أن البنك قد قام بإجراء كافة الاستفسارات في الحدود المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات الخاصة بالسوق وقطاعات الأعمال التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر خارجية. بالرغم من أنه ليس لدى أي من البنك وكذلك مستشاريه أي سبب يدفعه للاعتقاد بعدم دقة تلك المعلومات، إلا أنه تقتضي الاشارة إلى أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من تلك المعلومات.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة هي خاضعة للتعديل، وعلى وجه الخصوص، الوضع المالي الفعلي للبنك وكذلك قيمة الاسهم قد تتأثر سلبياً بفعل التطورات المستقبلية لناحية عامل التضخم أو تكاليف التمويل أو الضرائب أو أيه عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى أو أيه عوامل خارجة عن إرادة البنك. لا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بالأسهم، هو وعد أو تعهد بشأن أي أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبليه.

ولا يجوز النظر لنشرة الاكتتاب هذه على أنها توصيه من جانب البنك أو أي من مستشاريه أو التابعين له للاشتراك في عملية الطرح. إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه هي ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون أن يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استراتيجية أو موقف مالي أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. يتحمل كل من توجه إلية نشرة الاكتتاب هذه مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بطريقته الخاصة فيما يتعلق بالبنك أو بطرح الأسهم قبل اتخاذ أي قرار استثماري، وكذلك مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للبنك وللاستثمار في الاسهم وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتئي ضرورة لذلك لاتخاذ أي قرار استثماري. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية.

وقبل شراء أية أسهم، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار مالي مرخص من هيئة أسواق المال في الكويت طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشارية القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في الأسهم بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. ويتمثل الغرض الوحيد لهذه النشرة تقديم معلومات أساسية عن البنك لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل لعملية الاستثمار في تلك الأسهم.

لم يتم تخويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح الأسهم غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات من الغير، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها أو اعتبارها على أنها معتمدة من قبل البنك كمصدر أو كمدير لعميلة الإصدار.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعيه. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط **الجهة المُصدرة** وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأداؤها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى "و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية .وقد بنت **الجهة المُصدرة** هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن **الجهة المُصدرة** ترى أن التوقعات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للجهة المُصدرة تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، أما في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر وحالات ثبوت عدم جدية التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، أو في حالة ثبوت عدم اكتمال أو صحة أي من الافتراضات الأساسية للجهة المُصدرة، فإن النتائج الفعلية لعمليات **الجهة المُصدرة** قد تختلف عما هو متوقع أو متنبأ به. والجدير بالذكر، إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. مع عدم الاخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الجهة المُصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح وواضح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو مراجعة لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

بعد الاطلاع وبقبول نشرة الاكتتاب، يوافق المستلم على الالتزام بشروطها ويقر كل مستلم بأنه مسؤول عن الالتزام الكامل بالقوانين فيما يتعلق بأي شراء، بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو موافقات أخرى مطلوبة أو تلبية أي متطلبات أخرى.

موجز عن الطرح

يجب قراءة الموجز التالي كمقدمة للمعلومات التفصيلية الإضافية التي تظهر في أي جزء آخر في هذه النشرة، ويخضع هذا الموجز في كافة الأحوال لتلك المعلومات التفصيلية. لا يشمل هذا الموجز على جميع المعلومات التي يتعين على المستثمرين المحتملين دراستها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الطرح، كما أنه لا يمكن التأكيد بأن هذه المعلومات هي مكتملة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يستند أي قرار لأي مستثمر محتمل للاستثمار فيما يتعلق بالطرح على دراسة هذه النشرة بالكامل.

الجهة المُصدرة	بنك وربة ش.م.ك.ع. (شركة مساهمة كويتية عامة) مؤسسة في دولة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2010 بموجب مرسوم أميري رقم 289 لسنة 2009.
عنوان الجهة المُصدرة	شرق - برج سنابل – دور 26،27،28 ص.ب 1220 الصفاة 13013 الكويت.
نوع الطرح	الاكتتاب العام في أسهم الطرح مع حق الأولوية للمساهمين المؤهلين بنسبة 50% (خمسون بالمائه)
سعر الطرح	180 (مائة وثمانون) فلس كويتي للسهم الواحد (شاملاً القيمة الإسمية وعلاوة الإصدار)
القيمة الإسمية	100 (مائة) فلس كويتي للسهم
علاوة الإصدار	80 (ثمانون) فلس كويتي للسهم الواحد
إجمالي عدد أسهم الجهة المُصدرة قبل الطرح مباشرة	1,000,000,000 (مليار) سهم بقيمة اسمية 100 (مائة) فلس للسهم الواحد، مدفوعة قيمتها بالكامل.
رأس مال الجهة المُصدرة المصرح به والمصدر والمدفوع	100,000,000 (مائة مليون) دينار كويتي
أسهم الخزينة	لا يوجد
عدد ونوع أسهم الطرح	500,000,000 (خمسمائة مليون) سهم عادي يمثل 50% (خمسون بالمائه) من رأس المال الحالي المُصَدَر للجهة المُصدرة.
عدد أسهم الطرح المُتعهد الاكتتاب فيها	لا يوجد
قيمة الطرح المتعهد به	لا يوجد
إجمالي عدد أسهم الجهة المُصدرة بعد اكتمال الاكتتاب بالطرح مباشرة	1,500,000,000 (مليار وخمسمائة) سهم
رأس المال المُصَدَر للجهة المُصدرة بعد اكتمال الاكتتاب بالطرح مباشرة	150,000,000 (مائة وخمسون مليون) دينار كويتي
نسبة زيادة رأس المال	سيتم زيادة رأس مال المُصدر بقيمة 50,000,000 (خمسون مليون) دينار كويتي والتي تمثل زيادة % (خمسون بالمائه)50 %على رأس المال الحالي المصرح به والمُصَدَر للجهة المُصدرة قبل الطرح مباشرة.
القيمة الإجمالية للطرح	90,000,000 (تسعون مليون) دينار كويتي
القيود المفروضة على التعامل في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب وأي ترتيبات مستقبلية للتعامل فيها	لا يوجد
مصاريف الطرح	القيمة التقديرية لمصروفات الطرح هي 200,000 (مائتان ألف) دينار كويتي وسيتولى البنك مسئولية سداد تلك المصروفات التي تشمل تكاليف إدارة الاكتتاب والمطبوعات اللازمة والاعلانات القانونية.
طريقة الاكتتاب	يجوز للمكتتبين تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق الموقع الالكتروني للاكتتاب في الأسهم حتى 16,500 (ستة عشر ألفاً وخمسمائة) سهم أو عن طريق التوجه لمقر وكيل المقاصة والايداع وتقديم طلب الاكتتاب (على النموذج الخاص بذلك "نموذج طلب الاكتتاب")

	خلال فترة الاكتتاب. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب. ويكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب و**الجهة المُصدرة**.
فترة الاكتتاب	من 25 نوفمبر 2018 وتنتهي في 27 ديسمبر 2018
فترة الاكتتاب المخصصة لممارسة حق الأولوية	من 25 نوفمبر 2018 وتنتهي في 9 ديسمبر 2018
فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم	من 16 ديسمبر 2018 وتنتهي في 27 ديسمبر 2018
تاريخ التخصيص	خلال 5 أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب الأولى أو الثانية.
المساهمين المؤهلين (أصحاب حق الأولوية للاكتتاب في أسهم الطرح)	المساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ السجل **أي المساهمين المقيدين في سجل مساهمي البنك لدى البورصة كما في 21 نوفمبر 2018**، وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لا يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل ("**تاريخ وقف حق الأولوية**"). وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل.
الحد الأدنى للاكتتاب	سهم واحد
خيارات المساهمين المؤهلين بالنسبة للأسهم الطرح	يكون للمساهمين المؤهلين اللجوء إلى الخيارات التالية بالنسبة لأسهم الطرح (1) ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (2) ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية (3) التنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وفق الآلية المعتمدة لذلك وذلك قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل (وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل وكالة المقاصة)، أو (4) الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة.
عواقب عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين	يتعرض المساهمون المؤهلون الذين يختارون عدم الاكتتاب في أسهم الطرح لتخفيض في نسبة ملكيتهم في رأس مال **الجهة المُصدرة** بالإضافة قد يواجهون تغييرا في قيمة أسهمهم الحالية.
الاكتتاب في فائض أسهم الطرح	يحق للمساهمين المؤهلين الاكتتاب في فائض أسهم الطرح بالإضافة إلى أسهم حق الأولوية.
الاكتتاب العام	في حالة عدم استكمال الاكتتاب بعد انتهاء فترة ممارسة حق الأولوية يُفتح باب الاكتتاب العام والذي يكون فيه الحق لأي مكتتب الاكتتاب في الفائض من أسهم الطرح.
تخصيص أسهم الطرح	**التخصيص خلال فترة ممارسة حق الأولوية:** يكون لكل مساهم مؤهل الحق في الاكتتاب بأي عدد من الأسهم على أن حق الأولوية له يقتصر على ما نسبته 50% (خمسون بالمائه) فقط من نسبة الأسهم المملوكة له والمقيدة في سجلات البنك كما في 21 نوفمبر 2018، وسيتم تخصيص ما تبقى من فائض الأسهم نتيجة عدم مباشرة بعض المساهمين حق الأولوية على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتبه في حالة تغطية كامل أسهم الطرح، ويرد إلى كل مكتتب المبالغ المدفوعة بالزيادة عما تم تخصيصه بالفعل وفقاً لهذه القواعد. وفي حالة عدم تغطية كامل أسهم الطرح بعد انتهاء فترة ممارسة حق الأولوية يتم فتح باب الاكتتاب العام. **التخصيص خلال فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم:** يحق للمكتتب خلال فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم الاكتتاب بأي عدد من الأسهم التي يرغب بها. يتم تخصيص الأسهم إلى المساهمين الحاليين والجدد نسبة وتناسب بناءً على نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها، وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح. وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في

	التصرف في كسور الأسهم. و**في حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب قبل نهاية فترة الاكتتاب العام، فسيتم غلق باب الاكتتاب**
	وفي حال عدم الاكتتاب بكامل الاسهم الجديدة يتم التصرف كما ورد بقانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الجهة المُصدرة.
كسور الأسهم	لا يجوز الاكتتاب بكسور الأسهم، وحيثما يكون ضرورياً يتم تدوير عدد أسهم الطرح التي يستحقها المساهم المؤهل إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد **الجهة المُصدرة** وحدها بحق التصرف في كسور الأسهم. لن يتم إصدار كسور أسهم الطرح بأي شكل من الأشكال (راجع قسم **"شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب"**)
استخدام عوائد الطرح	تهدف زيادة رأس المال إلى تعزيز قاعدة رأس مال الجهة المُصدرة وفق معايير لجنة بازل 3لكفاية رأس المال والأغراض العامة للبنك.
فائض مبالغ الاكتتاب	سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وُجدت) دون أرباح إلى المكتتبين الذين اكتتبوا في أسهم الطرح دون احتساب عمولات أو استقطاعات أو حجز من البنك (راجع قسم **"شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب"**).
أحكام الطرح	يقتصر حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح على المساهمين المؤهلين. وتحتفظ **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** بحقهما في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الطرح. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب. عند التقديم وقبول الطلب من **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع**، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب و**الجهة المُصدرة** (راجع قسم" **شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**").
الحد الأقصى للملكية	وفقاً للنظام الأساسي للجهة المصدرة، يجوز تملك أي نسبة من أسهم الجهة المصدرة في أي وقت وذلك وفقاً للقانون والقرارات الوزارية وتعليمات بنك الكويت المركزي التي تصدر من وقت إلى أخر. وحالياً فإن موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة مطلوبة لتملك نسبة ما يزيد عن 5% (خمسه بالمائه) من إجمالي رأس مال الجهة المصدرة، وتُستثنى من ذلك الجهات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.
توزيعات الأرباح	يحق للمساهم صاحب سهم الطرح استلام نصيبه من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الاعلان عنها من **الجهة المُصدرة** (كالأسهم المُصَدَرة).
حقوق التصويت	تكون أسهم الطرح **للجهة المُصدرة** من فئة واحدة. لكل سهم صوت واحد، ولكل مساهم الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق امتياز إضافية في التصويت.
معدل ربحية السهم على المدى القصير	من المتوقع أن يبلغ معدل ربحية السهم 6.5 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
قيمة السهم عند تصفية البنك	في حالة تصفية البنك قبل زيادة رأس المال تكون القيمة الدفترية للسهم 99 فلس وذلك بناءً على البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
استرداد قيمة الأسهم	يستطيع المساهمون الحاليون والجدد استرداد قيمة الأسهم (سواء بالربح أو الخسارة) من خلال البيع المباشر في بورصة الكويت للأوراق المالية ولا يوجد اختلافات في أي من حقوق الأسهم الجديدة المصدرة والحالية.
الحقوق المتعلقة بأسهم الطرح في حالة تصفية الجهة المُصدرة	يحق للمساهمين الحصول على نصيب - بنسبة ما يمتلكونه من أسهم - من عوائد تصفية أصول **الجهة المُصدرة** عند التصفية وذلك بعد سداد مديونياتها والتكاليف الأخرى.
التدابير والإجراءات في حالة عدم استكمال الطرح	في حال لم يتم استكمال زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة البنك أن يقرر تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم استنفاذ كامل أسهم الطرح في

نهاية فترة الاكتتاب الجديدة، يجوز لمجلس إدارة البنك إما (1) التراجع عن الطرح مع إرجاع المبالغ للمكتتبين أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية فترة الاكتتاب. ولا يجوز للمكتتبين الرجوع عن أسهم الطرح المكتتب بها إلا وفقاً للقانون.

إدراج أسهم الطرح	بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي لأسهم الطرح واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إصدار إيصال رصيد أسهم ليتم إدراجها وتداولها في بورصة الكويت للأوراق المالية دون أي قيد.
الجهات الرقابية	هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي
مراقب الحسابات	كى بي أم جي، صافي المطوع وشركاه العيبان والعصيمي وشركاهم، إرنست ويونغ
المصدر ومدير عملية الإصدار	بنك وربة
وكيل المقاصة والايداع	الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.
القانون	قوانين دولة الكويت
المحاكم	محاكم دولة الكويت
أعضاء مجلس إدارة الجهة المُصدرة	السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي السيد/ سامي فهد الرشيد السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر السيد/ عيد ناصر الرشيدي السيد/ محمد رياض المطوع السيد/ محمد عبد الرضا سليم السيد/ مصعب عمر الفليج السيد/ هاني عبد العزيز التركيت السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي

شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب

مقدمة

ينقسم الاكتتاب الى فترتين، الفترة الأولى مخصصة لممارسة حق الأولوية للمساهمين المؤهلين (**المساهمين المقيدين في سجل مساهمي البنك لدى البورصة كما في 21 نوفمبر 2018**) والفترة الثانية مخصصة للاكتتاب العام في فائض الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها خلال فترة ممارسة حق الأولوية وفي حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة قبل نهاية فترة الاكتتاب العام فسيتم غلق باب الاكتتاب. أما في حالة الاكتتاب بكامل الأسهم خلال فترة ممارسة حق الأولوية يقفل باب الاكتتاب ولا يتم البدء بالاكتتاب العام في فائض الاسهم.

إجراءات الاكتتاب

أولاً: الاكتتاب عن طريق الموقع الإلكتروني:

يتيح النظام الالكتروني الاكتتاب في زيادة رأس المال لعدد 16,500 (ستة عشر الفاً وخمسمائة) سهم بما يعادل 2,970 (ألفان وتسعمائة وسبعون) دينار كويتي وأقل، ويتم السداد من خلال خدمة K-NET.

يقوم المكتتب بالتالي:

1. الدخول الي الموقع عن طريق الرابط: https://www.ipo.com.kw
2. يقوم المكتتب بتسجيل الرقم المدني، ومن ثم يقوم النظام بتحديد أحقيته المكتتب في الاكتتاب من عدمه (يتم التحقق خلال فترة ممارسة حق الأولوية فقط).
3. يقوم المكتتب بتسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
4. يتم تحويل المكتتب إلى صفحة السداد عن طريق خدمة K-NET، حيث يقوم المكتتب بالسداد من حسابة الخاص (ولا يجوز أن يقوم شخص أخر بالسداد نيابة عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً «تراجع المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب» ويتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حالة مخالفة ذلك).

ثانياً: الاكتتاب عن طريق مراجعة وكيل المقاصة والايداع "للاكتتاب في عدد أسهم يتجاوز 16,500 (ستة عشر ألفاً وخمسمائة) سهم":

1. يقوم المكتتب بالدخول على الرابط التالي https://www.ipo.com.kw لطباعة وثيقة ببيانات الاكتتاب موضحاً بها على سبيل المثال لا الحصر أسم المكتتب، الرقم المدني، وعدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها وقيمتها.
2. يتوجه المكتتب إلى البنك الخاص به وتقديم صورة من وثيقة بيانات الاكتتاب المطبوعة من الرابط أعلاه ويقوم بتحويل المبلغ المطلوب إلى الحساب المصرفي (الغير منتج للأرباح) المخصص لزيادة رأس مال بنك وربة (كمبلغ صافي دون خصم أي رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) والمذكور أدناه:

اسم البنك	**بنك وربة**
رقم الحساب	**1224089019**
رقم IBAN	**KW17WRBA0000000000001224089019**
سويفت	**WRBAKWKW**
المستفيد	**Warba Bank Capital Increase**
المرجع / الوصف	**زيادة رأس مال بنك وربة + رقم هوية المكتتب (الرقم المدني) + بيانات الاتصال الخاصة بالمكتتب (رقم الهاتف)**

3. يقوم المكتتب بالحصول على قسيمة ايداع اصلية بالمبلغ المحول من البنك الخاص به والتوجه إلى وكيل المقاصة والايداع لاستكمال الإجراءات المتبقية.
4. يتوجه المكتتب إلى مقر وكيل المقاصة والايداع الواقع في شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس لتقديم المستندات المدرجة في بند «المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب» في هذه النشرة وذلك خلال الفترة المسائية من الساعة الرابعة (4) عصراً وحتى الساعة السابعة (7) مساءً وتعبئة نموذج الاكتتاب.
5. يقوم وكيل المقاصة والايداع بتسليم المكتتب إيصال إيداع مقابل الاكتتاب.

وفي حالة إخفاق أي من المكتتبين في تقديم طلب الاكتتاب مكتملاً بشكل كامل وسليم (مرفقاً به كافة المستندات المساندة المطلوبة) في مقر وكيل المقاصة والايداع بعد سداد مبلغ الاكتتاب المستحق كما هو مذكور بهذه النشرة، فإن طلب الاكتتاب المقدم من ذلك المكتتب سيعتبر ملغياً وكأن لم يكن، علما بأنه لا يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقداً.

نموذج طلب الاكتتاب

يجوز للمكتتبين الراغبين في الاكتتاب تقديم طلبات الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب ذات الصلة في مقر **وكيل المقاصة والايداع**. يوافق كل مكتتب على الأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة ويقوم بتقديم كافة بيانات طلب الاكتتاب. **يحتفظ كل من البنك ووكيل المقاصة والايداع ش.م.ك** بحقهما في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الطرح أو عدم الاتباع الحرفي والدقيق لتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم توافق طلب الاكتتاب مع أحكام القانون واللوائح المطبقة، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب، عدم دقة أو عدم كفاية المعلومات في طلب الاكتتاب أو عدم توافق طلب الاكتتاب مع أي من أحكام وشروط هذه النشرة أو طلب الاكتتاب نفسه. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب وقبوله من قبل وكيل المقاصة والايداع. عند تقديم الطلب، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب والجهة المُصدرة.

يكون طلب الاكتتاب وكافة أحكامه وشروطه والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزماً للمكتتبين وعلى المتنازل والمتنازل إليهم ومديري أصولهم والمستفيدين إلا في حال النص على خلاف ذلك في هذه النشرة. كما يجب على المكتتب أن يقبل بعدد أسهم الطرح المخصص له شريطة ألا يزيد عن العدد المكتتب به والموضح في نموذج الاكتتاب الخاص به.

تكون كافة الأحكام والشروط واستلام نماذج طلبات الاكتتاب والاتفاقيات الناشئة عنها خاضعة لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتطبيقها بالتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت.

على المكتتب قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تسليم نموذج طلب الاكتتاب. سيُعتبر تسليم نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والايداع بمثابة عقد ملزم وموافقة على كافة أحكام الاكتتاب.

تقديم نموذج طلب الاكتتاب

على المكتتب أن يحدد في طلب الاكتتاب عدد أسهم الطرح التي يرغب في الاكتتاب بها وأن يقوم بتحويل كامل مبالغ الاكتتاب المستحقة. ويلتزم المكتتب بالتقدم بنموذج الاكتتاب خلال الفترات المحددة للاكتتاب (فترة ممارسة حق الأولوية وفترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم).

المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب

يتم تقديم طلب الاكتتاب مرفقاً بالوثائق التالية، وذلك حسب الحالة، وسيقوم الموظفون المتواجدون في مقر **وكيل المقاصة والايداع** بمطابقة الصورة مع الأصل وإعادة الأصل إلى المساهم المؤهل.

المكتتبين من الأشخاص الطبيعيين

- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمكتتب
- أصل وصورة من جواز السفر للمكتتبين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي
- أصل وصورة من الوكالة القانونية الخاصة بالاكتتاب في الأسهم (للمكتتبين بالوكالة)
- أصل وصورة من شهادة الولاية (للأيتام)
- أصل وصورة من شهادة الوصاية (للقصر)
- أصل وصورة من شهادة حصر الوراثة بالنسبة للورثة.
- أصل وصورة من حكم القوامة.

المكتتبين من الأشخاص الاعتباريين

- أصل وصورة من شهادة السجل التجاري
- أصل وصورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري، حسب الحال
- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع
- أصل وصورة من اعتماد التوقيع للمفوض بالتوقيع صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو مصدّقة من غرفة التجارة والصناعة في الكويت
- كتاب صادر عن المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتباري بالموافقة على الاكتتاب.

المكتتبين من غير الكويتيين

يجب على المكتتبين من غير الكويتيين (سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية – حسبما يكون الحال) أن يقدموا المستندات المماثلة للمستندات المذكورة أعلاه تكون صادرة عن الجهات المماثلة في دولهم وذلك في حالة عدم حيازتهم لمستندات صادرة لهم في دولة الكويت في هذا الشأن.

مع مراعاة أسباب الرفض الأخرى، يحق للبنك **ووكيل المقاصة والايداع** رفض طلب الاكتتاب إذا لم تسدّد بالفعل القيمة المطلوبة وتقيدّ كاملةً بحساب الاكتتاب في وقت الاكتتاب لدى مدير الاصدار.

إقرارات المكتتبين

يتعهد المكتتبين من خلال تقديم طلب الاكتتاب بالتالي:

- الموافقة على الاكتتاب في أسهم الطرح بعدد الأسهم المحدد في طلب الاكتتاب، وأن طلب الاكتتاب نهائي لا يجوز الرجوع فيه.
- الإقرار بالاطلاع على هذه النشرة وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها.
- الموافقة على النظام الأساسي وعقد تأسيس **الجهة المُصدرة** وعلى كافة الاحكام القانونية المترتبة على ملكية الأسهم التي سوف يتم تخصيصها والشروط وأحكام الاكتتاب الواردة في هذه النشرة.
- الموافقة على حق **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** في رفض أي طلب اكتتاب في أي من الحالات المحددة في هذه النشرة.
- القبول بأسهم الطرح المخصصة له (بعدد الأسهم التي طلبها كحد أقصى) ويقر بقبوله بكافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في طلب الاكتتاب في هذه النشرة.
- التعهد بأنه لن يقوم بإلغاء أو تعديل طلب الاكتتاب بعد تقديمه إلى وكيل المقاصة والايداع.
- إقرار المُكتَتِب من الأشخاص الاعتبارية – وعلى مسئوليته التامة – بأنه قد تم استيفاء كافة الاجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في نشرة الاكتتاب أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب وبما في ذلك موافقة مجلس الادارة والجمعية العامة – بحسب الأحوال – بالنسبة للشركات المساهمة.

حق أولوية الاكتتاب

حق الأولوية في الطرح مقصور على أصحاب الأسهم المُصدرة الحالية المسجلين في ختام يوم الاستحقاق بتاريخ 21 نوفمبر 2018، أي المساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك في تاريخ السجل. وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لا يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل. وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل. ويحق لكل مساهم مؤهل التقدم بطلب الاكتتاب في 50% (خمسون بالمائه) من الأسهم المصدرة والمملوكة له كما في **تاريخ السجل**.

الاكتتاب الكلي أو الجزئي في أسهم الطرح للمساهمين المؤهلين (خلال فترة ممارسة حق الأولوية)

يقوم المساهم المؤهل خلال فترة ممارسة حق الأولوية والذي يرغب في استخدام حقه الكامل في الاكتتاب في أسهم الطرح المخصصة له بتقديم نموذج طلب الاكتتاب مرفقاً بالمستندات المطلوبة وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء فترة الاكتتاب.

ولا يجوز الاكتتاب في كسور الأسهم، التي سوف يتم تدويرها إلى أقرب عدد صحيح.

في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المخصصة للمساهمين المؤهلين، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المساهمون المؤهلون الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم في حالة تغطية أسهم الطرح. سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وُجدت) إلى المكتتبين الذين اكتتبوا في أسهم الطرح دون احتساب أية أرباح لهم أو عمولات أو استقطاعات أو حجز من مدير الاصدار.

إذا لم يرغب المساهم المؤهل في اللجوء إلى استخدام حق الاكتتاب في أسهم الطرح فليس عليه اتخاذ أي اجراء.

إذا رغب المساهم المؤهل في الاكتتاب في بعض وليس في كافة ما هو مخصص له من أسهم الطرح، عليه تقديم طلب اكتتاب مرفقاً بالمستندات المطلوبة الأخرى وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء فترة الاكتتاب. ولا يجوز الاكتتاب في أسهم الطرح المخصصة للمساهم المؤهل وأسهم الطرح الإضافية أكثر من مرة واحدة، وللإيضاح يمكن للمكتتب المؤهل أن يكتتب مره اثناء فترة حق الأولوية ومره واحد أخرى خلال فتره الاكتتاب العام (إن وجدت) ولا يجوز للمكتتبين خلال فترة الاكتتاب العام الاكتتاب أكثر من مره واحدة وفي حالة التكرار خلال نفس فتره الاكتتاب سيتم استبعاد جميع طلبات المكتتب المكررة بالكامل.

عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين في أسهم الطرح

سيتعرض المساهمون المؤهلون الذين لا يشاركون في الاكتتاب في أسهم الطرح خلال فترة ممارسة حق الأولوية لانخفاض نسبة ملكيتهم في رأس مال **الجهة المُصدرة** بالإضافة قد يواجهون تغييرا في قيمة أسهمهم الحالية.

رفض طلب الاكتتاب

تحتفظ كل من **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** بحق رفض طلبات الاكتتاب في أسهم الطرح كلياً أو جزئياً ودون أدنى مسئولية عليهما إذا تبين مخالفته لأحكام القانون واللوائح المطبقة أو لشروط وأحكام الاكتتاب ونشرة الاكتتاب أو في حال عدم الالتزام التام والدقيق بتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم مطابقة المبلغ المسدد لعدد الأسهم المطلوب الاكتتاب بها، إذا لم يرفق بالطلب المستند الدال على سداد كامل قيمة الأسهم المكتتب بها، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب دفعة واحدة في وقت الاكتتاب (في حالة سداد مقابل الاكتتاب عن طريق التحويل البنكي)، فسيتم الغاء الطلب إذا لم يتم التحويل خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم طلب الاكتتاب، أو إذا كانت بياناته غير دقيقة، غير كاملة أو غير واضحة أو غير مقروءة أو متضمنة معلومات غير صحيحة أو إذا كان طلب الاكتتاب مكررا أو إذا لم يستوفي الشروط والواجبات المبينة في كل من نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب.

في حالة وجود أي اختلاف في بيانات المكتتبين عن البيانات المسجلة بالهيئة العامة للمعلومات المدنية يحق للمصدر أو وكيل المقاصة والايداع استبعاد هذه الطلبات من عملية التخصيص دون أدنى مسؤولية على المصدر او وكيل المقاصة والايداع، مالم يرفق مع المستندات أسباب الاختلاف.

لن يتم قبول الطلبات التي تقدم بأي وسيلة تهدف إلى إخفاء عمليات الاكتتاب الصوري أو الوهمي أو بغير ذلك من الطرق، دون أدنى مسؤولية على المصدر أو وكيل المقاصة والايداع.

التخصيص وفائض الاكتتاب

أولاً فترة ممارسة حق الأولوية:

يحق للمساهم المؤهل الاكتتاب بنسبة 50% (خمسون بالمائه) من الأسهم المُصدرة التي يملكها في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المخصصة للمساهمين المؤهلين، يتم تخصيص أسهم الطرح غير المكتتب فيها إلى المساهمين المؤهلين الذين اكتتبوا في عدد من أسهم الطرح يفوق النسبة المخصصة لهم بالاستناد إلى عدد الأسهم المُصدرة الحالية المملوكة من المساهم المؤهل. في حال تم تغطية أسهم الطرح في الأسهم الإضافية غير المكتتب فيها يفوق عدد أسهم الطرح الإضافية المتوفرة، يتم تخصيص أسهم الطرح الإضافية إلى المساهمين المؤهلين على الوجه المبين بهذه النشرة. وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التصرف في كسور الأسهم وفقاً لسلطتها التقديرية. وفي حالة عدم اكتمال الاكتتاب يتم فتح باب الاكتتاب العام بفائض الأسهم

ثانياً فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم:

يحق للمكتتب خلال فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم الاكتتاب بأي عدد من الأسهم يرغب بها وفي حال كان إجمالي الأسهم المكتتب بها أقل من عدد الأسهم المطروحة (أي المتبقية من مرحلة اكتتاب حق الأولوية) يتم تخصيص الأسهم المُكتَتَب بها بالكامل. أما في حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب بها عن عدد الأسهم المطروحة (أي المتبقية من مرحلة اكتتاب حق الأولوية) يتم تخصيص الأسهم إلى المساهمين نسبة وتناسب بناءً على نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها، وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح. وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التصرف في كسور الأسهم وفقاً لسلطتها التقديرية.

تعلن **الجهة المُصدرة** عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ نهاية الاكتتاب وستقوم بسداد فائض مبالغ الاكتتاب دون أرباح إلى المكتتبين من دون استقطاع أي رسوم أو مصاريف في التاريخ المحدد من **الجهة المُصدرة**.

هذه ويجدر التنويه بأنه ليست هناك أية تأكيدات أو ضمانات بوجود أو توفر أسهم إضافية.

رد المبالغ إلى المكتتبين

يتم رد مبالغ الاكتتاب عن الطلبات المرفوضة ومبالغ فائض الاكتتاب دون أرباح أو مصاريف أو خصومات إلى المكتتبين خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص وذلك عن طريق تحويل بنكي على الحساب المحدد بطلب الاكتتاب (للمكتتبين عن طريق مراجعة وكيل المقاصة والايداع) أو إصدار شيك (للمكتتبين عن طريق الموقع الالكتروني) ويتم استلامه من مقر الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية ببرج أحمد.

في حال إلغاء الطرح كلياً أو جزئياً، يقوم البنك بإيداع مبالغ الاكتتاب في حساب مصرفي غير منتج للأرباح لديه حتى تاريخ إعادة المبالغ إلى المكتتبين، وذلك بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة.

قابلية تحويل أسهم الطرح

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

تداول أسهم الطرح

بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي لأسهم الطرح واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إصدار إيصال رصيد أسهم ليتم إدراجها وتداولها في بورصة الكويت للأوراق المالية دون أي قيد على غرار الأسهم المُصدرة.

الجدول الزمني المتوقع

الحدث	التاريخ
تاريخ بداية فترة الاكتتاب من خلال ممارسة حق الأولوية	25 نوفمبر 2018
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب من خلال ممارسة حق الأولوية	9 ديسمبر 2018
تاريخ بداية فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم المتبقية من فترة ممارسة حق الاولوية	16 ديسمبر 2018
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب	27 ديسمبر 2018
تخصيص أسهم الطرح	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ نهاية الاكتتاب
رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص
تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت	سيتم إدراجها في بورصة الكويت بعد استكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة

أسس احتساب سعر السهم وعلاوة الإصدار

قام البنك بتعيين مقوم أصول مستقل معتمد من هيئة أسواق المال لتقييم القيمة العادلة لصافي حقوق الملكية لبنك وربة وذلك لغرض زيادة رأس المال ولغرض تقديم تقرير مستقل لهيئة أسواق المال.

وقد تم إستخدام عدة طرق بإستخدام تقييم التدفقات النقدية المخصومة، وأسعار المقارنة السوقية، وخصم الأرباح الموزعة وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للبنك والمعلومات الإدارية التاريخية للسنوات السابقة 2014 إلى 2017 إلى جانب المعلومات المالية المستبقلية المهيئة من قبل إدارة بنك وربة للسنوات 2018 إلى 2023 ومعلومات متاحة للعموم من مصادر أطراف ثالثة موثقة.

وتتلخص تلك الطرق في التالي:

1. التدفقات النقدية المخصومة	Discounted Cash Flow Model (DCF)
2. أسعار المقارنة السوقية - مضاعف: السعر / القيمة الدفترية للسهم	Price / Book Value Multiple (P/B)
3. أسعار المقارنة السوقية -مضاعف: السعر / ربحية السهم	Price / Earnings Multiple (P/E)
4. خصم الأرباح الموزعة	Dividends Discount Model (DDM)

استخدام عوائد الطرح

ستتم الاستفادة/استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الجوانب التالية:

- الدخول في استثمارات استراتيجية طويلة الأجل.
- تعزيز الحد الأقصى لمقدار التزام العميل الواحد، والذي سيوفر المزيد من الفرص لزيادة حجم المحفظة التمويلية الحالية، والحصول على فئات جديدة من العملاء مما يزيد من حجم الأعمال وفرص البيع المتبادل.
- زيادة حد الاستثمار المسموح به، مما سيعزز حجم محفظة الاستثمارات، وذلك نظراً لأن بعض فئات الاستثمار تتطلب حد أدنى لمبالغ الاستثمار، ويشمل ذلك كل من مجالات الاستثمار المباشر والمالي على مستوى قيمة الاستثمار الفردي وكذلك الاستثمار بإجمالي حجم المحفظة.
- الاستثمار في النفقات الرأسمالية طويلة الأجل لدعم وتعزيز نمو البنك.

معلومات عن الجهة المصدرة

1. نظرة عامة

اسم المصدر	بنك وربة ش.م.ك.ع
الشكل القانوني للجهة المصدرة:	شركة مساهمة كويتية عامة
عنوان مقر المركز الرئيسي للبنك	شرق – برج سنابل – الدور 26،27،28 مدينة الكويت
العنوان البريدي للبنك	ص.ب 1220، الصفاة 13013، الكويت
تاريخ ومحل التأسيس:	17 فبراير 2010، الكويت
رأس المال المصدر والمدفوع	100,000,000 (مائة مليون) دينار كويتي
التشريع الذي تأسس بناء عليه البنك	أسس البنك الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة عملاً بنص المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 في شأن تأسيس شركة مساهمة تزاول المهنة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقرار مجلس الوزراء رقم 716 / أولاً باجتماعه رقم 34-2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 وبصفتها نائبه عن حكومة دولة الكويت ، وفي تاريخ 2009/9/15 صدر المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم بنك وربة هي شركة مساهمة كويتية طبقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 2012 والذي تم إلغاؤه وإصدار القانون رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وللقانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وتعديلاته والقانون رقم 30 لسنه 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتم تسجيله في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010.
التشريع الذي يعمل بموجبه البنك	يعمل البنك حالياً وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والقانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له والقانون رقم 30 لسنه 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. والقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

2. وصف تفصيلي للأنشطة الرئيسية للمصدر وأي عوامل استثنائية أخرى لها تأثير جوهري على هذه الأنشطة

المجموعة المصرفية للأفراد (RBG)

تمكنت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2017 من تحقيق نمواً كبيراً. بالإضافة إلى نمو الميزانية العمومية، قدمت المجموعة عدداً كبيراً من الخدمات الجديدة إلى القنوات المصرفية عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة التي حظيت باستقبال طيب في السوق، وعليه فقد أدى هذا النمو، على كافة الأصعدة، إلى حدوث نمو كبير في إيرادات المجموعة.

حاليًا، وصلت شبكة التوزيع بالبنك إلى 12 فرعاً مع خطة لزيادة التوسع في العام المقبل. وقد شهد العام تطبيق مبدأ الترشيد وخفض التكاليف وقمنا بنقل فرع واحد، وهو فرع حولي، إلى موقع أكثر حيوية. ومع رفع بلدية الكويت للقيود المفروضة بتواجد ثلاثة بنوك فقط في كل منطقة سكنية، فإننا نأمل أن تقل التحديات بشأن التوسع في شبكة الفروع إلى حد ما مما يسهل عملية التوسع التي نمضي فيها. فضلاً عن ذلك، فإن تقديم حلولنا

المصرفية المبتكرة سوف تجعل الكثير من المعاملات التقليدية للفروع متاحة أمام عملائنا على مدار 24 ساعة يومياً. هذا الحل يمثل مزيج من الخدمة الذاتية للودائع والسحوبات والمعاملات المصحوبة بمساعدة الكترونية مثل فتح الحسابات، وإصدار البطاقات، وطلبات التمويل الخ. حيث يتم مساعدة العميل من خلال وصلة فيديو تصل العميل بمركز الاتصال يتواجد به موظفينا لمساعدة العملاء على مدار الساعة 7/24.

لدى البنك حالياً 35 جهاز صراف آلي متوفرة ضمن الفروع وفي مواقع خارجية. توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي الخارجية مع التركيز على المواقع التي تشهد كثافة كبيرة من الجمهور والمتعاملين. وهذه الشبكة، بالرغم من تدني الرسوم الخاصة بالصراف الآلي في دولة الكويت، تدر عائدات إيجابية للمجموعة. ومع اقتراب نهاية عام 2017، استبدلنا أجهزة الصراف الآلي بأحدث أجهزة من ديبولد نيكسدورف بعقد إيجار لمدة خمس سنوات. وقد أدى إلى تخفيض التكاليف، وأيضاً توفير أجهزة صراف آلية آمنة مزودة بأحدث التكنولوجيا.

نمت أصول المجموعة بقوة خلال عام 2017 حيث حققت جميع القنوات نتائج باهرة. إن شبكة الفروع بالرغم من صغر حجمها، إلا أنها تعوض ذلك من خلال برامج الاتصال المكثفة التي تستهدف المجتمع المحلي. وقد نما فريق المبيعات المباشرة خلال العام ويحقق إنتاجية من المبيعات ضمن أعلى المعدلات السائدة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوبنا المبتكر في تمويل السيارات يدعم تواجدنا الفعلي لدى 18 وكيل من وكلاء السيارات وقد مكننا ذلك من تحقيق مكانة رائدة في سوق تمويل السيارات.

تمثل عملية جمع الودائع مجالا آخر من المجالات التي حظيت بتركيز المجموعة المصرفية للأفراد حيث حققنا في ذلك تقدما كبيراً. نمت قاعدة الودائع بأكثر من 150٪ (مائه وخمسون) بالمائة سنوياً وتمثل ودائع العملاء الأفراد حصة كبيرة من هذا النمو. وواصل حساب التوفير "السنبلة" الذي تم إطلاقه في عام 2016 الازدهار وجذب عملاء جدد. وللبناء على هذا النجاح، تم إطلاق منتج جديد للودائع الثابتة وهو "وديعة السنبلة" في سبتمبر 2017. قوبل هذا المنتج أيضاً بصورة طيبة في السوق وساهم في جذب أموال جديدة إلى البنك.

واصلت أعمال البطاقات النمو حيث قدمنا خلال العام بطاقات ائتمان من فيزا سيجنتشير وماستركارد وورلد للقطاعات والعملاء من ذوي الملاءة المالية. حيث يحصلون من خلال هذه البطاقات على مجموعة واسعة من المزايا. فضلاً عن ذلك قمنا بتعزيز الإجراءات لتأمين عملائنا عند التسوق عبر الإنترنت من خلال إدخال برنامج (3D secure). كما أطلقنا بنجاح بطاقة السحب الآلي الجديدة وبطاقة الإيداع النقدي للعملاء من غير الأفراد.

استمراراً لاستراتيجيتنا في تقديم الخدمات من أي مكان وفي أي وقت، قمنا بتحديث المهام والعمليات التي تتم على تطبيقاتنا المصرفية عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة. حيث يمكن للعملاء الآن تنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات دون زيارة الفروع. وهذا التوجه عزز من مستويات الخدمة وخفض التكاليف وسمح لشبكة الفروع من التركيز على المبيعات والخدمة بشكل متزايد. تستخدم المجموعة وسائل التواصل الاجتماعي بصورة مكثفة وفعالة ليس فقط للإعلان عن المنتجات والخدمات ولكن أيضًا لتلقي ملاحظات العملاء.

تقوم أطراف أخرى مستقلة باستمرار بمراقبة مستويات جودة الخدمة وواصلنا تقديم أعلى مستويات الخدمة في السوق. إن إدخال اختبارات المعرفة بالمنتجات بصورة منتظمة لموظفي المجموعة قد ساعدنا على تقديم خدمة رائدة، موحدة وسلسة، عبر كافة القنوات وكذلك مكننا من تحديد الاحتياجات التدريبية.

المجموعة المصرفية للشركات (CBG)

تقدم مجموعة تمويل الشركات خدمات تمويلية وائتمانية متنوعة لعملائها من الشركات والمؤسسات التجارية والأفراد ذوي الملاءة المالية المناسبة. ولقد تم رسم استراتيجية الخمس سنوات المطبقة حالياً من أجل بناء وتعزيز علاقاتنا مع عملائنا الحاليين، وكذلك جذب علاقات ائتمانية جديدة مجزية.

خلال عام 2017، نجحت مجموعة تمويل الشركات في تحقيق نمواً ملحوظاً في محفظتها التمويلية من خلال استهداف قطاعات حيوية متنوعة في السوق المحلي وتحقيق التوازن المستهدف بين التسهيلات النقدية وغير النقدية مع المحافظة على مستويات منخفضة من المخاطر. وقد كان لذلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على النتائج السنوية للبنك.

استطاعت مجموعة تمويل الشركات في بنك وربة خلال فترة قصيرة منذ تأسيس البنك أن تحصل على مكانة متميزة في السوق بين البنوك الأخرى وأن تدخل "كمنافس قوي" والمشاركة في عدد من الصفقات المتميزة مع بنوك محلية رائدة.

واصلت المجموعة تقديم منتجات وخدمات تمويلية متطورة لعملائها من خلال فريق متخصص من الكوادر الوطنية يتمتع بالخبرة والاداء المتميز ويعمل على تلبية كافة متطلبات واحتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات المالية. يهدف هذا الفريق إلى خدمة العملاء على أساس متكامل أو ما يطلق عليه 360 درجة بمعنى أننا نضع العميل في بؤرة الاهتمام والرعاية من جميع الجوانب المصرفية ونقدم له مجموعة شاملة من منتجات البنك التمويلية والمصرفية الخاصة بالشركات، بالإضافة إلى تطبيق منهج التسويق الشامل والمتكامل بعرض المنتجات والخدمات الاستثمارية والخدمات المصرفية للأفراد.

تهدف مجموعة تمويل الشركات إلى تمكين عملائنا من النمو وتوسيع نطاق أعمالهم، حيث إن مسؤوليتنا تمتد من كونها مجرد إقامة علاقة عمل معهم إلى أنها تلتزم بالمحافظة على وعودها بدعم هذا الطموح بالنمو وتقديم الأفكار والأدوات التي تساعدهم على أن يصبحوا أقوى اليوم وفي المستقبل. نتيجة لذلك، تتعمق العلاقة مع العملاء وتتم المحافظة على النمو المستدام لمحفظة التمويل الخاصة بنا.

أما على صعيد تطوير الخدمات خلال عام 2017، فقد قامت المجموعة، بتقديم عدد من الخدمات والمنتجات الجديدة لتوسيع مزيج المنتجات التي تقدمها ومن ذلك تمويل رأس المال العامل لتلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، وتطوير الحلول التمويلية لمنافذ البيع. كما قامت المجموعة بتطوير وتحسين عمليات التمويل التجاري عبر الإنترنت لإضفاء مزيدًا من السهولة وتوفير الوقت والجهد في معالجة طلبات العملاء. أيضًا كتطوير للخدمات الداخلية، تم تنفيذ نموذج 360 لتعزيز وتسهيل إدارة سير العمل.

المجموعة المصرفية للاستثمار (IBG)

تستثمر المجموعة على الصعيد العالمي في فئات متعددة من الأصول ومجموعة متنوعة من القطاعات. تم توجيه الأنشطة الاستثمارية للبنك لتعزيز جودة الأصول مع الحفاظ على عوائد مجزية معدلة بالمخاطر من محفظته الاستثمارية ومن خلال الخدمات المقدمة لزيادة الأرباح والرسوم والعمولات. شهدت المجموعة المصرفية للاستثمار في عام 2017، نمواً جوهرياً وإنجازات هامة في كافة أنشطتها في التمويل المهيكل، والتمويل المشترك، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، والعقارات الدولية بالرغم من ظروف السوق شديدة الصعوبة والتقلبات الاقتصادية السائدة في المنطقة. وهذا يسلط الضوء على تنوع أعمال المجموعة ويدل على قدرتها على التكيف والنمو حتى في ظل الظروف المتغيرة.

إن أنشطة المجموعة الخاصة بأسواق الدين قد ركزت على احتياجات العملاء من المؤسسات لتوفير التمويل الرأسمالي من خلال إصدار الصكوك والدخول في معاملات دولية وهيكلية متميزة. تقدم المجموعة، في إطار مساعيها لتحقيق طموحاتها، حلول مالية مبتكرة، وتسعى إلى أن يصبح بنك وربة هو البنك المفضل لجهات الإصدار المحلية والإقليمية ولتلبية احتياجات العملاء من الاكتتابات. إن هيكل المجموعة وخبرة العاملين بها رسخت مكانة بنك وربة كلاعب رئيسي في أسواق الدين الرأسمالية وجعلت البنك الخيار المفضل والأمثل للاكتتاب في الديون المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع التميز في العديد من الأسواق الجغرافية وتنفيذ صفقات بعملات مختلفة.

في عام 2017، لعب فريق المجموعة دوراً جوهرياً لترتيب إصدار أول صكوك لبنك وربة ضمن الشريحة الأولى (Tier1)، وتتوافق مع متطلبات بازل 3 وأحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أميركي. وقد عززت هذه الصكوك القاعدة الرأسمالية للبنك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال بازل 3. حازت الصكوك على اهتمام واسع من المستثمرين حيث تم تغطية الاكتتاب بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي من مستثمرين محليين ودوليين من منطقة الشرق الأوسط وأسيا وأوروبا. نجحت عملية إصدار الصكوك نجاحاً كبيرا ومنقطع النظير حيث بلغت تغطية الاكتتاب 5.3 مرة أكثر من المبلغ المطلوب.

أيضاً، بذلت المجموعة في عام 2017، جهوداً متضافرة لترتيب صفقات متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي، ونجحت في تأمين عدة أدوار كمدير ووكيل إصدار رئيسي ومفوض من أبرزها ما يلي:

- المشاركة في تمويل مشترك لصالح بنك زراعات الاشتراكي التركي بقيمة 236 مليون دولار أمريكي حيث قام البنك بدور مدير ووكيل الإصدار الرئيسي.
- تسهيلات مشتركة ومهيكلة بقيمة 65 مليون دولار أمريكي مضمونة بالأرصدة المدينة لبطاقات الائتمان لشركة ديفاكتو بيراكند تيكاريت، تركيا. حيث قام بنك وربة بدور وكيل الاستثمار في هذه الصفقة مزدوجة العملات وقد تم تغطية الاكتتاب فيها 1.5 مرة من خلال مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في الشرق الأوسط وتركيا.

- شارك بنك وربة في صفقة تمويل مشترك لصالح شركة إن إم سي هيلث كير ليمتد وقد بلغ إجمالي حجم الصفقة 329.5 مليون دولار أمريكي بعد أن تم تغطية الاكتتاب بمقدار 1.65 مرة بمشاركة 3 مصارف إقليمية و19 مؤسسة تمويل دولية.
- المشاركة في صفقة تمويل مرابحة بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لصالح شركة آلافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، وقد قام بنك وربة في هذه الصفقة بدور مدير ووكيل إصدار رئيسي مفوض. آلافكو هي شركة كويتية رائدة ومتخصصة في تأجير الطائرات ومدرجة في بورصة الكويت.
- المشاركة في تنسيق إصدار صكوك بلغت قيمتها 400 مليون دولار أمريكي لشركة التطوير العقاري مراس القابضة حيث قام البنك بدور مدير ووكيل إصدار رئيسي مشارك.
- تم إدراج الإصدار الخاص ببنك التنمية الإسلامي بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي في بورصة لندن وناسداك دبي وبورصة ماليزيا، حيث عمل بنك وربة كمدير ووكيل اكتتاب مشترك في هذا الإصدار.
- إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لصالح شركة كهرباء مزون ش.م.ع.م سلطنة عمان، حيث كان الطلب عليها من المستثمرين كبيراً للغاية، وقد بلغت الطلبات النهائية المسجلة على الاكتتاب 5 مليار دولار أمريكي من 300 طلب، وهو ما يمثل أكثر من 10 أضعاف مبلغ الاكتتاب. أُدرجت هذه الصكوك في بورصة إيرلندا. قام بنك وربة في هذا الإصدار بدور مدير إصدار مشارك.
- المشاركة في ترتيب إصدار صكوك لصالح شركة الامارات ريت، بقيمة 400 مليون دولار أمريكي كمدير ووكيل اكتتاب مشترك في هذا الإصدار. وقد تم تغطية الاكتتاب البالغ قيمته 400 مليون دولار أمريكي بزيادة 2.5 مرة ووصل سجل الطلبات 1.1 مليار دولار أمريكي يمثل هذا الإصدار المتميّز دخول أول صندوق ائتمان للاستثمار العقاري من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى سوق الصكوك العالمي والحصول على تصنيف ائتماني. تمثل هذه الصكوك أقل هامش ائتماني صادر عن المنشآت العقارية في دبي والتي تحمل تصنيف مماثل.
- تعيين بنك وربة كمتداول على برنامج إصدار شهادات صكوك المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في نوفمبر 2017 مع عدة بنوك إقليمية ودولية أخرى.

بعض الصفقات البارزة الأخرى:

- قام بنك وربة بالتعاون مع بنك بوبيان بترتيب تسهيلات مشتركة بقيمة 145 مليون دولار أمريكي لشركة الاتحاد للطيران تتألف من شريحة أولى مرابحة سلع إسلامية على فترة 5 سنوات. تعد شركة الاتحاد للطيران، الناقل الرسمي لإمارة أبو ظبي، وثاني أكبر شركات الطيران في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- قام بنك وربة بالاشتراك مع بيت التمويل الكويتي وسيتي بنك وبنك أبو ظبي الوطني وبانكا أي. إم. أي. بترتيب تسهيلات شريحة ثنائية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي لصالح شركة الاتصالات المتحدة المحدودة وتتكون هذه التسهيلات من تمويل مرابحة مشترك ومضمون لمدة خمس سنوات.
- شارك بنك وربة في تسهيلات مشتركة لفترة سبع سنوات مع نورديوتش لاندسبنك وكريديت أجريكول وكوربورات أند بانفستمنت بانكس وبي إن بي باريبا لإعادة تمويل المطلوبات المستحقة على كارغولوكس الخاصة بطائرتي شحن. تشكل هذه الصفقة أول تمويل إسلامي تقوم به حكومة لكسمبرغ أو أي من مؤسساتها الحكومية، ومن المتوقع أن تمهد الطريق لنمو محتمل للتمويل الإسلامي في لوكسمبورغ. إن كارغولوكس التي أنشئت في عام 1970، هي شركة طيران عالمية رائدة متخصصة في نقل جميع أنواع البضائع، ولديها أسطول كبير من طائرات الشحن الحديثة يبلغ 26 طائرة بوينغ 747 - 8 و747 - 400 وتغطي شبكتها أكثر من 90 وجهة حول العالم.
- قام بنك وربة بدور مدير إصدار مفوض في تمويل مشترك لبنك أبو ظبي الإسلامي بتكليف من شركة دبي لصناعات الطيران للحصول على طائرتين جديدتين طراز 737 - 800 يتم تأجيرهما لشركة مصر للطيران لمدة 12 عاما. وبلغت قيمة الصفقة الاجمالي 75.6 مليون دولار أمريكي. تأسست شركة دبي لصناعات الطيران في عام 2006 وهي إحدى أكبر الشركات المؤجرة للطائرات في العالم ولديها أسطول كبير يبلغ 392 طائرة بقيمة تتجاوز 5 مليار دولار أمريكي.
- استحوذ بنك وربة على محفظة تمويل استهلاكي بقيمة 31 مليون دينار كويتي من (شركة الملا العالمية للتمويل) ضمن الجولة الأخيرة من معاملات التوريق. شركة الملا العالمية للتمويل هي إحدى الشركات الرائدة في مجال التمويل الاستهلاكي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الكويت.

الاستثمارات العقارية

استحوذ بنك وربة على مبنى سكني وإداري مصنف ضمن الفئة (أ) ومؤجر إلى آرو للإلكترونيات بموجب عقد تأجير لمدة 15 عاماً. يقع المبنى في مدينة دنفر، بولاية كولورادو، وهذه المنشأة تواجه المقر العالمي لشركة آرو للإلكترونيات وحصل هذا الاستثمار على تصنيف (-BBB) من وكالة استاندر آند بورز.

استحوذ البنك في عام 2017 على منشأة حديثة مخصصة لتوريد وتصدير السيارات بسعة تزيد عن 15,550 سيارة وبمساحة 86.68 ايكر (35.08 هكتار) تشمل مخزن بمساحة 63,515 قدم مربع (5,901 متر مربع) مؤجر لشركة كيا موتورز -المملكة المتحدة لمدة 20 سنة بناء على شروط عقد الإجارة دون اقتطاع أي مصاريف أو ضرائب أو تأمين الخ. من الجدير بالذكر أن شركة كيا موتورز بالمملكة المتحدة حاصلة على تصنيف 5A1 من وكالة دن آند برادستريت (Dun and Bradstreet) وبهذا فإن مخاطر تعثر الأعمال منخفضة للغاية.

استحواذ بنك وربة بنجاح على المقر الرئيسي لمانبور جروب ManpowerGroup وهو عبارة عن مبنى إداري، من الفئة (أ) في مقاطعة ميلواكي-ويسكنسون بالولايات المتحدة الأمريكية. وهذا المبنى مؤجر حتى أغسطس 2031 لشركة مانبور جروب.

استحوذ البنك على منشأة «اولتيريس» وهي منشأة عائلية من الفئة (أ) في منطقة بنيان غروف بموقع متميز في ولاية فيرجينيا الأمريكية. تم الاستحواذ على المنشأة في 1 أغسطس 2017 من خلال ترتيب مشروع مشترك مع كرواتن انفستمنت ("Croatan")، وهي شركة تطوير وتشغيل عقاري محلية تتمتع بعلاقة استراتيجية مع فرانكلين جونسون جروب ("TFJG") وهي شركة ذات خبرة كبيرة في الإدارة المحلية.

استحوذ البنك على منشأة سكنية فاخرة فئة -أ- مخصصة للعائلات تسمى 2801 سويت- (Suite 2801) وتقع في موقع متميز في ايلس (Euless) على بعد 25 دقيقة بالسيارة من مدينة دالاس. وقد تمت حيازة العقار في 31 يوليو 2017 بالاشتراك مع كورتلاند بارتنرز.

مجموعة الخزينة

لقد كان عام 2017 مثمراً بالنسبة لمجموعة الخزينة بالبنك بالرغم من الظروف الخارجية الصعبة الناجمة عن تغير السياسة النقدية للبنوك المركزية لمجموعة العشر الصناعية الكبرى، وارتفاع سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ومعدل الفائدة الفيدرالي بالولايات المتحدة، والمفاوضات المتقلبة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذا التطورات الجيوسياسية العالمية. لعبت مجموعة الخزينة دورا بارزاً في نجاح البنك في سوق الصكوك بإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بمبلغ 250مليون دولار أمريكي في 14مارس من عام 2017. وقد سجلت معاملات الصرف الأجنبي رقمًا قياسيًا مما سمح للبنك بتسجيل أعلى أرباح يحققها على الإطلاق من العملات الأجنبية في حين ارتفعت الودائع بأكثر من 40٪. وقد ساهمت الإدارة النشطة لمحفظة التمويل في أن تظل تكلفة التمويل بالبنك أقل بكثير من المستويات الواردة في الميزانية التقديرية، وارتفع إجمالي الصفقات التي قامت بها مجموعة الخزينة بمقدار ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 2016.

يتمثل جوهر أنشطة الخزينة في إدارة السيولة بالبنك ومخاطر السوق لضمان مزاولة البنك للأعمال على النحو الأمثل وضمن الحدود الرقابية. شهد النصف الأخير من عام 2017 اضطلاع المجموعة بمهمة ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار صافي التمويل المستقر والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2018.

قامت مجموعة الخزينة، تماشيًا مع استراتيجية البنك، بعملية موسعة لرفع قدراتها من خلال إدخال منتجات جديدة وهذه المنتجات إما أنها قد بدأت بالفعل أو في مرحلة متقدمة وعلى وشك التشغيل. شملت هذه المنتجات منتج "عقود العملات الأجنبية الآجلة بموجب الوعد" لتمكين عملاء البنك من تغطية التزاماتهم المستقبلية المتعلقة بالعملات الأجنبية، وتجنب آثار تقلب الأسواق على تدفقاتهم النقدية والإيرادات، ومقايضات معدلات الربح للتحوط من مخاطر السوق والمرابحات المضمونة لتعزيز السيولة. يهدف البنك من خلال هذه المنتجات الجديدة إلى دعم قدرته على تقديم حلول متميزة لعملائه دعماً لاحتياجات أعمالهم.

قامت مجموعة الخزينة أيضًا خلال العام بزيارات ناجحة إلى أطراف مقابلة عدة في البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. حيث التقينا بزملائنا في إدارات الخزينة، وعززنا العلاقات معهم واستكشفنا المزيد من فرص الأعمال. تسعى مجموعة الخزينة في بنك وربة نحو الحفاظ على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والخدمة، ويعمل بها فريق محترف من المتداولين الذين يشاركون باستمرار في السوق العالمي. إن مجموعة الخزينة في وضع مميز يمكنها من الاستفادة المثلى من جميع الفرص في 2018 ونحن تتطلع إلى عام جديد لتحقيق المزيد من النجاح.

<u>للعوامل التالية تأثير جوهري على الأنشطة المبينة أعلاه:</u>

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك في تمويل العملاء الأفراد والشركات. وقد تؤدي زيادة الأصول المتعثرة (NPA) إلى تدهور حجم الائتمان ككل والتأثير على القدرة على منح مزيدًا من التمويل للعملاء الحاليين والجدد.
- يتركز انكشاف البنك لمخاطر الائتمان ذات الصلة بالذمم المدينة التمويلية في قطاع التشييد والعقارات، حيث إن أية أخبار سلبيه أو هبوط في هذا القطاع قد يؤثر بشكل جوهري على حجم الأعمال والائتمان.
- إصرار البنك على الضمان قبل منح التمويل لأي عميل. قد يؤدي أي انخفاض في قيمة الضمان إلى انخفاض تغطية الضمانات وزيادة في الأصول المتعثرة.
- البنك مُعرض لمخاطر عدم توافر السيولة بشكل دائم أو أنها قد لا تكون متاحة إلا بتكاليف قد تؤثر سلبا على أعماله. تنطوي مخاطر السيولة على عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الأصول وإدارة التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل والوفاء بالتزاماته عند اللزوم، وستكون تكلفة مخاطر السيولة إما من حيث زيادة المطلوبات الجديدة بتكلفة أعلى، أو تصفية أصوله بنسبة خصم أعلى.
- البنك مُعرض لمخاطر السوق، والتي تكون في المقام الأول بسبب إنكشافات العملات الأجنبية، حيث إن أي حركة عكسية في الفوركس (تداول العملات الأجنبية) أو الانفتاح الزائد قد يؤثر سلبًا على الأعمال والربحية.
- البنك مُعرض لمخاطر معدل الأرباح حيث ترتبط قيمة تمويل الدخل الثابت واستثمارات البنك بشكل عكسي بالمعدلات المرتفعة. يتم تمويل البنك لعملاء التجزئة على أساس التمويل بسعر ربح ثابت ويمكن أن تمتد فترة السداد لـ 15 عام. ونتيجة لذلك، فإن البنك مُعرض لمخاطر الحركة العكسية في معدلات الأرباح مما يؤثر على ربحية البنك.
- يعمل البنك وفقًا لـ "المبادئ التوجيهية العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" والإرشادات التوجيهية ذات الصلة بـ "الممارسات السليمة للإدارة والرقابة على المخاطر التشغيلية". قد يؤثر أي خرق للعمليات وكذلك الممارسات الاحتيالية الداخلية والخارجية سلبًا على أداء البنك وسمعته.
- قد يتأثر نشاط البنك بالمخاطر القانونية والتي تنشأ نتيجة لعدم توافر المستندات أو الإخفاق في الحصول على الموافقات اللازمة من العملاء ممن يشتركون في أنشطة التداول لدى البنك، أو الاخفاق في التوقيع على العقود أو مخالفة البنك للقانون.
- يواجه البنك مستويات عالية من المنافسة لجميع منتجاته وخدماته في الكويت. على وجه الخصوص، ينافس البنك مع بنوك إسلامية محلية أخرى وقد تزداد هذه المنافسة.
- يعتمد التصنيف الائتماني للبنك على تصنيف دولة الكويت. قد يؤدي استمرار الانخفاض في أسعار النفط إلى خفض التصنيف الائتماني للبلاد وبالتالي يؤثر على تصنيف البنك. قد يؤدي انخفاض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع تكلفة التمويل للبنك
- استحوذ البنك على منشآت عقارية في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وغيرهم من بلدان مجلس التعاون الخليجي. قد تؤثر أي حركة عكسية في أسعار العقارات أو انخفاض في العوائد الإيجارية سلبًا على الأعمال والربحية.

3. بيان حول اعتماد الجهة المصدرة على أي عملاء أو موردين محددين أو على أي حقوق براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى أو تراخيص أو عقود خاصة، تحظى أي منها بأهمية رئيسية في نشاط الجهة المصدرة.

لا يوجد

4. معلومات عن الاستثمارات الحالية للمصدر، إن وجدت، والمخاطر ذات الصلة بها.

- **الشركات التشغيلية الرئيسية ذات الأغراض الخاصة – المملوكة بالكامل للمجموعة**

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2017
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100
شركة الثمار العمانية للتطوير	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100
شركة الكوت القابضة	استثمار عقاري	المملكة المتحدة	%100
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	الأوراق المالية	جزر الكايمان	%100

- **استثمارات أخرى**

نوع الاستثمار	القطاع	المنطقة الجغرافية
الاستثمارات العقارية	استثمار عقاري	الكويت، سلطنة عمان، المملكة المتحدة
مشاريع مشتركة	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
أوراق مالية	استثمار عقاري، المؤسسات المالية	الإمارات، الكويت
صناديق ومحافظ	استثمار عقاري، تأجير طائرات، تأجير معدات	السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، جزر الكايمان
صكوك	البنوك، الطاقة، المؤسسات المالية، القطاع الحكومي، العقارات، قطاع النفط، وخدمات أخرى	الإمارات، البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، تركيا، سلطنة عمان, إندونيسيا, ماليزيا

المخاطر ذات الصلة

- يمكن أن يتأثر البنك سلبًا بمخاطر السوق الخارجة عن سيطرته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلب أسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات ومعدلات الربح.
- يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع ارتفاع معدلات الأرباح، خاصةً عندما تكون مطلوبات البنك قصيرة الأجل وتكون خاضعة لظروف سعر السوق.
- البنك مُعرض لمخاطر عدم توافر السيولة بشكل دائم أو أنها قد لا تكون متاحة إلا بتكاليف قد تؤثر سلبا على أعماله. تنطوي مخاطر السيولة على عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الأصول وإدارة التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل والوفاء بالتزاماته عند اللزوم، وستكون تكلفة مخاطر السيولة إما من حيث زيادة المطلوبات الجديدة بتكلفة أعلى، أو تصفية أصوله بنسبة خصم أعلى.
- يحتفظ البنك بمحفظة من الأوراق المالية، إن أي تغييرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، على سبيل المثال نتيجة لتغيير أسعار الأسهم لها تأثير على حقوق الملكية وربحية البنك.
- تعد أسعار العقارات دورية بطبيعتها، إلا أن أسعار العقارات العالمية لم تشهد أي تصحيح خلال الخمس إلى سبع (5-7) سنوات الماضية، ويبدو أنها مبالغ في قيمتها مبدئيا من خلال (أ) السيولة الناتجة عن السياسات النقدية السهلة التي يضعها المصرفيون بالبنوك المركزية العالمية، و(ب) أسعار الفائدة المكبوتة بشكل مصطنع. وقد أدت هذه العوامل إلى خلق فقاعات لم يسبق لها مثيل في جميع فئات أصول المضاربة. وقد تنفجر هذه الفقاعات في النهاية. ومن المحتمل أن يؤدي الانعكاس الناتج عن عمليات تقييم الأصول بمعدل طويل الأجل إلى درجة عالية من مخاطر السوق.

5. معلومات المطالبات، والإجراءات القضائية أو إجراءات التحكيم، سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو تم الادعاء بأنها متخذة ضد المصدر أو أي من شركاته التابعة، مما قد يكون له تبعات على وضعه المالي.

لا يوجد

6. المعلومات الأساسية لجميع العقود الرئيسية الخاصة بالمصدر أو الشركات التابعة له خلال السنتين السابقتين لتاريخ التقدم للموافقة على نشرة الاكتتاب وأطراف هذه العقود، شريطة ألا تدخل ضمن العقود الاعتيادية التي تم إبرامها خلال سير العمل لدى المصدر.

لا يوجد

7. عدد وتفاصيل أي أوراق مالية تم إصدارها في السابق من قبل المصدر

صكوك بنك وربة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال

بناء قاعدة رأسمالية قوية يمثل الركيزة الأساسية لاستراتيجية بنك وربة حتى 2021، حيث يعتبر تعزيز قاعدة رأس المال أمراً حاسماً للبنك للحفاظ على مسار النمو واقتناص حصة سوقية ملائمة. ولهذه الأسباب، قرر مجلس إدارة بنك وربة الاستفادة من سوق الدين الدولي وإصدار أول صكوك للبنك ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.

أصدر بنك وربة في 14 مارس 2017 أول صكوك بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لتعزيز الشريحة الأولى من رأس المال، وفقاً لصيغة المضاربة وبما يتوافق مع اتفاقية بازل 3. وقد حقق هذا الإصدار نجاحاً كبيراً حيث بلغت قيمة سجل الطلبات 1.3 مليار دولار أمريكي، بما يمثل أكثر من 5.3 أضعاف المبلغ المستهدف لتغطية الاكتتاب وأدى هذا الاصدار إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى 26.31%. وتعتبر هذه الصكوك الأولى من نوعها في 2017 حيث أنها الصكوك الوحيدة الصادرة عن بنك كويتي. وتعبر هذه الصفقة عن ثقة المستثمرين في بنك وربة بصفة خاصة والقطاع المصرفي الكويتي بصفة عامة.

المصدر	شركة وربة الشريحة الأولى من رأس المال المحدودة (شركة معفاة)
المدين	بنك وربة ش.م.ك.ع
العملة/الشكل	دولار أمريكي/ معدل ثابت
الحالة	شهادات بنك وربة المضمونة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال
تصنيف المدين	موديز Baa2 / فيتش A+
تصنيف الإصدار	غير مصنف
المبلغ	250 مليون دولار أمريكي
تاريخ التسعير	7 مارس 2017
تاريخ استدعاء المصدر	14 مارس 2022 (تاريخ الاستدعاء الأول) أو أي تاريخ لدفع توزيعات الأرباح لاحق لذلك التاريخ وفقا للشروط المحددة للسداد
معدل الربح	6.500% سنويا حتى تاريخ الاستدعاء الأول وبعد ذلك يعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناء على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات"US Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنويا
الإدراج	بورصة إيرلندا وناسداك دبي
القانون المطبق	القانون الإنجليزي

8. وصف مختصر للمجموعة التي يكون المصدر عضو فيها، إن وجدت، وموقع المصدر منها.

لا تنطبق

9. بيان بأسماء المساهمين الذين يملكون حصة بنسبة 5% أو أكثر في رأس مال المصدر

فيما يلي هيكل المساهمين كما في 2018/09/30:

الاسم	نوع الإفصاح	النسبة المئوية (%)
الهيئة العامة للاستثمار	مباشر وغير مباشر	25.263
شركة مجموعة الساير القابضة	غير مباشر	10.006
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشر	7.476

10. توزيعات الأرباح الخاصة بالجهة المصدرة

لم يكن هناك توزيع للأرباح خلال آخر خمس سنوات.

11. وصف موجز للمعاملات التي تم أو سيتم إجرائها من قبل أي طرف ذا علاقة

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في الميزانية العمومية المجمعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2017:

كافة المبالغ بالألف دينار الكويتي

	المساهمين الرئيسيين	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أطراف أخرى ذات علاقة	الإجمالي
تسهيلات التمويل	-	1,065	23	1,088
بطاقات الائتمان	-	7	1	8
حسابات المودعين	676,205	560	310	677,075

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الدخل المجمع للبنك كما في 31 ديسمبر 2017:

كافة المبالغ بالألف دينار الكويتي

	المساهمين الرئيسيين	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أطراف أخرى ذات علاقة	الإجمالي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	94	20	114
بطاقات الائتمان وتوزيعات للمودعين	9,819	1	1	9,821

12. معلومات عن مجلس الإدارة

أ. أسماء ووظائف أعضاء مجلس إدارة المصدر أو الجهة القائمة على إدارة المصدر

م.	الاسم	الوظيفة
1.	السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي	رئيس مجلس الإدارة
2.	السيد/ سامي فهد الرشيد	نائب رئيس مجلس الإدارة
3.	السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام	عضو مجلس إدارة
4.	السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر	عضو مجلس إدارة
5.	السيد/ عيد ناصر الرشيدي	عضو مجلس إدارة
6.	السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس إدارة
7.	السيد/ محمد عبد الرضا سليم	عضو مجلس إدارة
8.	السيد/ مصعب عمر الفليج	عضو مجلس إدارة
9.	السيد/ هاني عبد العزيز التركيت	عضو مجلس إدارة
10.	السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي	عضو مجلس إدارة

ب. عدد وفئة الأسهم التي يمتلكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال المصدر

م.	الاسم	عدد الأسهم	فئة الأسهم
1.	السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي	1,368 سهم	أسهم عادية
2.	السيد/ سامي فهد الرشيد	1,368سهم	
3.	السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام	1,000سهم	
4.	السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر	2,736 سهم	
5.	السيد/ عيد ناصر الرشيدي	1,000سهم	
6.	السيد/ محمد رياض المطوع	1,000سهم	
7.	السيد/ محمد عبد الرضا سليم	100 سهم	
8.	السيد/ مصعب عمر الفليج	2,736 سهم	
9.	السيد/ هاني عبد العزيز التركيت	684 سهم	
10.	السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي	2,052 سهم	

ج. السيرة الذاتية لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين للمصدر وطبيعة أي علاقة أسرية بين أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي – رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1976 وماجستير في نفس التخصص من جامعة نيوهيفن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ العام 2013 وتم انتخابه رئيساً لمجلس الإدارة من مارس 2016 حتى تاريخه. كما يشغل منصب مستشار رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية منذ عام 2009. استهل مسيرته المهنية كعضو هيئة تدريس ورئيس قسم إدارة الأعمال في المعهد التجاري من عام 1979 حتى عام 1983، ثم شغل منصب مدير إدارة ثم وكيل وزارة مساعد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1983 حتى عام 1994. ثم تولى منصب نائب الأمين العام للمصارف الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف منذ العام 1994 حتى عام 2004. ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك أبرزها بنك بوبيان، بنك بنغلاديش الإسلامي، بنك كابيفست وشركة إدارة الأملاك العقارية "ريم".

2. السيد/ سامي فهد الرشيد – نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016، وتم انتخابه نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ أبريل 2018 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة المركز العلمي كما عُيِّن عضواً في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية منذ يناير 2017 حتى تاريخه، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها من خلال عمله في شركة البترول الوطنية الكويتية منذ العام 1978 حتى عام 2007 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى الشركة، ثم تولى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت من عام 2007 حتى عام 2013، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات العاملة في القطاع النفطي كشركة نفط الكويت ومؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول الوطنية الكويتية.

3. **السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جراند فيو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في البنك التجاري الكويتي في غرفة التداول وعمليات الائتمان من عام 1987 حتى عام 1991، ثم انتقل للعمل في مجموعة شركات الغنام حيث شغل عدد من المناصب القيادية من عام 1992 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية العديد من الشركات العاملة في قطاعات التعليم والخدمات الطبية والاستثمار والتجارة كشركة مجموعة كابيكو القابضة، شركة مرابحات الاستثمارية، شركة أرض الخليج القابضة، شركة سما للخدمات الطبية، شركة التعليم المتميز للخدمات التعليمية، شركة دار الأرقم للخدمات التعليمية، شركة إياس التعليمية، الشركة التعليمية القابضة والشركة الأولى للوقود، كما يشغل عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون القصَّر منذ مارس 2017 حتى تاريخه.

4. **السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – عضو مجلس الإدارة (منتخب):**

حاصل على بكالوريوس علوم – تخصص هندسة كهربائية من جامعة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في شركة نفط الكويت من العام 1979 حتى عام 2004 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشؤون الإدارية، ثم انتقل للعمل في مؤسسة البترول الكويتية في منصب المساعد التنفيذي لشؤون الخصخصة من عام 2004 حتى عام 2005، وفي عام 2005 بدأ عمله لدى بيت التمويل الكويتي كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة ثم مدير عام قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة ثم مستشار حتى عام 2014، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صناعة البتروكيماويات، شركة نفط الخليج وشركة الاستثمار البشري.

5. **السيد/ عيد ناصر الرشيدي – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس هندسة البترول والغاز الطبيعي من جامعة وست فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت عام 2010، عضو مجلس إدارة بنك وربة من تاريخ 29 مارس 2018، شارك عام 2011 في تأسيس شركة الأجيال القادمة للاستشارات حيث يشغل منصب المدير العام، كما يشغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة الراية المتحدة لوساطة التأمين وعضو مجلس ادارة شركة المصالح الاستثمارية وعضو مجموعة رواد الاعمال الكويتية التطوعية، كما يعمل ممثلاً إقليمياً لشركة جولدن جيت كابيتال منذ عام 2013، بدأ مسيرته المهنية عام 2001 في الهيئة العامة للاستثمار حيث عمل على مدى 10 سنوات في قطاع الاستثمارات البديلة، وقد أوفد ما بين عامي 2003 و2005 إلى مكتب الهيئة في لندن كمساعد محلل استثمار، كما مثّل الهيئة في مجلس إدارة شركة يونيتك في البوسنة وصندوق الأجيال الاستثماري القابضة في المغرب.

6. **السيد/ محمد رياض المطوع – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرح المغرب العقارية والشركة الوطنية للأوفست، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

7. **السيد/ محمد عبد الرضا سليم – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى 30 عاما في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 1986 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزانة من عام 2006 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الأجيال القابضة من عام 2010 حتى تاريخه، الشركة الكويتية اليمنية للتنمية العقارية، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة، شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، شركة السياحة والمؤتمرات في تونس، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

8. **السيد/ مصعب عمر الفليج – عضو مجلس الإدارة (ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار)**

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص تمويل من جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997. عضو مجلس إدارة بنك وربة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ شهر سبتمبر من العام 2017 حتى تاريخه. استهل مسيرته المهنية في شركة إيكويت للبتروكيماويات من عام 1997 حتى عام 2001، ثم انتقل إلى الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول، وساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات واللجان أبرزها الشركة المدنية الدولية في فرنسا، اللجنة الاستشارية للمحفظة الزراعية في بنك الكويت الصناعي، وما زال يشارك في عضوية اللجنة الاستشارية لمحفظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ العام 2010، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في مختلف المجالات.

9. **السيد/ هاني عبد العزيز التركيت – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس هندسة كيميائية من جامعة تلسا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها من خلال عمله على مدى 35 عاماً في مؤسسة البترول الكويتية حيث التحق بالعمل عام 1972 في إحدى الشركات المملوكة للمؤسسة وهي شركة البترول الوطنية الكويتية، ثم انتقل عام 1980 للعمل لدى مؤسسة البترول الكويتية حتى عام 2007 ليشغل العديد من المناصب القيادية كان آخرها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى المؤسسة. ثم تم تعيينه وزيراً للنفط في حكومة دولة الكويت من خلال مرسوم أميري صدر في فبراير من العام 2012 واستمر توليه لتلك الحقيبة حتى عام 2013، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والعالمية كشركة صناعة الكيماويات البترولية، شركة البترول الوطنية الكويتية، الهيئة العامة للصناعة، شركة هوكست في ألمانيا. ويشغل حالياً عضوية المجلس الأعلى للتخطيط وعضوية مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

10. **السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي – عضو مجلس الإدارة (منتخب)**

حاصل على بكالوريوس إدارة عامة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1973 وبرنامج الإدارة العليا من جامعة هارفرد عام 1988، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من أغسطس 2013 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية منذ العام 1974 حتى العام 1984 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب نائب المدير العام، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار كنائب للرئيس التنفيذي من عام 1984 حتى 1995 ثم مدير عام من 1995 حتى عام 2001 ثم الرئيس التنفيذي للمؤسسة من عام 2001 حتى عام 2012، مستشار منظمة الأعمال الدولية The Conference Board وعضو في مجلس كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية في بيروت، ساهم في عضوية ورئاسة مجالس إدارة أكثر من 20 شركة محلية وإقليمية وبنوك ومؤسسات مالية أبرزها شركة فولاذ البحرين وبنك الخليج الدولي في البحرين، شركة التصنيع الوطنية وشركة الزامل للاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، بنك برقان، الشركة الكويتية للاستثمار، شركة تواصل تيليكوم، شركة إعادة التأمين الكويتية وبيت الاستثمار العالمي Global.

<u>هذا ولا توجد أي علاقة أسرية بين أعضاء مجلس الإدارة.</u>

د. بيان باللجان التي شغلها أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المصدر.

(1) لجنة التمويل والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. السيد/ أحمد الغنام -رئيس اللجنة 2. السيد/ عبد العزيز الجابر – نائب رئيس اللجنة 3. السيد/ سامي الرشيد -عضو اللجنة 4. السيد/ هشام الرزوقي -عضو اللجنة
(2) لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. السيد/ محمد سليم – رئيس اللجنة 2. السيد/ مصعب الفليج -نائب رئيس اللجنة 3. السيد/ محمد المطوع – عضو اللجنة
(3) لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. السيد/ هاني حسين – رئيس اللجنة 2. السيد/ محمد سليم – نائب رئيس اللجنة 3. السيد/ عبد الوهاب الحوطي – عضو اللجنة 4. السيد/ عيد ناصر الرشيدي – عضو اللجنة
(4) لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. السيد/ هشام الرزوقي – رئيس اللجنة 2. السيد/ هاني حسين – نائب رئيس اللجنة 3. السيد/ أحمد الغنام – عضو اللجنة 4. السيد/ محمد المطوع – عضو اللجنة
(5) لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. السيد/ سامي الرشيد – رئيس اللجنة 2. السيد/ عبد العزيز الجابر – نائب رئيس اللجنة 3. السيد/ مصعب الفليج -عضو اللجنة

هـ. المزايا المالية والعينية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة المصدر أو مجلس إدارة الجهة التي تدير المصدر خلال السنة المالية السابقة لتقديم طلب الموافقة على نشرة الاكتتاب، مضافا إليها القيمة التقديرية لهذه المزايا الواجب منحها لهم عن سنة الاكتتاب.

إجمالي المبلغ المخصص لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بلغ 166,000 دينار كويتي، ويتوقع دفع نفس المبلغ في 2018.

و. أعضاء الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1. شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	30	الكويت	ماجستير
2. خالد حسن حافظ	رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط	25	مصر	جامعي
3. بول كويجلي	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	40	ايرلندا	دكتوراه
4. محمود محمد يوسف	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	38	مصر	جامعي
5. سايمون لاربي كليمنتس	رئيس المجموعة المصرفية للأفراد	43	بريطانيا	جامعي
6. هيثم عبد العزيز التركيت	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	30	الكويت	جامعي
7. محمد إقبال	رئيس الخزينة	28	ماليزيا	جامعي
8. محمد عاطف الشريف	رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	19	فلسطين	ماجستير
9. زاهد رشيد عبد الرشيد	رئيس مجموعة العمليات بالتكليف	26	باكستان	ماجستير
10. ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار بالتكليف	13	الكويت	جامعي
11. مازن خالد مندني	رئيس المجموعة المصرفية للشركات بالتكليف	19	الكويت	جامعي
12. عبد الله جاسم حمادة	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة بالتكليف	13	الكويت	جامعي
13. ملحم عبد الرحمن الملحم	مدير الإدارة القانونية بالتكليف	26	الكويت	جامعي

عوامل المخاطر

مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي قد تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار، إلخ. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدارسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى الدول ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن قياس خطورة الانكشافات، وذلك بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

قام مجلس إدارة البنك باعتماد السياسات التمويلية والاستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الاستثمارية. تقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لاتخاذ قرار. علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان -إن أمكن ذلك -والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن تطبيق معاملات خصم والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك.

مخاطر تركز قاعدة التمويلات

على الرغم من تنوع إنكشافات مخاطر الائتمان بحسب القطاع، فإن انكشاف البنك لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتمويل يتركز في قطاع الإنشاءات والعقارات، وبشكل رئيسي في الكويت. يسهم قطاع الإنشاءات والعقارات بنسبة 34.4٪ من إجمالي إنكشافات مخاطر الائتمان، تليه المؤسسات المصرفية والمالية بنسبة 17.4٪ كما في نهاية عام 2017.

من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان، تُسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 91٪، بينما تمثل أمريكا الشمالية وأوروبا 3.3٪ و4.1٪ على التوالي في نهاية عام 2017.

وبلغت تمويلات أكبر 25 عميل قائمة كنسبة من إجمالي محفظة تمويل العملاء كما في 31 ديسمبر 2017، 41.0%، مقارنة بنسبة 36.6 كما في 31 ديسمبر 2016.

مخاطر تركز قاعدة الودائع

يعتمد البنك بشكل كبير على ودائع العملاء في تلبية معظم حاجاته التمويلية (ودائع الأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية)، وقد شكلت ودائع البنك الكبرى البالغ عددها 25 وديعة كما في 31 ديسمبر 2017 نسبة 82.3% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة بـ 86.4٪ من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 ديسمبر 2016. قد يتطلب سحب أو عدم تجديد عميل من العملاء لودائعه من البنك الحصول على تمويل بديل من المصادر الأخرى التي قد لا تكون متاحة بسهولة أو قد تكون أكثر تكلفة بشكل كبير، مما يقلل من صافي هامش الربح للبنك والذي قد يؤثر سلبًا على إيرادات التشغيل وربحية البنك.

مخاطر السوق

قد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملات، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة وكذلك على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية. يتضمن إطار عمل مخاطر السوق للبنك حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك. يقوم البنك أيضًا بإجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق

التي تنشر من قبل جهات مستقلة والمراجعة المستمرة لجميع المراكز المفتوحة. تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

يعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظرًا لأن قيمة الاستثمارات والتمويل ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلى الأخص تلك الودائع ذات الآجال القصيرة والتي تتأثر بالتغير بمعدلات الربح بالسوق. إن المصدر الرئيسي لمخاطر معدلات الربح يكمن في تمويل البنك للعملاء الأفراد حيث يتم هذا التمويل على أساس معدل ثابت ويمكن أن تمتد فترة السداد لتتراوح من 10 إلى 15 سنة.

يدير البنك مخاطر معدلات الربح عن طريق وضع حدود للمحفظة طويلة الأجل كنسبة من إجمالي محفظة التمويل الشخصي للأفراد ومع التحوط الداخلي الناتج عن انخفاض معدل مخاطر الربح مع استحقاق التمويل الأقدم. يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. كما يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية، لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة العليا للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري، ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مُراجعة مراكز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النُظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك الخسائر الناتجة عن الإخفاق في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقدان السمعة.

تقوم مجموعة المخاطر بإدارة مخاطر التشغيل وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل". يولي البنك اهتمامًا خاصًا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك. قام البنك بإنشاء موقع مواجهة/التعافي من الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك كي يضمن عدم تأثير مخاطر التشغيل بصورة سلبية على الأعمال المصرفية.

كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال، ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد وتخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال. يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط، وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

كما في 31 ديسمبر 2017، كان معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين الشريحة الأولى (CET1) بالبنك 12.02% (محتسب وفقًا لمعايير بازل3)، بينما كان إجمالي مُعدل كفاية رأس المال 22.6%، وفي كلتا الحالتين السابقتين فإن المستويات المطلوبة آنذاك والمقررة من قبل بنك الكويت المركزي هي 9.5% لمعدل

كفاية رأس المال لحقوق المساهمين الشريحة الأولى (CET1)، و13.0% لـ (إجمالي معدل كفاية رأس المال). توجد مجموعة متنوعة من العوامل قد تؤثر على مستويات معدل كفاية رأس المال للبنك. على سبيل المثال، فإن زيادة منح التسهيلات خلال 2017 وما بعدها من المحتمل أنه قد خفض معدلات كفاية رأس المال بالبنك وأن أية خسائر قد يشهدها البنك في الفترات اللاحقة سوف يكون لها أثرًا مماثلًا. إضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات الرقابية ذات الصلة باحتساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لكفاية رأس المال قد تتغير من آن لآخر وقد يكون ذلك نتيجة للمبادئ/التوجيهات الجديدة الصادرة من لجنة بازل للرقابة على المصارف.

مخاطر العُملات الأجنبية

تنشأ مخاطر العملات الأجنبية في السجل المصرفي من عدم تطابق العملة بين أصول البنك ومطلوباته. البنك هو كيان مؤسس في دولة الكويت ولذا فإن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي. تستخدم الطرق التقليدية، مثل تحديد صافي المراكز المفتوحة، لإدارة أي مخاطر كبيرة في العملات الأخرى. يتم التحوط للأصول المُثبتة بالعملات الأجنبية وبالقيمة العادلة بالعملة الرئيسية للبنك باستخدام المطلوبات المالية الإسلامية غير المشتقة لمخاطر العملات الأجنبية، على سبيل المثال اقتراض عملات أجنبية لتمويل أصول العملات الأجنبية. تقوم إدارة المخاطر برصد مختلف حدود العملات الأجنبية على أساس يومي وتقدم التقارير بصورة منتظمة عنها إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO).

التصنيفات الائتمانية

لدى البنك تصنيف ائتماني طويل الأجل للمصدر (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش (Fitch)، وتصنيف طويل الأجل للعملات الأجنبية والمحلية لودائع البنك (Baa2) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز (Moody's). تلك التصنيفات والتي تهدف إلى قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته حال استحقاقها هي أحد العوامل الهامة في تحديد تكلفة التمويل للبنك. ووفقًا لوكالتي موديز وفيتش، فإن العامل المهم الذي يدعم تصنيفات البنك هو تقييمهم بأن هناك احتمالية كبيرة للغاية لدعم البنك من الحكومة الكويتية. قد يؤدي أي خفض في تصنيفات البنك الائتمانية أو تغيير سلبي في نظرتهم المستقبلية إلى ما يلي:

- وضع حد لقدرة البنك على جمع التمويل.
- زيادة تكلفة التمويل للبنك.
- وضع حد لقدرة البنك على جمع رأس المال.

تركز الملكية

<u>الاسم ونسبة المساهمة</u>

- الهيئة العامة للاستثمار 24% مباشر –1.263% غير مباشر
- شركة مجموعة الساير القابضة 10.006% -غير مباشر
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 7.476% -غير مباشر

تمتلك الهيئة العامة للاستثمار حصة مساهمة كبيرة في بنك وربة، وعلى الرغم من أن الهيئة العامة للاستثمار تمتلك حصة مسيطرة في مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه من غير المؤكد أن تُبقي على المستويات الحالية لمساهمتها في البنك أو أن تستمر في دعمها للبنك من خلال ضخ رأس المال أو الودائع مستقبلًا في البنك، عند اللزوم. أي تغيير في الحصة المُسيطرة التي تمتلكها الهيئة العامة للاستثمار قد يكون له تأثيرًا سلبيًا على الأعمال والحالة المالية ونتائج العمليات ومستقبل البنك.

إنكشافات الأطراف ذات العلاقة

المعايير والمبادئ المتعلقة بالمعاملات الرئيسية ذات العلاقة بالبنك هي مع المساهمين الرئيسيين والمديرين والموظفين التنفيذيين وأفراد أسرهم المُقربين والشركات التي يسيطرون عليها أو أفراد أسرهم المُقربين. تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية -IFRS الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالمساهمين فقط في الحالات التي يكون فيها للأطراف ذات العلاقة تأثيرًا/نفوذًا كبيرًا. بعض الأطراف ذات العلاقة هم عملاء للبنك في سياق الأعمال الاعتيادية. يتم تنفيذ

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشكل كبير بنفس الشروط، بما في ذلك معدلات الربح والضمانات كتلك السائدة في الوقت ذاته بالنسبة للمعاملات المماثلة التي تتم مع الأطراف غير ذات العلاقة مثال ألا تكون درجه المخاطر لدى الاطراف ذات العلاقة اعلى من درجه المخاطر للأشخاص الغير ذات العلاقة

يلتزم البنك بالإرشادات التوجيهية الصادرة من بنك الكويت المركزي المتعلقة بالتمويل للأطراف ذات العلاقة. يمكن الموافقة على التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة فقط بموجب شروط محددة من قبل بنك الكويت المركزي، وتشمل ما يلي:

- تتم الموافقة على جميع التسهيلات الممنوحة لأعضاء المجلس أو تجديدها أو تعديلها فقط على مستوى مجلس الإدارة.
- بينما لا تُمنح الموافقة، أو التجديد، أو التعديل، إلا في حالة أن يوافق على ذلك على الأقل ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الإدارة،
- يتعين أن يحصل البنك على الضمان الكافِ.

تخضع التسهيلات الائتمانية للأطراف ذات المصالح المتداخلة أيضًا للالتزام بالحدود الكلية المُقررة من بنك الكويت المركزي والتي تنص على أنه يتعين ألا يزيد إجمالي إنكشافات الأطراف ذات المصالح المتداخلة عن 50% من رأس مال البنك.

المخاطر المرتبطة بالتوسع

على الرغم انه سابقاً كانت عمليات البنك تنفذ بصفة رئيسية في السوق الكويتي ولا توجد خطة مباشرة للتوسع خارج دولة الكويت، إلا أن البنك لديه انكشاف لعمليات التمويل والصكوك والعقارات خارج الدولة. إذا قرر البنك التوسع خارج الكويت، فقد لا يتمكن البنك من تحقيق كافة أو أيًا من أهداف التوسع الاستراتيجي مستقبلا وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبيًا كبيرً على نشاط البنك أو وضعه المالي أو نتائج أعماله أو مستقبله.

زيادة المُنافسة

يواجه البنك مستوىً مُرتفع من المنافسة في كافة منتجاته وخدماته، حيث يتنافس مع البنوك المحلية الأخرى في دولة الكويت. ، ومع استمرار الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحرير اقتصاداتها وبدء إصلاحات اقتصادية، تزيد البنوك العالمية من وجودها في دولة الكويت، سواءً بشكل مباشر أو من خلال الاستثمارات الاستراتيجية، وتتنافس مع البنك على منح التمويل والودائع بالإضافة إلى تمويل التجارة وغير ذلك من الأنشطة المصرفية. إن الطبيعة التنافسية للسوق المصرفي في دولة الكويت والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأي إخفاق من جانب البنك في المنافسة بشكل ناجح قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نشاط البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو مستقبله.

فُقدان الموظفين الرئيسيين

يعتمد نجاح البنك، وقدرته في الحفاظ على مستويات الأعمال الحالية واستدامة النمو، بشكل جزئي، على قدرته على الاستمرار في توظيف والاحتفاظ بموظفي البنك والإدارة المؤهلين ذوي الخبرة. يعتبر السوق في منطقة الشرق الأوسط بيئةً تنافسيةً للغاية لهؤلاء الموظفين ومن ثَم فقد يواجه البنك تحدياتٍ تكمن في استمراريه هؤلاء الموظفين واستبقائهم لإدارة وتسيير أعماله.

يعتمد البنك على جهود ومهارات وسمعة وخبرة كبار موظفي الإدارة العليا، وكذلك تعاونهم وتضافرهم في شتى مجالات خبراتهم ومعارفهم المتنوعة. وقد يؤدي فقدان الموظفين الرئيسيين إلى تأخر البنك في تنفيذ استراتيجياته أو عدم قدرته على تنفيذها.

تأثير التغيرات الرقابية

يخضع البنك للقوانين واللوائح والإجراءات الإدارية في دولة الكويت وكل نظام قانوني يعمل فيه البنك. وقد تُحد هذه اللوائح من أنشطة البنك كما قد تؤثر التغيرات التي تطرأ على الإشراف والرقابة وبصفة خاصة في دولة الكويت، على نشاط البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو مستقبله. وعلى الرغم من أن البنك يعمل مع الجهات الرقابية عن كثب ويُراقب الموقف بشكل مستمر، إلا أن التغيرات المستقبلية في اللوائح أو السياسات المالية أو غيرها من السياسات لا يمكن التنبؤ بها وبالتالي فإن مثل تلك التغيرات تعتبر خارجة عن إرادة البنك.

المخاطر المُتعلقة بدولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region)

كان هناك تقلب واختلال كبير في أسواق رأس المال وأسواق الائتمان العالمية منذ بداية الأزمة المالية العالمية في أواخر 2007. ومنذ ذلك الحين، وفي بعض الأحيان، كان هناك أيضًا انخفاضًا ملموسًا في توفير التمويل، للمؤسسات المالية وعملائها على حد سواء، ونتيجة لذلك، اضطُرت العديد من المؤسسات المالية إلى الاعتماد على البنوك المركزية والحكومات لتوفير السيولة، وفي بعض الحالات، رأس المال الإضافي. وقد اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الكويت وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إجراءات تهدف إلى إرساء الاستقرار في الأسواق المالية وحماية المؤسسات المالية من الانهيار.

شهدت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً ملحوظاً في أسعار العقارات ومؤشرات البورصة وأثرت هذه العوامل سلباً على الشركات العاملة في قطاع العقارات (بما في ذلك شركات التطوير العقاري وشركات البناء والتشييد وغيرها) وشركات الاستثمار. ونتيجة لافتقار اقتصاد دولة الكويت إلى التنوع، فقد كان للبنوك الكويتية تركزات كبيرة من هذه الشركات كمقترضين، ونتيجة للصعوبات التي واجهتها تلك الشركات، قامت البنوك الكويتية بزيادة مخصصاتها بنسبة كبيرة في عامي 2008 و2009 مقارنة بالأعوام السابقة، مما أثر سلبًا على نتائج العمليات.

المُلحقات

- ملحق رقم (1): مُوافقة بنك الكويت المركزي.
- ملحق رقم (2): مُوافقة هيئة أسواق المال.
- ملحق رقم (3): رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- ملحق رقم (4): نموذج الاكتتاب.
- ملحق رقم (5): عقد التأسيس والنظام الأساسي.
- ملحق رقم (6): البيانات المالية.

ملحق رقم (1): موافقة بنك الكويت المركزي

بنك الكويت المركزي

د. محمد يوسف الهاشل
المحافظ

التاريخ : ٦ شوال ١٤٣٩
الموافق : ٢٠ يونيو ٢٠١٨
الإشارة: ٢/١٠٥/٦٠٢٣

Date	:	20/06/2018
Original	:	File
E-Mail to	:	CFO
		B. Secretary
		Compliance
Cc	:	CEO

الأخ الفاضل عبدالوهاب عبدالله إبراهيم الحوطي المحترم
رئيس مجلس إدارة بنك وربة

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى كتابي مصرفكم المؤرخين ٤/٢٤ و٢٠١٨/٥/٣٠ بشأن طلب موافقة بنك الكويت المركزي على زيادة رأس مال مصرفكم بنسبة ٥٠% ، وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب العام ، وعلى أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم ٨٠ فلس تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠٠ فلس .

نفيدكم بموافقة بنك الكويت المركزي على ما تقدم .

مع أطيب التمنيات ،،،

د. محمد يوسف الهاشل

سجل الوارد بنك وربة WARBA BANK
تم الاستلام بتاريخ
٢٠/٦/٢٠١٨
الوقت (١١ : ٣٥)

٦٠٤٠- نسخة لهيئة أسواق المال .

فاكس : ٢٢٤٦٤٨٨٧ (٩٦٥) - هاتف : ٢٢٤٤٣٣٨٤ (٩٦٥) - ص.ب : ٥٢٦ - الصفاة - ١٣٠٠٦ - الكويت govroff@cbk.gov.kw - www.cbk.gov.kw

ملحق رقم (2): موافقة هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

كويت جديدة
NEWKUWAIT

هيئة أسواق المال	
صادر خارجي	
29/08/2018	تاريخ المراسلة
CMA-040300-01948-2018	رقم المراسلة

Date	:	03/09/2018
Original	:	File
E-Mail to	:	B. Secretary
		Compliance
Cc	:	CEO

السيد / عبدالوهاب عبدالله الحوطي المحترم
رئيس مجلس الإدارة
بنك وربة (ش.م.ك) عامة

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: الموافقة على زيادة رأس مال بنك وربة (ش.م.ك) عامة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والى طلبكم المؤرخ 2018/07/17، والى كتابكم المؤرخ 2018/08/16، ووفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال بشأن زيادة أو خفض رأس المال أو إصدار أوراق مالية، ولأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ومع لزوم مراعاتكم لقانون الشركات رقم (1) لسنة 2016، تحيطكم الهيئة علماً بالموافقة على زيادة رأس مال البنك من مبلغ 100,000,000 د.ك إلى مبلغ 150,000,000 د.ك بزيادة قدرها 50,000,000 د.ك موزعة على 500,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد مع علاوة إصدار، وتخصص الزيادة لمساهمي البنك كل حسب نسبته في رأس المال.

هذا ويتعين على البنك إعداد نشرة اكتتاب خاص وفقاً لأحكام ومتطلبات الفصل الخامس (الاكتتاب في الأوراق المالية) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

مع أطيب التمنيات،،،

زياد يعقوب الفليج
رئيس قطاع الإشراف بالتكليف

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority

نسخة الى:
- بنك الكويت المركزي.
- بورصة الكويت للأوراق المالية.

بنك وربة WARBA BANK
سجل الوارد
تم الاستلام بتاريخ
03/09/2018
الوقت (10 : 15)

CMA Data Classification:Confidential

www.cma.gov.kw

بنك وربة
WARBA BANK

إلى مساهمي بنك وربة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال بنك وربة

نفيدكم علماً أن الهيئة الشرعية في بنك وربة قد اطلعت في اجتماعها رقم (2018/08) بتاريخ 2018/07/12م على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 50% أي من مليار سهم إلى مليار وخمسمائة مليون سهم ، بعلاوة إصدار قدرها 80 فلس للسهم تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس وتسدد نقداً ، وذلك بإصدار أسهم جديده تطرح للاكتتاب العام وتخصص للمساهمين الحاليين المقيدين بسجلات البنك في نهاية اليوم السابق لتاريخ إستدعاء زيادة رأس المال؛ كلا بنسبة ما يملكه من أسهم في رأس المال.

ويجوز الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب يتم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، وفي جميع الأحوال التي لا يتم فيها الاكتتاب في كامل الأسهم الجديدة فإنه يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقاً لأحكام القانون، وتفويض مجلس الإدارة في استدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الاكتتاب والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

حيث قررت الهيئة الشرعية أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً من زيادة رأس المال.

كما اطلعت الهيئة على مسودة نشرة الاكتتاب في اجتماعها رقم (2018/11) بتاريخ 2018/09/27م، ووافقت عليها.

والله ولي التوفيق،،

الشيخ الدكتور/ عيسى زكي عيسى
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ محمد عود الفزيع
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

ملحق رقم (4): نموذج الاكتتاب

Sample

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك
KUWAIT CLEARING COMPANY K.S.C.

الجهة المصدرة : بنك وربة

مستشار الاصدار ووكيل الاكتتاب :

وكيل المقاصة والايداع : الشركة الكويتية للمقاصة

طلب اكتتاب في زيادة رأس المال

التاريخ رقم الطلب

السادة /بنك وربة المحترمين

يرجى قبول اكتتابي في اسهم زيادة رأس المال التي أقرتها الجمعية العمومية غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ / /2018

وذلك للمساهمين المسجلين بتاريخ وفق البيانات التالية:

بيانات المساهم

هوية المشارك

اسم المساهم

رصيد الاسهم بتاريخ

بيانات الاكتتاب

سعر السهم نسبة الاكتتاب

رصيد الاسهم المكتتب فيها المبلغ الاجمالي

طريقة الدفع

اسم البنك

طريقة الدفع تاريخ الشيك /التحويل

رقم الشيك /التحويل

اسم مقدم الطلب التوقيع

التلفون

اسم الموظف التوقيع :

ملحق رقم (5): عقد التأسيس والنظام الأساسي.

المحتويات

عقد التأسيس وتعديله
النظام الأساسي وتعديلاته

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

١٨٢٤٦٢

(كاتب العدل)

بنك وربـــة

شـــركـة مـــســاهـــمة كـــويتية

عـــقـد تـأســـيس

هـــامش

إنـــه فـــي : 14/5/2009م. الموافق : 1430 هـ
لـــدي أنـــا : - الموثق بالإدارة
حضـــــر : اسرار سعد المونس

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة

أولاً : الهيئة العامة للاستثمار هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بصفتها نائبة عـن حكومة دولة الكويت بموجب قانون إنشائها رقم 47 لسنة 1982 ويمثلها في التوقيع علـى هذا العقد السيد / بدر محمد عبدالله السعد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقـة مدنيـة رقـم 258012300164 بصفته العضو المنتدب للهيئة بموجب قرار مجلس الإدارة المتخذ برقم 1 لسنة 2009 في 2009/03/22 والمعتمد من وزير المالية بصفته رئيس مجلـس إدارة الهيئة بناء على المرسوم رقم 44 لسنة 2009 بتعين أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار==========طرف أول بصفته.

مادة (1)

بموجب هذا العقد أسست الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسـيس الشركة عملا بنص المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 فـي شـأن تأسـيس شركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسـلامية وقـرار مجلـس الوزراء رقم 716/ أولا باجتماعه رقم 34-2/2008 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 وبصفتها نائبة عن حكومة دولة الكويت ، شركة مساهمة كويتية طبقا لأحكـام قـانون الـشركات

H.

التجارية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له وللقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، والقوانين المعدلة له والقانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.

مادة (2)

اسم هذه الشركة هو : **بنك وربة (شركة مساهمة كويتية).**

مادة (3)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج.

مادة (4)

مدة هذه الشركة غير محددة ، وتبدأ من تاريخ صدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

مادة (5)

الإغراض التي أسست من أجلها الشركة : هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وقانون التجارة وما يقضى العرف باعتباره من أعمال البنوك ، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التى يضعها بنك الكويت المركزي ، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية ، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال التالية :

1-القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2-القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدى الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أ)قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

776443

H.

ب)مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية ، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالمياً.

ج) تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

د) التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هـ) شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

و) إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز) إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح) تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط) تلقى الاكتتاب فى مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي) تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ك) حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل) القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

H.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفى الخارج وأن تشترى هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

مادة (6)

يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وهى على سبيل المثال لا الحصر :

1-تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي.

2-القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للإفراد والهيئات الحكومية.

3-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائد التجاري بكفالة شخصية أو بدون كفالة.

4-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير.

5-تمويل شراء الأراضي والعقارات بقصد بيعها أو تأجيرها.

6-التمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

7-التمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

8-التمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

9-التمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

10-التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام " الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها"

776444

مادة (7)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 100.000.000 د.ك (مائة مليون دينـار) موزعـا علـى 1.000.000.000 سهم (ألف مليون سهم) قيمة كل سهم 100 (مائة) فلس وجميع الأسهم نقدية.

مادة (8)

اكتتبت الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بـتأسيس الـشركة عمـلاً بأحكام المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 وقرار مجلس الوزراء رقم 716/ أولا باجتماعه رقم 34-2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 والموقعة على هـذا العقـد بنسبة 24 % من رأس مال البنك تمثل 240 مليون سهم (مائتان وأربعون مليون سـهم) وقامت بدفع كامل قيمتها الاسمية ومقدارها 24 مليون دينار (أربعة وعـشرون مليـون دينار) بموجب الشهادة المؤرخة في 2009/04/21 والمرفقة بأصل العقد واستناداً على أحكـام القـانون رقـم 1 لـسنة 2008 يـتم تخـصيص مـا نـسبته 76 % من الأسهم وتمثل 760 مليون سهم (سبعمائة وستون مليون سهم) كمنحة لجميـع المواطنين الكويتيين ، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار بإجراء الاكتتاب فيها وفقـا لأحكـام المادة أولى / ب من القانون رقم 1 لسنة 2008 وذلك على النحو التالي :-

أ-أن يكون الاكتتاب بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل مواطن كويتي.

ب-تتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتيـاطي العـام للدولة.

ج-لا يجوز لأي من المكتتب لصالحهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية أيهما أقرب.

مادة (9)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي على التقريب 1.000.000 د.ك (فقط مليون دينار كويتي) وتخصم من حساب المصروفات العامة.

مادة (10)

تعين الجمعية العامة للشركة بناءً على ترشيح مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفه عامة وفي فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفه خاصة ، كما تحدد مخصصاتهم ومكافآتهم.

ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيسا لهم.

ويشترط لصحة اجتماعات الهيئة حضور كامل أعضائها إذا كان عدد أعضاء الهيئة لا يجاوز ثلاثة أعضاء.

مادة (11)

يتعهد المؤسس الموقع على هذا العقد بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس هذه الشركة ولهذا الغرض تم توكيل الهيئة العامة للاستثمار استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (716/ أولا) باجتماعه رقم 34-2/2008 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 في اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي ترى الجهات الرسمية ضرورة إدخالها على هذا العقد أو في النظام الأساسي المرافق له وله حق إيداع مبالغ الاكتتاب لدى البنوك المعتمدة بالكويت حتى قيام أول مجلس إدارة.

H.

776445

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

مادة (12)

حرر هذا العقد بناءً علـى كتـاب وزارة التجـارة والـصناعة رقـم **13125** بتـاريخ **2009/04/28** والمسجل برقم آلي **672744** بتاريخ **2009/05/03**.

الطرف الأول بصفته

بدر محمد عبدالله الحمد

وبمـا ذكـر تحـرر هـذا العقـد وبعـد تلاوتـه علـى الحاضـرين وقعـوه.
تحرر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ وهو مكون من (٦) صفحات يحتـوي علـى (12) مادة وليس به إضافة أو شطب ومرفق بكل نسخة من عقد التأسيس نسخة مـن النظام الأساسي للشركة والذي يتكون من (١٦) صفحة ويحتوي على (٦) مـادة وإقرار وليس بها إضافة أو شطب ومرفق بالأصل كتاب وزارة التجارة والصناعة وكتاب بنك الكويت المركزي وصور التوكيلات وصور البطاقات المدنية وشهادات لمـن يهمـة الأمر.

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة
اسرار سعد المونس

H.

776446

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

(كاتب العدل)

بنك وربة

شركة مساهمة كويتية

النظام الأساسي

الفصل الأول

في تأسيس الشركة

أ-عناصر تأسيس الشركة

هـامش

مـادة (1)

تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيها بعد شركة مساهمة كويتية تسمى "بنك وربة" شركة مساهمة كويتية ".

مـادة (2)

مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشىء لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج.

مـادة (3)

مدة هذه الشركة غير محددة وتبدأ من تاريخ صدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

مـادة (4)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته وقانون التجارة وما يقضي به العرف

H.

باعتبار من أعمال البنوك ، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي . ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية ، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال التالية :

1-القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدى الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:-

أ)قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

ب)مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية ، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالمياً.

ج) تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د) التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

هـ) شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية .

و) إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز) إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح) تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى نقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط) تلقى الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات ، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي) تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

776447

ك) حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عـن طريـق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل) القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الـشريعة الإسلامية.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئـات أو المؤسـسات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها فـي الكويت وفى الخارج وأن تشترى هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق مع أحكام الـشريعة الإسـلامية ووفقـا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

مـادة (5)

يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعـارض مـع أحكـام الـشريعة الإسلامية ، وهى على سبيل المثال لا الحصر :

1-تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقا للـضوابط التـي يضعها بنك الكويت المركزي.

2-القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للإفراد والهيئات الحكومية.

3-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائـد التجـاري بكفالـة شخصية أو بدون كفالة.

4-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير.

5-تمويـــل شـــراء الأراضـــي والعقـــارات بقـــصد بيعهـــا أو تأجيرهـــا.

H

6-تمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

7-تمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

8-تمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

9-تمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

10-التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام " الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية " والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها.

ب- رأس المال

مادة (6)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 100.000.000 دينار (مائة مليون دينار) موزعاً على 1.000.000.000 سهم (ألف مليون سهم) قيمة كل سهم 100 (مائة) فلس وجميع الأسهم نقدية.

مادة (7)

أسهم الشركة أسمية ولا يجوز لغير الكويتيين تملكها إلا وفقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

مادة (8)

تدفع قيمة الأسهم كاملة عند الاكتتاب مضافاً إليها أي مصاريف أخرى للتأسيس عن كل سهم لحساب مصروفات الإصدار ، وما زاد عن ذلك يتم التصرف فيه طبقاً لأحكام قانون الشركات.

مادة (9)

اكتتبت الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة عملاً بأحكام المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 وقرار مجلس الوزراء رقم 716 / أولاً باجتماعه رقم 34 ــ 2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 والموقعة على هذا العقد بنسبة 24% في رأس مال البنك تمثل 240 مليون سهم (مائتان وأربعون مليون سهم) وقامت بدفع كامل قيمتها الاسمية ومقدارها 24 مليون دينار (أربعة وعشرون

776448

مليون دينار) لدى بنك بوبيان بموجب الشهادة المؤرخة فـي 2009/04/21 والمرفقـة بأصل العقد . واستناداً إلى تطبيق أحكام القانون رقم 1 لسنة 2008 يـتم تخـصيص مـا نـسبته 76% مـن الأسـهم وتمثـل 760 مليـون سـهم (سبعمائة وستون مليون سهم) كمنحه لجميع المواطنين الكويتيين ، وتقوم الهيئة العامـة للاستثمار بإجراء الاكتتاب فيها وفقاً لأحكام المادة الأولى / ب من القانون رقم (1) لـسنة 2008 وذلك على النحو التالي :-

أ-أن يكون الاكتتاب بأعداد متساوية من الأسهم بأسم كل مواطن كويتي .

ب-تتحمل الدولة قيمة الاكتتاب وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتياطي العام للدولة.

ج-لا يجوز لأي من المكتتب لصالحهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية أيهما أقرب.

مـادة (10)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنـك الكويـت المركـزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته ، وما ورد في هذا النظام ، لا يجوز لأي شـخص أن يمتلك في أي وقت أكثر من 5 % من رأس مال الشركة.

مـادة (11)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيـاً شـهادات بالأسـهم التـي يملكهـا.

مـــادة (12)

يترتب حتماً على ملكية السهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعياتها العامة.

مـــادة (13)

لكل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد.

مـــادة (14)

تحتفظ الشركة بسجل يدون فيه أسماء المساهمين وأرقام أسهمهم وعددها والتصرفات التي تجرى عليها ، ولا يعتد بأي تصرف في الأسهم إلا إذا تم وفقا لأحكام القانون.

ولما كانت أسهم الشركة أسمية فإن آخر مالك نه مقيد أسمه في سجل الشركة يكـــون لـــه وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصـــصا فـــي الأربـــاح أو نصيباً في ملكية موجودات الشركة.

مـــادة (15)

لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية ، وإذا صدرت بقيمة أعلـــى مـــن ذلك أضيف الفرق حتماً إلى الاحتياطي القانوني أو لاستهلاك الأسهم وذلـــك بعـــد وفـــاء مصروفات الإصدار . ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة مـــن الأســـهم الجديـــدة تتناسب مع عدد أسهمه ، وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً مـــن تـــاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز للجمعية العامة أن تقرر تنازل المساهمين مقدماً عـــن حقهم في الأولوية أو تقيد هذا الحق بأي قيد.

مـــادة (16)

يجوز للشركة شراء ما لا يجاوز 10 % من مجموع أسهمها وفقا لما تنص عليه القـــوانين والقرارات ذات الـــصلة بـــشرط ألا يمـــول هـــذا الـــشراء مـــن رأس مـــال البنـــك.

776449

الفصل الثاني

في إدارة الشركة

مجلس الإدارة

مـــادة (17)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (7) أعضاء يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامـــة للاستثمار وذلك بالنسبة لمجلس الإدارة الأول فقط ، وتكون مدة عضوية أعضاء مجلـــس الإدارة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة التعيين أو الانتخاب للمجلس وفقـــا لأحكـــام قـــانون الشركات.

مـــادة (18)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً بصفته الشخـــصية أو يكـــون الـــشخص المعنوي الذي يمثله مالكاً لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها الاسمية عن سبعة آلاف وخمسمائة دينار كويتي ، ويخصص هذا القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ، ويجـــب إيـــداعها خلال شهر من تاريخ انتخابه لدى بنك معتمد ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعمالـــه وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

ويستثنى أعضاء مجلس إدارة الشركة الأول من شرط النسبة المحددة في الفقـــرة الأولـــى لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عـــضو مجلـــس الإدارة وذلـــك عمـــلا بـــنص المـــادة الثانيـــــــة / 2 مـــــــن القـــــــانون رقم 1 لـــــــسنة 2008.

H.

مـــادة (19)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنـــك الكويـــت المركـــزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته ، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هـــذا المجلس أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة مماثلة أو منافسة أو أن يكون تاجرا فـــي تجارة مشابهة أو منافسة لتجارة الشركة أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشـــرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها أو أن تكون له مصلحة تتعـــارض مع مصلحة الشركة إلا أنه يجوز وبترخيص خاص من الجمعية العامة أن تكون لـــرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها على أن تكون بنفس الشروط التي تتعامل بها الـــشركة مـــع الغير ، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي عضو من أعضائه –ولـــو كـــان ممـــثلاً لشخص اعتباري – أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره ، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته فيها.

مـــادة (20)

إذا شغر مركز عضو منتخب في مجلس الإدارة ، خلفه فيـــه مـــن كـــان حـــائزاً لأكثـــر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب.

أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر فيه الـــشروط فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للمساهمين لتجتمع في ميعاد شـــهرين من تاريخ خلو آخر مركز ، وتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة ، أمـــا إذا شـــغر مركـــز عضو من الأعضاء المعينين من قبل الهيئة العامة للاستثمار عين وزير المالية خلفاً لـــه ، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

مـــادة (21)

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات ، علـــى ألا تزيد عن مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

مـــادة (22)

لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة أو أكثر ، ويمثـــل العـــضو المنتدب الشركة أمام القضاء ولدى الغير وعليه تنفيذ قرارات المجلـــس ، ويقـــوم نائـــب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به . كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً

776450

عاماً للشركة ومساعدين للمدير العام يحدد مجلس الإدارة صلاحياتهم واختصاصاتهم ومكافآتهم ومدة خدمتهم.

مادة (23)

يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض . ويضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن ما يفوض فيه من الصلاحيات للمستويات الوظيفية الإشرافية في الشركة بما في ذلك حق التوقيع عن الشركة في الحدود وبالشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة (24)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك ثلاثة من أعضائه على الأقل . ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس أو التمرير.

مادة (25)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ، ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ، ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه.

مـــادة (26)

يحدد مجلس الإدارة بناءً على اقتراح رئيسه شروط التعامل مـــع الهيئـــات الاستـــشارية والخبراء والمستشارين والأفراد سواء كانت صلاتهم بالـــشركة مـــستديمة أو عارضـــة ، ويضع مجلس الإدارة لائحة تنظيمية لهذا النشاط ضمن اللوائح الداخلية للشركة

مـــادة (27)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 ، فإن عضو مجلس الإدارة يفقد مركزه في المجلس في الحالات الآتية :-

1-إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية بدون عذر مشروع وذلك بقرار من مجلس الإدارة.

2-إذا استقال من منصبه بموجب إشعار خطي.

3-إذا فقد أهليته.

4-إذا أشهر إفلاسه.

5-إذا شغل أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه مرتبا غير منصب رئـــيس مجلـــس الإدارة أو المدير العام.

6 إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ويجوز للجمعية العامة إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس بناءً علـــى اقتراح صادر من المجلس بالأغلبية المطلقة أو بناءً على طلب موقـــع مـــن عـــدد مـــن المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة .

مـــادة (28)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العاديـــة مكافـــآت أعضاء مجلس الإدارة.

مـــادة (29)

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمـــال التـــي تقتـــضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ولمجلس الإدارة على وجه الخصوص أن يدفع كافـــة الرســـوم والمصروفات الابتدائية اللازمة لتأسيس الشركة من تسجيل ونـــشر ومباشـــرة الـــشروط

776451

المدونة بعقد التأسيس والقيام بكل الإجراءات القانونية اللازمة لذلك وتحديد المصروفات العمومية للإدارة وإصدار اللوائح والأنظمة لترتيب العمل وتعيين المدير العام ونوابه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن يقر المجلس الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والسياسات واللوائح المنظمة للعمل.

مادة (30)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم.

مادة (31)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة.

ب – الجمعية العامة

مادة (32)

تنعقد الجمعية العامة للمساهمين مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يعينهما نظام الشركة.

ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأي ذلك ، ويتعين على المجلس أن يدعوها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال.

وتوجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة أيا كانت صفتها متضمنة خلاصة واضحة عن جدول الأعمال بإحدى الطريقتين الآتيتين :-

H.

1-خطـــابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقادها بأسـبوع على الأقل.

2-بإعلان في صحيفتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية، ويجـب أن يحـصل الإعلان مرتين، على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عـن أسـبوع من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقـل مـع نـشر الإعلان الثاني في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى الصحيفتين اليوميتين.

ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال . ويضع المؤسس جدول أعمال الجمعية العامـة المنعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقـدة بـصفة عادية وغير عادية.

مـــادة (33)

في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب المـساهمين أو مراقبـي الحسابات أو وزارة التجارة والصناعة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعيـة ، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مـــادة (34)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الإجتمـاع ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانوناً في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصـة لـه أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

مـــادة (35)

يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الـشركة قبـل الموعـد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن الـسجل إسـم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سـند الوكالة ، ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.

مـــادة (36)

تسري أحكام قانون الشركات التجارية على النصاب الواجب توافره لصحة انعقاد الجمعية العامـــة بـــصفاتها المختلفـــة وعلـــى الأغلبيـــة اللازمـــة لاتخـــاذ القـــرارات.

776452

مـــادة (37)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة ، إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت ؛ ويجب أن يكون التصويت سرياً في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية.

مـــادة (38)

يوجه المؤسس الدعوة إلى المساهمين خلال (ثلاثة أشهر) من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب لعقد الجمعية العامة بصفتها جمعية تأسيسية ويقدم لها تقريرا عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة لها . وعلى الجمعية العامة التأسيسية أن تستوثق من صحة المعلومات الواردة في التقرير وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ، كما تنظر فيما قد تقدمه وزارة التجارة والصناعة من تقارير في هذا الشأن ،وتعلن تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراقبي الحسابات وهيئة الرقابة الشرعية وتعلن تأسيس الشركة نهائياً.

مـــادة (39)

تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ، ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضاً إذا ما طلب ذلك وزارة التجارة والصناعة.

إدارة التوثيق

H.

مـــادة (40)

تختص الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما أحتفظ بـــه القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية.

مـــادة (41)

يقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية تقريراً يتضمن بياناً عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية وميزانية الشركة ، وبيانـــاً لحـــساب الأربـــاح والخسائر والقوائم المالية ذات الصلة وبياناً عن مكافآت أعضاء مجلـــس الإدارة وأجـــور ومكافأة مراقبي الحسابات ، واقتراحا بتوزيع الأرباح.

مـــادة (42)

تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه من قرارات وتنظر في تقرير مراقبي الحسابات وتقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجـــد ، وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلـــة وهيئـــة الرقابـــة الشرعية وتحدد أجورهم ومكافآتهم.

مـــادة (43)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناءً علـــى طلب كتابي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجـــب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه.

مـــادة (44)

المسائل التالية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية : -

1-تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة.

2-بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

3-حل الشركة أو انضمامها أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى.

4-تخفيض رأس مال الشركة.

5- زيادة رأس مال الشركة.

على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعـــديل أو التـــصرف أو الانـــدماج أو الانضمام أو أي إجراء من قدرة الشركة على التمويل في جميع صورة وكل تعـــديل فـــي نظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقـــة بنـــك الكويـــت المركـــزي ووزارة التجـــارة

776453

والصناعة واتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة ، كما أن أي تعديل في أسم الشركة أو أغراضها أو رأسمالها فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل أرباح حققتها الشركة أو نتيجة إضافة احتياطياتها الجائز استعمالها إلى رأس المال لا يكون نافذاً إلا إذا صدر به مرسوم.

ج-حسابات الشركة

مـادة (45)

يكون للشركة مراقبان للحسابات - أو أكثر- من المحاسبين القانونيين ، تعينهما الجمعية العامة وتقدر أتعابهما وعليهما مراقبة حسابات السنة المالية التي جرى تعيينهما خلالها.

مـادة (46)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة ويستثني من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة التالية.

مـادة (47)

يكون لمراقبي الحسابات الصلاحيات وعليهما الالتزامات بالأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والقوانين ذات الصلة ولهما بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرونها ضرورية للحصول عليها ، ولهما كذلك أن يتحققا من موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكنا من استعمال هذه الصلاحيات ، أثبتا ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة ولأي منهما حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض.

مـــادة (48)

يقدم مراقبا الحسابات إلى الجمعية العامة تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجرى وفقاً للأصول المرعية ، وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي ، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديهما ، ويكون المراقبان مسئولين عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بصفتهما وكيلين عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد في تقريرهما . وعلى مراقبي الحسابات أن يقوما بأى أعمال أو مهمات يكلفا بها من قبل بنك الكويت المركزي.

مـــادة (49)

يقتطع من الأرباح الإجمالية نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة لتكوين الاحتياطيات الخاصة كاحتياطي الديون واحتياطي تقلبات أسعار العملة ، وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات والاحتياجات والمخصصات التى يفرضها القانون أو العرف أو يرد بشأنها نص فى هذا النظام.

مـــادة (50)

يقتطع من الأرباح الإجمالية غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد أو الآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ، كما يقتطع جزء من الأرباح أيضا وبناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتقره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

مـــادة (51)

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي: -

H.

776454

أولاً :يقتطع (10%) عشرة بالمائة لحساب الاحتياطي الإجباري ما لـم يحـدد النظـام الأساسي نسبة أكبر ، ويجوز للجمعية العامـة وقـف الاقتطـاع إذا زاد الاحتيـاطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة.

ثانياً :يقتطع (1%) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ثالثاً :يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلـس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة ويوقف هذا التخصيص بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي .

رابعاً :يقتطع جزء من الأرباح بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتقرره الجمعيـة العامـة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيـع هـذه الأموال على المساهمين .

خامساً:يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (5%) خمسة بالمائـة للمساهمين من قيمة أسهمهم.

سادساً:يقتطع – بعدما تقدم – مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيـث لا يزيـد علـى (10%) عشرة بالمائة من الباقي يخصص لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

سابعاً: يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية من الأربـاح أو يرحل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المالية المقبلة أو يخصص لإنشاء مـال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين.

وزارة العدل

مـادة (52)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين فـي المكـان والمواعيـد التـي يحـددها مجلـس الإدارة.

H.

مـــادة (53)

يستعمل المال الاحتياطي بناءً على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ، ولا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين ، وإنما يجوز اســتعماله لتــأمين توزيع الأرباح على المساهمين تصل إلى (5%) خمسة بالمائة في السنوات المالية التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الاحتياطي الإجباري علــى نــصف رأس مال الشركة جاز للجمعية العامة أن تقرر وقف اقتطاعه أو استعمال ما زاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها.

الفصل الثالث

هيئة الرقابة الشرعية

مـــادة (54)

تلتزم الشركة بصفة أساسية ، بأن تقوم بجميع أعمالها بما لا يتعارض مع أحكام الــشريعة الإسلامية.

مـــادة (55)

تعين الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة في اجتماعها العادي السنوي هيئة للرقابة الشرعية مكونه من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفة عامة وفى فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفه خاصــة كما تحدد مخصصاتهم ومكافآتهم.

ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيسا لهم.

ويشترط لصحة اجتماعات الهيئة حضور كامل أعضائها إذا كان عــدد أعــضاء الهيئــة يجاوز ثلاثة أعضاء.

مـــادة (56)

تكون هيئة الرقابة الشرعية مسئولة عن إبداء الرأي حول مدى التزام الشركة فى جميــع معاملاتها وعملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وفى سبيل ذلك تتــولى الهيئــة فحــص العقود والاتفاقيات والسياسات والمعاملات التي تجريها الشركة مع الغير ، ويحق للهيئــة الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات لدى الــشركة للتأكــد مــن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى إدارة الشركة تزويد الهيئــة بجميــع البيانــات والمعلومات التي تطلبها لأداء مهامها ويجب على الهيئة أن تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية

776455

العامة للبنك يشتمل على رأيها في مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الـشريعة الإسـلامية وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص ، ويدرج هذا التقرير ضمن التقريـر السنوي للبنك.

مـادة (57)

يصدر مجلس الإدارة لائحة بنظام عمل هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها واجتماعاتهـا وتنظيم علاقاتها بأجهزة الشركة.

ويعين مجلس الإدارة بناء على ترشيح هيئة الرقابة الشرعية ، مراقبـا شـرعيا داخليـا للشركة تكون مهمته مراقبة كافة أعمال الشركة والتأكد من مطابقتها للقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ويقدم تقاريره وملاحظاته لرئيس الهيئة.

مـادة (58)

إذا حدث بين أعضاء الهيئة خلاف حول الحكم الشرعي في موضوع معروض على الهيئة ، فيجوز لمجلس إدارة الشركة خلال فتره لا تزيد على ثلاثين يوما ، أن يحيل الأمر إلـى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ويكون رأى هيئة الفتـوى والتـشريع بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ملزما.

مـادة (59)

لا يجوز وقف أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن العمل أو عزله إلا بقـرار مـن الجمعيـة العامـة بنـاء علـى أسـباب موجبـة لمثـل هـذا الإجـراء.

وزارة العدل
إدارة التوثيق

H.

الفصل الرابع

انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (60)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لسنة 1968 المشار إليهما وتدخل في دور التصفية.

مادة (61)

تجري تصفية أموال الشركة عند انقضائها وفقاً للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية وتعديلاته وأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

مادة (62)

يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقاً للقانون.

مادة (63)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 1960 وتعديلاته والقانون رقم 32 لسنة 1986 فى شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو هذا النظام الأساسي للشركة.

مادة (65)

يقر المؤسس بصفته :

أولاً : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه في المادة {69} من قانون الشركات.

ثانياً : بأنه قد أكتتب بجميع الأسهم وأودعوا 24 % (أربعة وعشرون في المائة) من قيمتها باسم الشركة ولحسابها في بنك.

ثالثا : بأنه قد عين الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولى للشركة حسب الأنظمة المرعية.

الطرف الأول بصفته

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه.
تحرر من أصل وعدد (٢) نسخة ومكون من عدد (٦) صفحة.
وهذا القدر من الكتابة وليس به شطب أو إضافة ومرفقاته.

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة
أسرار سعد المونس

776456

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة ٢٠١٦/١/٦ تمت الموافق على ما يلي :

جرى التأشير بالسجل التجاري بالاتي :

تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي .

"تأسست طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية عامة تسمى بنك وربة (شركة مساهمة كويتية عامة)"

تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي .

" مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥/٢٠١٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم البنوك الإسلامية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية و قانون التجارة وما يقضي به العرف باعتباره من أعمال البنوك، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك ان تقوم بالأعمال الآتية:-

- القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر :-

(أ)- قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

(ب)- مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة و المشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

(ج)- تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(د)- التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(هـ)-شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

(و)-إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

(ز)-إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ح)-تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

(ط)-تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

(ي)-تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

(ك)-حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

(ل)-القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(م) بيع وشراء العقارات بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

(ن) بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة او مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج وأن تشتري هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن."

تعديل المادة الخامسة من النظام الأساسي .

" يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي على سبيل المثال لا الحصر :

(١) تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي.

(٢) القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للأفراد والهيئات الحكومية."

(٣)-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائد التجاري بكفالة شخصية أو بدون كفالة.

(٤)-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير .

(٥)-تمويل شراء الأراضي والعقارات بقصد بيعها أو تأجيرها.

(٦)-تمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

(٧)- تمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

(٨)- تمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

(٩)- تمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

(١٠)- التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام و الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها.

تعديل المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي .

يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة تقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة السادسة عشر من النظام الأساسي .

" يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات التالية:

١. أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي يحددها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال من مجموع اسهم الشركة.

٢. تخفيض رأس المال.

٣. عند استيفاء البنك لدين مقابل هذه الأسهم.

٤. أي حالات أخرى تحددها الهيئة.

ولا تدخل الأسهم المشتراه في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة على النحو الذي تنظمه تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم البنك بما لا يتجاوز ١٠% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون."

تعديل المادة السابعة عشر من النظام الأساسي .

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد عشرة أعضاء وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد."

تعديل المادة الثامنة عشر من النظام الأساسي .

" يجب أن تتوافر فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

١. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.

٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣. فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكاً لعدد من أسهم الشركة.

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة وكذلك الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته زالت عنه صفة العضوية."

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي .

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، لا يجوز لرئيس أو لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مماثلة أو منافسة أو أن يكون تاجراً في تجارة مشابهة او منافسة لتجارة البنك أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع البنك أو لحسابه أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة البنك إلا أنه يجوز وبترخيص خاص من الجمعية العامة أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع البنك أو لحسابه على أن تكون بنفس الشروط التي يتعامل بها البنك مع الغير، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو اي عضو من أعضائه -ولو كان ممثلاً لشخص اعتباري - أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم البنك طيلة مدة عضويته فيه إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال."

تعديل المادة الحادية والعشرون من النظام الأساسي .

"ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائب للرئيس لمدة ثلاث سنوات، على ألا تزيد عن مدة عضويتهم في مجلس الإدارة، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقتها مع الغير وأمام القضاء، إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

ويكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

حذف المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي .

النص قبل الحذف

" لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة أو أكثر، ويمثل العضو المنتدب الشركة أمام القضاء ولدى الغير وعليه تنفيذ قرارات المجلس، ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به. كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة ومساعدين للمدير العام، يحدد مجلس الادارة صلاحياتهم واختصاصاتهم ومكافآتهم ومدة خدمتهم".

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي .

" يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه ولمجلس الإدارة ان يوزع العمل بين أعضائه وفقا لطبيعة أعمال البنك كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد اعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحداً من الغير في القيام بعمل معين او أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات او الاختصاصات المنوطة بالمجلس."

تعديل المادة الرابعة والعشرون من النظام الأساسي .

" لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، هذا ما لم ينص عقد الشركة على نسبة أو عدد أكبر، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة."

تعديل المادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي .

"تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويعد سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع."

تعديل المادة الثامنة والعشرون من النظام الأساسي .

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية، تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما لا يجاوز ١٠% من الربح الصافي بعد استنزال الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين. ويحدد مجلس الإدارة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي. ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم تقرير سنوي يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة عليه على أن يتضمن على وجه دقيق بيانا مفصلا عن المبالغ والمنافع والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة أياً كانت طبيعتها ومسماها."

تعديل المادة التاسعة والعشرون من النظام الأساسي

" لمجلس الإدارة أن يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقًا لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو عقد

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الشركة أو قرارات الجمعية العامة، ولمجلس الإدارة حق بيع، شراء ورهن العقارات لأغراض التمويل وعقد الكفالات، والتحكيم، والصلح، والاقتراض، والتبرعات إضافة إلى مباشرة الأنشطة المدونة بعقد التأسيس والقيام بكل الإجراءات القانونية اللازمة لذلك وتحديد المصروفات العمومية للإدارة وإصدار اللوائح والأنظمة لترتيب العمل وتعيين الرئيس التنفيذي ونوابه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن يقر المجلس الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والسياسات واللوائح المنظمة للعمل."

تعديل المادة الواحد وثلاثون من النظام الأساسي .

"رئيس مجلس الادارة واعضاؤه مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع اعمال الغش واساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات او لعقد الشركة، وعن الخطأ في الإدارة. ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

تعديل المادة الثانية وثلاثون من النظام الأساسي .

" تنعقد الجمعية العامة للمساهمين مرة على الأقل في المكان والزمان اللذين يعينهما نظام الشركة. ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك، ويتعين على المجلس أن يدعوها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال. توجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة أياً كانت صفتها متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع بأحد الطرق التالية:

- خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل.
- الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل.
- تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين أو من ينوب عنهم قانونًا قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام.

ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية طرق أخرى للدعوة للاجتماع عبر أي من وسائل الاتصال الحديثة."

تعديل المادة الرابعة وثلاثون من النظام الأساسي .

"لكل مساهم أياً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة. ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين البنك، ويقع باطلاً كل

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

شرط أو قرار يخالف ذلك، ويجوز للمساهم أن يوكل غيره في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض يعده البنك لذلك الغرض ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً. ويجوز لمن يدعي حقاً على الأسهم يتعارض مع ما هو ثابت في سجل مساهمي البنك أن يتقدم إلى قاضي الأمور الوقتية لاستصدار أمر على عريضة بحرمان الأسهم المتنازع عليها من التصويت لمدة يحددها القاضي الآمر أو لحين الفصل في موضوع النزاع من قبل المحكمة المختصة، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية."

تعديل المادة الأربعون من النظام الأساسي .

" مع مراعاة أحكام القانون تختص الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي باتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها وعلى وجه الخصوص ما يلي:

١. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية.
٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
٣. تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
٤. البيانات المالية للشركة.
٥. اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٧. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، وتحديد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقب حسابات الشركة، وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك.
٩. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وسماع تقرير تلك الهيئة.
١٠. تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية."

تعديل المادة الثانية والأربعون من النظام الأساسي .

" لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في أثناء الاجتماع، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأسمال

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة. "

تعديل المادة الثالثة والأربعون من النظام الأساسي .

" تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأسمال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة."

تعديل المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي .

" مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:

١. تعديل عقد الشركة.

٢. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

٣. حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.

٤. زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه.

على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعديل أو التصرف أو الاندماج أو الانضمام أو أي إجراء من قدرة الشركة على التمويل الإسلامي في جميع صوره وكل تعديل في نظام الشركة لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة. كما أن يتعلق باسم الشركة أو أغراضها أو رأس مالها فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل أرباح حققتها الشركة أو نتيجة إضافة احتياطاتها الجائز استعمالها إلى رأس المال لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر.

تعديل المادة الخامسة والأربعون من النظام الأساسي .

"مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ، يكون للشركة مراقبان للحسابات –أو أكثر –من المحاسبين القانونيين، تعينهما الجمعية العامة بعد موافقة بنك الكويت المركزي وتقدر الجمعية أتعابهما وعليهما مراقبة حسابات السنة المالية التي جرى تعيينهما خلالها."

١ **٣** **٢٠١٦**

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي .

" يقدم مراقبا الحسابات إلى الجمعية العامة تقريرا يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة وما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديهما ويكون المراقبان مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بصفتهما وكيلين عن جميع المساهمين ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقبين وان يستوضحهما عما ورد في تقريرهما وعلى مراقبي الحسابات ان يقوما بأي أعمال أو مهمات يكلفا بها من قبل البنك المركزي.

ويجب أن يتضمن التقرير بياناً عن الحوكمة يبين فيه مدى التزام البنك بتطبيق قواعد ونظم ودليل الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما يجب أن يتضمن التقرير بياناً عن أنظمة الرقابة الداخلية. يكون مراقب الحسابات مسئولاً عن البيانات المالية الواردة في تقريره وعن كل ضرر يصيب الشركة والمساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه أثناء وبسبب عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب كانوا مسئولين بالتضامن إلا إذا أثبت أحدهم عدم اشتراكه في الخطأ الموجب للمسئولية. كما يكون مراقب الحسابات مسئولا عن الأضرار التي تلحق بالشركة نتيجة استقالته في وقت غير مناسب. ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة العادية أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره

تعديل المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي .

" تعين الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة في اجتماعها العادي السنوي هيئة للرقابة الشرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفة عامة وفي فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفة خاصة كما تحدد مخصصاتهم ومكافأتهم. ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيساً للهيئة. ويكتمل نصاب حضور الهيئة بوجود أغلبية الأعضاء وتكون قراراتها ملزمة لإدارة البنك."

تعديل المادة الستين من النظام الأساسي .

" تنقضي الشركة بأحد الامور المنصوص عليها في المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته والمنصوص عليها بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية."

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الواحد والستين من النظام الأساسي .

" تجري تصفية الشركة عند انقضائها وفقا لأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته والقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية."

تعديل المادة الثالثة والستين من النظام الأساسي .

" تطبق أحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام."

تضاف بعد المادة الخامسة والستين (نهاية النظام الأساسي) المواد التالية .

مادة ٦٦

" تخضع الأوراق المالية المصدرة من الشركة لنظام الإيداع المركزي للأوراق المالية لدى وكالة المقاصة، ويعتبر إيصال إيداع الأوراق المالية لدى وكالة المقاصة سندا لملكية الورقة ويسلم كل مالك إيصال بعدد ما يملكه من أوراق مالية.

مادة ٦٧

يخضع تداول الأسهم لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وما تصدره هيئة أسواق المال من قواعد بهذا الشأن."

مادة ٦٨

" لا يجوز الحجز على أموال البنك استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم ويؤشر بالحجز على السهم في سجل المساهمين، ويتم بيع الأسهم حتى ولو لم يقدم الدائن الحاجز أصل الإيصال الخاص بإيداعها، ويتم إجراء التعديلات اللازمة على سجل المساهمين لدى وكيل المقاصة وفقا لما تسفر عنه إجراءات البيع. ويجوز رهن الأسهم حتى لو لم تكن قد دفعت قيمتها

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بالكامل، ويقيد الرهن في سجل المساهمين بحضور الراهن والمرتهن أو من ينوب عنهما. ويجوز للمدين أن يتنازل للدائن المرتهن عن حقه في حضور الجمعيات العامة للشركة والتصويت فيها. وتسري على الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الراهن."

مادة ٦٩

يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة الغير عادية بعد موافقة الجهات الرقابية زيادة رأس مال البنك المصرح به وذلك بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن، على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار الزيادة وطرق الزيادة، ولا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذه."

مادة ٧٠

تتم تغطية رأس المال بعد موافقة الجهات الرقابية بأسهم تسدد قيمتها بإحدى الطرق التالية:

١. طرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام.
٢. تحويل أموال من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو مما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني إلى أسهم.
٣. تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم.
٤. تقديم حصة عينية.
٥. إصدار أسهم جديدة تخصص لإدخال شريك أو شركاء جدد يعرضهم مجلس الإدارة وتوافق عليهم الجمعية العامة غير العادية.
٦. أية طرق أخرى تنظمها اللائحة التنفيذية.

وفي جميع الأحوال تكون القيمة الاسمية لأسهم الزيادة مساوية للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية.

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٧١

" في حالة طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب العام تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة بناء على نشرة اكتتاب متضمنة البيانات ومستوفية للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المشار إليه. "

مادة ٧٢

" إذا تقرر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك. ويجوز للمساهم التنازل عن حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المساهم والمتنازل إليه، ويجوز للجمعية العامة أن تقرر تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقيد هذا الحق بأي قيد."

مادة ٧٣

" في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم، يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي."

مادة ٧٤

" إذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر إما الرجوع عن الزيادة في رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه وتبين اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن"

مادة ٧٥

" يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم الجديدة، تخصص للوفاء بمصروفات

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الإصدار ثم تضاف إلى الاحتياطي. وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية وتعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي."

مادة ٧٦

" إذا كانت أسهم زيادة رأس المال مقابل تقديم حصة عينية وجب أن يتم تقويمها وفقا لأحكام المادة ١١ من قانون الشركات، وتقوم الجمعية العامة العادية مقام الجمعية التأسيسية في هذا الشأن."

مادة ٧٧

" في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق التحويل من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو ما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، تقوم الشركة بإصدار أسهم مجانية بالقيمة الاسمية ودون علاوة إصدار وتوزع هذه الأسهم على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس المال."

مادة ٧٨

" للجمعية العامة غير العادية، بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة، أن تقرر بعد موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تخفيض رأس مال الشركة وذلك في الحالات التالية:

- إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة.
- إذا أصيبت الشركة بخسائر لا يحتمل تغطيتها من أرباح الشركة.
- الحالات الأخرى المحددة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٧٩

" إذا كان قرار التخفيض بسبب زيادة رأس المال عن حاجة الشركة، يتعين على الشركة قبل تنفيذ قرار التخفيض أن تقوم بالوفاء بالديون الحالة وتقديم الضمانات الكافية للوفاء بالديون الآجلة، ويجوز لدائني الشركة في حالة عدم الوفاء بديونهم الحالة أو عدم كفاية ضمانات الديون الآجلة، الاعتراض على قرار التخفيض أمام المحكمة المختصة وفقا للمقرر باللائحة التنفيذية لقانون الشركات."

مادة ٨٠

" يتم تخفيض رأس المال بإحدى الطرق التالية:

١. تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر.

٢. إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال.

٣. شراء الشركة لعدد من أسهمها بقيمة المبلغ الذي تريد تخفيضه من رأس المال. وتتبع الإجراءات الخاصة بذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات."

مادة ٨١

"يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات. ويكون المساهم مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٨٢

" لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها وإلا وجب عزلهم ومساءلتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة."

مادة ٨٣

" تؤول إلى المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة بالكامل المبالغ المستحقة عن تمثيلها في مجلس إدارة البنك التي تساهم فيها وعلى البنك أداء تلك المبالغ مباشرة إلى تلك الجهات المذكورة خلال أسبوع من تاريخ استحقاقها، ولتلك الجهات أن تحدد مكافآت ومرتبات ممثليها في مجلس إدارة البنك."

مادة ٨٤

"يعين مجلس الإدارة بعد انتخابه اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في البنك، على أن تقوم اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس في ضوء طبيعة مهام كل لجنة، ومن اللجان الرئيسية لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر ولجنة التدقيق بالإضافة إلى لجنة المكافآت والترشيحات.

مادة ٨٥

تكون المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة)المادة ٣١) إما مسؤولية شخصية تلحق عضوا بالذات، وإما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعا. وفي الحالة الأخيرة يكون الأعضاء مسئولين جميعا على وجه التضامن بأداء التعويض، إلا من اعترض على القرار الذي رتب المسئولية وأثبت اعتراضه في المحضر."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٨٦

" للشركة أن ترفع دعوى المسئولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة، فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفى رفع الدعوى."

مادة ٨٧

" لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها، وفي هذه الحالة يجب اختصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتض. ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ قد ألحق به ضررا. ويقع باطلا كل اتفاق يقضي بغير ذلك."

مادة ٨٨

" يشترط لصحة الإعلان بالوسائل المشار إليها بالمادة السابقة(المادة ٣٢) أن يكون المساهم قد زود البنك أو وكالة المقاصة ببيانات عنوان البريد الإلكتروني او رقم الفاكس الخاص به، ووافق على إعلانه من خلال تلك الوسائل. ولا يعتد بأي تغيير من قبل المساهم لأي من البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة ما لم يكن قد أخطر الشركة أو وكالة المقاصة بهذا التغيير قبل إعلانه بخمسة أيام على الأقل. وفي حالة النزاع حول تسلم الإعلان، فإنه يعتد بشهادة تصدر من مشغل الخدمة لوسيلة الاتصال التي استخدمت في إجراء الإعلان."

مادة ٨٩

" يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك الغرض أو من تنتخبه الجمعية العامة من المساهمين أو من غيرهم."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٩٠

" على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ما لم تكن تلك القرارات مخالفة للقانون أو عقد التأسيس أو هذا النظام. وعلى مجلس الإدارة إعادة عرض القرارات المخالفة على الجمعية العامة في اجتماع يتم الدعوة له لمناقشة اوجه المخالفة."

مادة ٩١

" تسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد أرقام ٢٤٧ وحتى ٢٥١ من قانون الشركات التجارية."

مادة ٩٢

"لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة المصدر. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر. وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأسمال الشركة المصدر.

مادة ٩٣

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنه المصرفية والقوانين المعدله له , لا يجوز أن يكون مراقب الحسابات رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة البنك أو منوطاً به القيام بأي عمل إداري في البنك أو مشرفاً على حساباته أو قريباً حتى الدرجة الثانية لمن يشرف على الإدارة أو حساباتها. ولا يجوز له شراء أسهم الشركة أو بيعها أو أداء أي عمل استشاري خلال فترة المراقبة ."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٤/٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ بناء على الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة فى ٢٠١٨/٣/٢٧ تمت الموافقة على ما يلي :

جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :

تعديل المادة (٤) عقد التاسيس والنظام الأساسي :-

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١/٢٠١٦ باصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم البنوك الإسلامية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية و قانون التجارة وما يقضي به العرف باعتباره من أعمال البنوك، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك ان تقوم بالأعمال الآتية:

- القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:
- قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض، وإعادة استثمار تلك الودائع بشروط أو بدون شروط وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

- تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية

- بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.
- إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.
- إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢٠١٨ ٤ ٣

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

- تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.
- تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.
- تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.
- القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء العقارات لصالح البنك بقصد بنائها وتطويرها وبيعها بحالتها الأصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها.
- بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول التوكيلات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدون عمولة.
- ممارسة أنشطة الأوراق المالية المتمثلة بمدير محفظة الاستثمار ومدير نظام استثمار جماعي
- ومستشار استثمار ووكيل اكتتاب وأمين حفظ.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة او مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج وأن تشتري هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن."

٣ ٤ ٢٠١٨

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة (١٦) عقد التاسيس والنظام الأساسي :-

يجوز للشركة أن تشتري أو تبيع أو تتصرف في أسهمها في الحالات التالية:

- أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي يحددها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال من مجموع أسهم الشركة.
- تخفيض رأس المال.
- عند استيفاء البنك لدين مقابل هذه الأسهم.
- أي حالات أخرى تحددها الهيئة.

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة على النحو الذي تنظمه تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز ١٠% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون.

٢٠١٨ ٤ ٣

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة بنك وربة (ش.م.ك) عامة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم **١٠/٣٥** بتاريخ **٢٠١٨/١١/٠٤** بناء على الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة في **٢٠١٨/١٠/٣١** تمت الموافقة على ما يلي:

جرى التأشير بالسجل التجارى بالآتي :

١. زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة مليون دينار كويتي) إلى مبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة و خمسين مليون دينار كويتي) بمقدار ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك ، مع علاوة إصداربقيمة ٨٠ فلس للسهم الواحد , تدفع نقدا و تخصص للمساهمين الحاليين المقيدين في سجلات البنك في نهاية اليوم السابق لتاريخ استدعاء زيادة رأس المال كلا حسب نسبته و يجوز الإكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك فإذا تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب تم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به و في حالة عدم إكتتاب المساهمين في كامل الأسهم المطروحة للإكتتاب يتم طرح فائض الأسهم للإكتتاب العام و في جميع الأحوال التي لا يتم فيها الإكتتاب في كامل الأسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها وفقا لأحكام القانون و تفويض مجلس الإدارة بوضع الشروط و القواعد و الضوابط لإستدعاء الزيادة في رأس المال و التصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

٢. **تعديل المادة (٧) من عقد التأسيس و المادة (٦) من النظام الأساسي كالتالي :**

النص قبل التعديل :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة مليون دينار كويتي) موزعة على ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم (١٠٠) فلس كويتي و جميع الاسهم نقدية.

النص بعد التعديل :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة و خمسين مليون دينار كويتي) موزعة على ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم (١٠٠) فلس كويتي و جميع الاسهم نقدية.

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع

أميره مناحي العنزي

رئيسة قسم الإفادات التجارية

ملحق رقم (6): البيانات المالية

المحتويات

المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في 30 سبتمبر 2018

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015

بنك وربة ش.م.ك.ع.

المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
(غير مدققة)

30 سبتمبر 2018

EY
العيبان والعصيمي وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧١ الصفاة
الكويت ١٣٠٠١
شارع الصفاة
برج بنك الكويت الوطني ١٨
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG
كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك وربة ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع المرفق لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، كما في 30 سبتمبر 2018 وبياني الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ وبياني التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترة التسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة وعرضها وفقاً لأساس الاعداد المبين في ايضاح 2. إن مسوولیتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل المدققين المستقلين للبنك" المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية في توجيه الاستفسارات بصفة رئيسية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة اقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

النتيجة

استنادا إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس الاعداد المبين في ايضاح 2.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك، خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 68 فئة "أ"
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

10 أكتوبر 2018
الكويت

بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
كما في 30 سبتمبر 2018

	إيضاحات	30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجها)	30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجها)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**55,306**	13,201	17,847
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**202,587**	246,484	223,271
مديتو تمويل		**1,452,694**	1,263,322	1,223,105
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**30,538**	-	-
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	9	**147,811**	-	-
استثمارات متاحة للبيع	9	-	165,921	137,207
استثمارات في مشاريع مشتركة	8	**31,885**	31,660	20,962
عقارات استثمارية		**23,402**	24,611	24,984
موجودات أخرى		**22,266**	23,347	17,541
ممتلكات ومعدات		**5,285**	5,999	5,622
إجمالي الموجودات		**1,971,774**	1,774,545	1,670,539
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**807,112**	572,864	520,237
حسابات موذعين		**951,337**	1,006,614	958,096
مطلوبات أخرى		**32,223**	18,108	18,286
إجمالي المطلوبات		**1,790,672**	1,597,586	1,496,619
حقوق الملكية				
رأس المال	12	**100,000**	100,000	100,000
احتياطي القيمة العادلة		**(1,588)**	(214)	(485)
احتياطي تحويل عملات اجنبية		**226**	251	-
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)		**6,101**	559	(1,958)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**104,739**	100,596	97,557
الصكوك الدائمة الشريحة 1		**76,363**	76,363	76,363
إجمالي حقوق الملكية		**181,102**	176,959	173,920
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,971,774**	1,774,545	1,670,539

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	ايضاح	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)
إيرادات إيداعات وتمويل		**19,054**	13,990	**52,486**	36,519
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين		**(10,361)**	(6,369)	**(27,597)**	(15,865)
صافي إيرادات التمويل		**8,693**	7,621	**24,889**	20,654
صافي إيرادات استثمار		**3,046**	1,609	**7,247**	4,017
صافي إيرادات أتعاب وعمولات		**611**	559	**2,292**	1,707
(خسائر) إيرادات أخرى		**(72)**	90	**139**	190
صافي (خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية		**(213)**	169	**335**	417
إيرادات التشغيل		**12,065**	10,048	**34,902**	26,985
تكاليف موظفين		**(3,016)**	(3,182)	**(8,521)**	(8,713)
مصروفات عمومية وإدارية		**(1,201)**	(1,317)	**(3,657)**	(3,409)
استهلاك		**(286)**	(281)	**(867)**	(931)
مصروفات التشغيل		**(4,503)**	(4,780)	**(13,045)**	(13,053)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**7,562**	5,268	**21,857**	13,932
مخصص انخفاض القيمة		**(3,913)**	(2,879)	**(12,764)**	(8,800)
الربح قبل الضرائب		**3,649**	2,389	**9,093**	5,132
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(33)**	-	**(82)**	-
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(94)**	(70)	**(235)**	(140)
الزكاة		**(38)**	(27)	**(94)**	(55)
صافي ربح الفترة		**3,484**	2,292	**8,682**	4,937
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة	5	**1.02 فلس**	(0.16) فلس	**3.78 فلس**	2.49 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان الدخل الشامل المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجها)	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجها)
صافي ربح الفترة	**3,484**	2,292	**8,682**	4,937
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى:				
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:				
استثمارات متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي 39)				
- التغير في القيمة العادلة	-	(423)	-	127
- أرباح من بيع محولة إلى بيان الأرباح أو الخسائر	-	(109)	-	(182)
صافي أرباح من استثمارات متاحة للبيع	-	(532)	-	(55)
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**618**	-	**(4,060)**	-
خسائر من بيع استثمارات في أوراق دين محققة خلال الفترة، محولة إلى بيان الأرباح أو الخسائر	-	-	**652**	-
صافي أرباح من تغطية التدفقات النقدية	**410**	-	**912**	-
فروق تحويل عملات أجنبية من ترجمة عمليات أجنبية	**(57)**	-	**(25)**	-
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة	**971**	(532)	**(2,521)**	(55)
إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة	**4,455**	1,760	**6,161**	4,882

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك						
	رأس المال ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك ألف دينار كويتي	الصكوك الدائمة الشريحة 1 ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2018 (مدقق)	100,000	(214)	251	(944)	99,093	76,363	175,456
أثر التغير في السياسة المحاسبية (إيضاح 11)	-	-	-	1,503	1,503	-	1,503
الرصيد كما في 1 يناير 2018 *(معاد إدراجه)*	100,000	(214)	251	559	100,596	76,363	176,959
تعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (إيضاح 2)	-	1,122	-	1,767	2,889	-	2,889
الرصيد كما في 1 يناير 2018 بعد التعديل الانتقالي إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9	100,000	908	251	2,326	103,485	76,363	179,848
صافي ربح الفترة	-	-	-	8,682	8,682	-	8,682
خسائر شاملة أخرى	-	(2,496)	(25)	-	(2,521)	-	(2,521)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للفترة	-	(2,496)	(25)	8,682	6,161	-	6,161
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	(4,907)	(4,907)	-	(4,907)
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	**100,000**	**(1,588)**	**226**	**6,101**	**104,739**	**76,363**	**181,102**
الرصيد في 1 يناير 2017 (مدقق)	100,000	(430)	-	(4,798)	94,772	-	94,772
أثر التغير في السياسة المحاسبية (إيضاح 11)	-	-	-	817	817	-	817
الرصيد في 1 يناير 2017 *(معاد إدراجه)*	100,000	(430)	-	(3,981)	95,589	-	95,589
صافي ربح الفترة *(معاد إدراجه)*	-	-	-	4,937	4,937	-	4,937
خسائر شاملة أخرى *(معاد إدراجه)*	-	(55)	-	-	(55)	-	(55)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للفترة *(معاد إدراجه)*	-	(55)	-	4,937	4,882	-	4,882
إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	-	-	76,363	76,363
تكاليف معاملة إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	(463)	(463)	-	(463)
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	(2,451)	(2,451)	-	(2,451)
الرصيد في 30 سبتمبر 2017 *(معاد إدراجه)*	100,000	(485)	-	(1,958)	97,557	76,363	173,920

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

		التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2018	2017
	ايضاح	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح الفترة		8,682	4,937
تعديلات لـ:			
خسائر محققة من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		652	-
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		-	(182)
إيرادات توزيعات أرباح		(1,086)	(903)
إيرادات صكوك		(4,440)	(2,364)
حصة في نتائج من استثمارات في مشاريع مشتركة		(1,147)	-
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية		(906)	(568)
خسائر غير محققة من تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية		938	-
إيرادات استثمار اخرى		(101)	-
أرباح غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر		(1,157)	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		482	741
استهلاك		867	931
مخصص انخفاض القيمة		12,764	8,800
		15,548	11,392
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		16,439	(16,457)
مدينو تمويل		(197,824)	(403,796)
موجودات اخرى		2,694	(10,483)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		234,127	246,106
حسابات المودعين		(55,277)	212,176
مطلوبات اخرى		9,271	6,071
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		24,978	45,009
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		(122,253)	-
المحصل من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		115,392	-
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر		(5,165)	-
المحصل من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر		215	-
شراء استثمارات متاحة للبيع		-	(111,646)
المحصل من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		-	73,073
شراء استثمارات في مشاريع مشتركة		-	(20,962)
توزيعات ارباح مستلمة من مشاريع مشتركة		1,057	-
شراء عقار استثماري		-	(9,352)
شراء ممتلكات ومعدات		(618)	(910)
توزيعات ارباح مستلمة من موجودات مالية		1,012	903
إيرادات صكوك مستلمة		3,834	1,868
إيرادات تأجير مستلمة		1,161	809
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(5,365)	(66,217)
الأنشطة التمويلية			
تكاليف إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1		-	(463)
متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1		-	76,363
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1		(4,907)	(2,451)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		(4,907)	73,449
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		14,706	52,241
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		181,086	116,505
النقد والنقد المعادل في 30 سبتمبر	3	195,792	168,746

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

1- معلومات حول الشركة

إن بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. قد تم تسجيل البنك كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً للوائح وقوانين بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010 وإن أسهم البنك يتم تداولها في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28، شارع عبد الله الأحمد، ص.ب 1220، الصفاة، 13013، دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والأفراد في دولة الكويت وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

بتاريخ 20 مارس 2018، تم عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لاعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. لم يتم اقتراح أي توزيعات أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: لا شيء).

تتضمن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في ولفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 المعلومات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل (يشار إليها معاً بـ " المجموعة").

تمت الموافقة على إصدار هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة بناءً على قرار مجلس الإدارة في 10 أكتوبر 2018.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 *"التقارير المالية المرحلية"* باستثناء ما هو موضح أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 *"الأدوات المالية: التحقق والقياس"* حول المخصص المجمع، والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام.

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لا تتضمن كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية المجمعة السنوية، ويجب أن يتم الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017.

ترى الإدارة أنه قد تم إدراج كافة التعديلات التي تتكون من الاستحقاقات العادية المتكررة والتي تعتبر ضرورية للعرض العادل. إن نتائج التشغيل لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 لا تعبر بالضرورة عن النتائج التي يمكن توقعها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

اختارت المجموعة في 1 يناير 2018 تغيير طريقة تقييم استثمارها في العقارات إلى طريقة القيمة العادلة حسبما هو مسموح به ضمن معيار المحاسبة الدولي 40 *العقارات الاستثمارية*، بينما تم تقييم العقارات الاستثمارية خلال السنوات والفترات السابقة بواسطة طريقة التكلفة. وترى الإدارة أن تطبيق طريقة القيمة العادلة في قياس العقارات الاستثمارية أفضل نظراً لأنها توفر معلومات ذات صلة موثوق فيها لمستخدمي البيانات المالية المجمعة، ويتفق هذا مع السياسة المقبولة عموماً لتقييم العقارات الاستثمارية. وعليه، تم تعديل المعلومات المقارنة للسنوات والفترات السابقة بغرض تطبيق الطريقة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي كما هو مبين بالتفصيل ضمن الإيضاح 11.

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها

إن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة متفقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، باستثناء التغير في السياسة المحاسبية المبين بالتفصيل أدناه وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 *الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء* والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 *الأدوات المالية* اعتباراً من 1 يناير 2018، باستثناء مديني التمويل المدرجة بالتكلفة المطفأة.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حالياً في كافة المعايير والتفسيرات المتنوعة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل.

ان تطبيق المجموعة للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لم يكن له اي تأثير على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – *الأدوات المالية* الصادر في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق المبدئي بتاريخ 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي 39 *الأدوات المالية: التحقق والقياس*. يقدم المعيار الجديد تغييرات جوهرية على طريقة المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية. فيما يلي عرض موجز للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

(1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.
(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أ) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

(أ) أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
(ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والأرباح فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه. إضافة إلى ذلك، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الربح الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تحقق إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع . يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع.

يتم تصنيف النقد وأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ومدينو التمويل والموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

(أ) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

(أ) تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الإدارة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

(ب) اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي تحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والأرباح فحسب.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسية أو إطفاء للقسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح، تستعين المجموعة بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)
تصنيف الموجودات المالية (تتمة)
(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

(أ) أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)
يتم قياس أدوات الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانتمان المتوقعة ضمن بيان الأرباح او الخسائر المرحلي المكثف المجمع. وعند إلغاء التحقق، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع.

تعمل إدارة المجموعة على تصنيف بعض الصكوك المسعرة وغير المسعرة وإدراجها ضمن موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع.

(ب) أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 *الأدوات المالية: العرض* ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم تسجيلها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم المجموعة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع طبقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يتضمن هذا التصنيف بعض الأسهم والصناديق التي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

إعادة تصنيف الموجودات المالية
لا تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية لاحقاً للتحقق المبدئي إلا في حالة الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد فقط على الموجودات المالية باستثناء مديني التمويل المدرجة بالتكلفة المطفأة.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق منه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. فيما يلي التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للمجموعة والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية:

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطرأ تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. وحيث إن هذا التقييم يستعين بالمعايير نفسها الواردة لتحديد الانخفاض في القيمة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، لم يطرأ تغيير كبير على منهجية المجموعة في احتساب المخصصات المحددة.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:
- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة مديني التمويل في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

تراعي المجموعة العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان الاستثمار في الصكوك السيادية يخلاف تلك المرتبطة بالجهة السياسية للدولة الأم (أي الكويت) قد تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما ينعكس في عائدات الصكوك; و/ أو
- تقييمات الجدارة الائتمانية من قبل وكالات التصنيف

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

من بين الأدلة الموضوعية على تعرض اصل مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية مصنفة كمديني تمويل للانخفاض في القيمة الائتمانية احتمالات تأخر سداد أي مدفوعات للمبالغ الأساسية أو إيرادات التمويل لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية للعقود والقدرة على تحسين الأداء بمجرد وقوع اية صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمانات وغيرها من الأدلة. وتعمل المجموعة على تقييم مدى وقوع دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة على اساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع للموجودات الأخرى المقدرة كغير جوهرية بصورة فردية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كإيداع لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ومديني التمويل والتي يتم اتباع تعليمات بنك الكويت المركزي لها حول الحد الأدنى للمخصصات العامة.

انخفاض قيمة مديني تمويل

تقوم المجموعة بتسجيل مخصص لمديني تمويل (نقدي وغير نقدي) وفقاً للسياسة المحاسبية الحالية لانخفاض قيمة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لما هو موضح في البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويتفق ذلك في كافة الجوانب المادية مع متطلبات المخصص المحدد والعام لبنك الكويت المركزي.

محاسبة التغطية

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التغطية العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التغطية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتبط بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التغطية وخصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تغطية وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التغطية. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". ولم يعد مطلوباً إجراء تقييم فعالية التغطية بأثر رجعي.

كما في 30 سبتمبر 2018، لن يكون لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة.

الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو مبين أدناه:

أ) لقد أعيد إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2017 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

ب) تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.
- التصنيف والغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- في حالة إذا ارتبطت اداة الدين المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، فإن المجموعة قد وضعت التقديرات بعدم ازدياد مخاطر الائتمان للأصل بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي للأصل.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

أدى أثر هذا التغير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 إلى ارتفاع احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 1,122 ألف دينار كويتي وارتفاع الأرباح المرحلة بمبلغ 1,767 ألف دينار كويتي كما يلي:

	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي
الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 *(معاد إدراجه)*	(214)	559
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:		
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (صناديق وأسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	135	2,541
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (أسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	535	-
إجمالي تأثير إعادة التصنيف وإعادة القياس على الرصيد الافتتاحي	670	2,541
التأثير على التحقق من موجودات مالية بخلاف مديني تمويل من العملاء والمؤسسات المالية الأخرى:		
خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاستثمارات في أوراق مالية (صكوك) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	452	(452)
خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات مالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	-	(322)
إجمالي تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على الرصيد الافتتاحي	452	(774)
إجمالي التعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	**1,122**	**1,767**
الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018	**908**	**2,326**

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية لدى المجموعة كما في 1 يناير 2018.

	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	*التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9*	*القيمة الأصلية المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي*	*إعادة القياس خسائر الائتمان المتوقعة ألف دينار كويتي*	*إعادة القياس أخرى ألف دينار كويتي*	*القيمة الجديدة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي*
الموجودات المالية						
النقد والأرصدة لدى البنوك	قروض ومديونون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	13,201	-	-	13,201
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	قروض ومديونون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	246,484	(322)	-	246,162
استثمارات في أوراق مالية - صكوك	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	140,140	-	-	140,140
استثمارات في أوراق مالية - صناديق وأسهم	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	20,927	-	2,676	23,603
استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة - أسهم	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	4,098	-	535	4,633
استثمارات في أوراق مالية مسعرة - أسهم	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	756	-	-	756
موجودات أخرى	قروض ومديونون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	23,347	-	-	23,347
إجمالي الموجودات المالية			**448,953**	**(322)**	**3,211**	**451,842**

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في قياس مديني تمويل وتدرج مديني تمويل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً أي مبالغ مشطوبة والمخصص المحتسب لانخفاض القيمة. يستند المخصص المحتسب لانخفاض القيمة إلى متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات.

يطابق الجدول التالي مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية باستثناء مديني تمويل والمحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

	مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	إعادة القياس ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 ألف دينار كويتي
استثمارات في أوراق مالية (صكوك) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	452	452
موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	322	322
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة	-	774	774

3- النقد والنقد المعادل

لغرض بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف المجمع يتكون النقد والنقد المعادل مما يلي:

	30 سبتمبر 2018 ***ألف دينار كويتي***	*(مدققة) 31 ديسمبر 2017* *ألف دينار كويتي*	*30 سبتمبر 2017* *ألف دينار كويتي*
نقد	**3,139**	1,700	4,827
حسابات جارية لدى بنك الكويت المركزي	**40,159**	6,206	8,710
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**12,008**	5,295	4,310
إجمالي النقد وأرصدة لدى البنوك	**55,306**	13,201	17,847
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال أقل من 3 أشهر	**97,125**	17,053	22,054
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال أقل من 3 أشهر	**43,361**	150,832	128,845
إجمالي النقد والنقد المعادل	**195,792**	181,086	168,746

تمثل الإيداعات لدى البنوك مرابحات واستثمارات وكالات قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني مرتفع.

4- استثمارات في مشاريع مشتركة

في 2017، استثمرت المجموعة في مشاريع مشتركة وتمارس "سيطرة مشتركة" على تلك الشركات المستثمر فيها، حيث أن جميع القرارات المتعلقة بأنشطة المشاريع المشتركة تتطلب "موافقة بالإجماع" من جميع أطراف تلك المشاريع المشتركة. هذه الاستثمارات تمثل عقارات في هيئة مشاريع مشتركة لديها مشغلين/ مديري موجودات مختصين، حيث تشارك المجموعة بصورة مشتركة في تشغيل تلك العقارات التأجيرية. يتم المحاسبة عن حصص المجموعة في المشاريع المشتركة العقارية باستخدام طريقة حقوق الملكية في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

5- ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة من خلال قسمة صافي ربح الفترة للمجموعة، معدل بالأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 وفقاً للمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2018	2017 (معاد إدراجها)	**2018**	2017 (معاد إدراجها)
صافي ربح الفترة (ألف دينار كويتي)	**3,484**	2,292	**8,682**	4,937
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	**(2,465)**	(2,451)	**(4,907)**	(2,451)
	1,019	(159)	**3,775**	2,486
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)	**1,000,000**	1,000,000	**1,000,000**	1,000,000
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة	**1.02 فلس**	(0.16) فلس	**3.78 فلس**	2.49 فلس

حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة متطابقة.

6- إفصاحات أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالمجموعة وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً) الذين كانوا عملاء للمجموعة ضمن السياق الطبيعي للأعمال. تم تنفيذ هذه المعاملات مع الالتزام الى حد كبير بنفس الشروط - بما في ذلك معدلات الربح والضمان -السائدة في نفس وقت تنفيذ معاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة، ولم تنطوي على مخاطر تتجاوز القدر الطبيعي المعتاد.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والموظفون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	**المجموع 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي**	(مدققة) المجموع 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	المجموع 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي
مدينو تمويل	-	1,465	-	**1,465**	1,088	1,100
بطاقات ائتمان	-	7	-	**7**	8	8
حسابات مودعين	756,318	159	103	**756,580**	677,075	548,937

6- إفصاحات أطراف ذات علاقة (تتمة)

	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد أعضاء مجلس الإدارة والموظفون التنفيذيون	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
مديني تمويل	-	6	-
بطاقات ائتمان	-	6	1
حسابات مودعين	2	17	33

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والموظفون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	المجموع 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	56	9	**65**	75
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين	12,422	26	1	**12,449**	6,587

مكافأة موظفي الإدارة العليا:

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	**2018** ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**401**	369	**1,222**	1,176
مكافآت نهاية الخدمة	**35**	32	**105**	113
	436	401	**1,327**	1,289

7- التزامات ومطلوبات محتملة

	30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي
قبولات وخطابات اعتماد	**40,060**	39,788	32,479
خطاب ضمان	**95,016**	62,865	59,709
مطلوبات محتملة	**135,076**	102,653	92,188
التزامات رأسمالية	**186**	232	198

8- معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئة العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن القطاعات التشغيلية التي تستوفي معايير القطاعات القابلة لرفع التقارير عنها، هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تسهيلات تمويل المرابحة والإجارة للسلع والعقارات.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** - وتشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. كما تتضمن التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة** - وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى والتي تتم بصورة رئيسية مع البنوك والمؤسسات المالية.
- **الاستثمار** - وتشتمل على عمليات الاستثمار في الأسهم المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج الفترة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
30 سبتمبر 2018						
إيرادات تشغيل القطاع	21,968	5,981	2,223	4,730	-	**34,902**
نتائج القطاع	9,902	531	2,280	3,610	(7,641)	**8,682**
موجودات القطاع	1,145,048	307,645	202,587	233,637	82,857	**1,971,774**
مطلوبات القطاع	145,834	348,477	1,264,138	-	32,223	**1,790,672**
30 سبتمبر 2017 (معاد إدراجها)						
إيرادات تشغيل القطاع	17,473	4,836	1,420	3,256	-	26,985
نتائج القطاع	9,440	(1,156)	1,190	2,710	(7,247)	4,937
موجودات القطاع	977,662	245,441	223,271	183,155	41,010	1,670,539
مطلوبات القطاع	140,519	295,065	1,042,749	-	18,286	1,496,619
31 ديسمبر 2017 (معاد إدراجها)						
موجودات القطاع	1,004,046	259,277	246,484	222,191	42,547	1,774,545
مطلوبات القطاع	187,227	282,344	1,112,146	-	15,869	1,597,586

9- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو سداده لتحويل التزام ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة
تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة؛
المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظةً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى القياس بالجدول الهرمي للقيمة العادلة:

			قياس القيمة العادلة		
30 سبتمبر 2018	*تاريخ التقييم*	*المجموع*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)*
		ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
موجودات تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة					
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
أوراق مالية مسعرة	30 سبتمبر 2018	**5,350**	5,350	-	-
صناديق	30 سبتمبر 2018	**17,819**	-	-	17,819
محفظة مدارة	30 سبتمبر 2018	**7,369**	-	-	7,369
		30,538	5,350	-	25,188
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
صكوك مسعرة					
- صكوك سيادية	30 سبتمبر 2018	**43,767**	43,767	-	-
- صكوك شركات	30 سبتمبر 2018	**97,411**	97,411	-	-
صكوك غير مسعرة	30 سبتمبر 2018	**2,000**	-	-	2,000
أوراق مالية غير مسعرة	30 سبتمبر 2018	**4,633**	-	-	4,633
		147,811	141,178	-	6,633
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 10)					
مبادلات معدلات الأرباح	30 سبتمبر 2018	**912**	-	912	-

9- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2017	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع*					
صكوك مسعرة					
- صكوك سيادية	31 ديسمبر 2017	41,276	41,276	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2017	96,864	96,864	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2017	756	756	-	-
صكوك غير مسعرة	31 ديسمبر 2017	2,000	-	-	2,000
محفظة مدارة	31 ديسمبر 2017	4,004	-	-	4,004
		144,900	138,896	-	6,004

30 سبتمبر 2017	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك مسعرة					
- صكوك سيادية	30 سبتمبر 2017	36,126	36,126	-	-
- صكوك شركات	30 سبتمبر 2017	73,177	73,177	-	-
أوراق مالية مسعرة	30 سبتمبر 2017	680	680	-	-
صكوك غير مسعرة	30 سبتمبر 2017	2,000	-	-	2,000
محفظة مدارة	30 سبتمبر 2017	4,074	-	-	4,074
		116,057	109,983	-	6,074

* في 31 ديسمبر 2017 و30 سبتمبر 2017، بلغت قيمة الاستثمارات الغير مسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمها العادلة بدقة مبلغ 21,021 ألف دينار كويتي ومبلغ 21,150 ألف دينار كويتي على التوالي، وقد تم قياسها بالتكلفة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

9- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	1 يناير 2018	*التغيير في القيمة العادلة*	*إضافات*	*بيع / استرداد*	*في 30 سبتمبر 2018*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
صناديق	16,308	1,070	656	(215)	17,819
محفظة مدارة	7,295	-	74	-	7,369
	23,603	1,070	730	(215)	25,188
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	2,000
أسهم غير مسعرة	4,633	-	-	-	4,633
	6,633	-	-	-	6,633

	1 يناير 2017	*التغيير في القيمة العادلة*	*إضافات*	*بيع / استرداد*	*في 31 ديسمبر 2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	2,000
محفظة مدارة	4,281	-	-	(277)	4,004
	6,281	-	-	(277)	6,004

	1 يناير 2017	*التغيير في القيمة العادلة*	*إضافات*	*بيع / استرداد*	*في 30 سبتمبر 2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	2,000
محفظة مدارة	4,281	-	-	(207)	4,074
	6,281	-	-	(207)	6,074

9- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات الملائمة للظروف. إن القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الربح في السوق.

إن التأثير على بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع وبيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع سيكون غير جوهري إذا طرأ تغير على متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة 5%.

10- الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الأرباح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح او الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق منظمة في تاريخ المعلومات المالية. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الأرباح لإدارة مخاطر معدلات الأرباح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل أرباح، وتقديم حلول إدارة مخاطر معدلات الأرباح للعملاء.

مبادلات معدلات الأرباح

إن مبادلات معدلات الأرباح هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات أرباح استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. يقوم البنك بتطبيق محاسبة تغطية التدفقات النقدية باستخدام مبادلات معدل الربح لتغطية أحد ودائعها المدرجة بالعملات الأجنبية ذات فترة استحقاق لا تزيد عن 3 سنوات مقابل التقلبات في معدلات الربح. يقوم البنك بإجراء اختبارات الفاعلية في تواريخ المركز المالي لمحاسبة التغطية ويتم المحاسبة عن الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن احتياطي القيمة العادلة، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع. لم يتم تسجيل أي حالات لعدم الفاعلية من التغطيات في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع خلال الفترة.

فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية وقيمها الاسمية:

	30 سبتمبر 2018	
	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة الاسمية*
	الف دينار كويتي	*الف دينار كويتي*
مبادلات معدلات الأرباح (محتفظ بها كتغطية التدفقات النقدية)	**912**	**120,840**
	912	**120,840**

لم تكن هناك أي أدوات مالية مشتقة كما في 31 ديسمبر 2017 و30 سبتمبر 2017.

11- المعلومات المقارنة

لقد أعيد إدراج المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017 لكي تعكس التغيير في السياسات المحاسبية من نموذج التكلفة الى نموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. ترى الإدارة أن هذه السياسة توفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة لأن القيم العادلة تعطي مستخدمي البيانات المالية معلومات أكثر فائدة من القياسات الأخرى. تم تطبيق السياسة بأثر رجعي.

تم إجراء التعديلات التالية على المعلومات المالية المقارنة:

	كما سبق إدراجه ألف دينار كويتي	معاد إدراجه ألف دينار كويتي	تأثير التغيير ألف دينار كويتي
بيان المركز المالي			
كما في 31 ديسمبر 2017			
الموجودات			
استثمارات في مشاريع مشتركة	31,102	31,660	558
عقارات استثمارية	23,666	24,611	945
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(944)	559	1,503
كما في 30 سبتمبر 2017			
الموجودات			
استثمارات في مشاريع مشتركة	20,962	20,962	-
عقارات استثمارية	23,982	24,984	1,002
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(2,960)	(1,958)	1,002
كما في 1 يناير 2017			
الموجودات			
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-
عقارات استثمارية	14,815	15,632	817
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(4,798)	(3,981)	817

	كما سبق إدراجه ألف دينار كويتي	معاد إدراجه ألف دينار كويتي	تأثير التغيير ألف دينار كويتي
بيان الأرباح او الخسائر			
الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017			
إيرادات استثمار	3,832	4,017	185

12- رأس المال

يتكون رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (31 ديسمبر 2017 و30 سبتمبر 2017: 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). إن كافة الأسهم مدفوعة نقداً.

خلال الفترة، قام البنك بالحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية على زيادة رأس مال البنك من 100 مليون دينار الى 150 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 50 مليون دينار كويتي موزعة على 500 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مع علاوة اصدار. تخضع الزيادة في رأس المال إلى موافقة مساهمي البنك.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2017

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

EY
أبعاد عالمية
أفضل لأعمالك

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيت التجارة ١٤ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

هاتف 2245 2880 / 2295 5000
تاكس 2243 6419
Kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة"*. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة
يتم المحاسبة عن أرصدة التمويل المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة أرصدة التمويل المدينة يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، ويتعين على الإدارة تحديد أرصدة التمويل المدينة التي انخفضت قيمتها وإجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان والتقييم والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من أرصدة التمويل المدينة.

نظرًا لأهمية أرصدة التمويل المدينة وما يرتبط بذلك من عدم تأكد من التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. يشتمل الإيضاح رقم 2.4 حول البيانات المالية المجمعة على عرض لأساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان واستجاباتها لتلك المخاطر، بما في ذلك سياسات الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة أرصدة التمويل المدينة وعملية احتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فاعلية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة التي تحدد أرصدة التمويل المدينة منخفضة القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة (تتمة)
بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة التمويل المدينة القائمة كما في تاريخ البيانات المالية. وقمنا بتقييم معايير تحديد الانخفاض في القيمة، وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضاً مما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها أرصدة التمويل المدينة منخفضة القيمة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لأرصدة التمويل المدينة غير منخفضة القيمة، قمنا بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات حول وجود مخاطر تعثر.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائما باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

KPMG

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
تبني عالماً
أفضل للعمل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً، أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

14 يناير 2018

الكويت

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	13,201	5,480
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		246,484	166,940
مدينو تمويل	4	1,263,322	827,872
استثمارات متاحة للبيع	5	165,921	99,825
استثمارات في مشاريع مشتركة	6	31,102	-
عقارات استثمارية	7	23,666	14,815
موجودات أخرى		23,347	6,387
عقار ومعدات		5,999	5,643
إجمالي الموجودات		1,773,042	1,126,962
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8	572,864	274,131
حسابات المودعين	9	1,008,853	750,498
مطلوبات أخرى		15,869	7,561
إجمالي المطلوبات		1,597,586	1,032,190
حقوق الملكية	10		
رأس المال		100,000	100,000
خسائر متراكمة		(944)	(4,798)
احتياطي القيمة العادلة		(214)	(430)
احتياطي تحويل عملات اجنبية		251	-
حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي البنك		99,093	94,772
الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	76,363	-
إجمالي حقوق الملكية		175,456	94,772
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,773,042	1,126,962

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الفالتم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		51,704	31,094
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		(23,061)	(14,678)
صافي إيرادات التمويل		**28,643**	16,416
صافي إيرادات استثمار	12	6,259	4,439
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	13	2,178	1,583
إيرادات أخرى		303	234
ربح تحويل عملات أجنبية		601	261
إيرادات التشغيل		**37,984**	22,933
تكاليف موظفين		(11,640)	(9,304)
مصروفات عمومية وإدارية		(5,092)	(4,067)
استهلاك		(1,270)	(1,631)
مصروفات التشغيل		**(18,002)**	(15,002)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**19,982**	7,931
مخصص انخفاض القيمة	14	(12,876)	(5,212)
الربح قبل الاستقطاعات		**7,106**	2,719
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(184)	(64)
الزكاة		(74)	(20)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(80)	(60)
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
ربحية السهم الأساسية والمخففة	15	**4.32 فلس**	2.58 فلس

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى:			
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل المجمع:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**563**	(39)
أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع محققة خلال السنة، محولة إلى بيان الدخل المجمع	12	**(347)**	(44)
تعديل تحويل عملات أجنبية		**251**	-
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة		**467**	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**7,235**	2,492

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	رأس المال ألف دينار كويتي	خسائر متراكمة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي البنك ألف دينار كويتي	الصكوك الدائمة الشريحة 1 ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2017	100,000	(4,798)	(430)	-	94,772	-	94,772
صافي ربح السنة	-	6,768	-	-	6,768	-	6,768
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	216	251	467	-	467
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	6,768	216	251	7,235	-	7,235
إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	76,363	76,363
تكاليف معاملات إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	(463)	-	-	(463)	-	(463)
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	(2,451)	-	-	(2,451)	-	(2,451)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**100,000**	**(944)**	**(214)**	**251**	**99,093**	**76,363**	**175,456**
الرصيد في 1 يناير 2016	100,000	(7,373)	(347)	-	92,280	-	92,280
صافي ربح السنة	-	2,575	-	-	2,575	-	2,575
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	(83)	-	(83)	-	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	2,575	(83)	-	2,492	-	2,492
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	100,000	(4,798)	(430)	-	94,772	-	94,772

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	12	**(347)**	(44)
إيرادات توزيعات أرباح	12	**(1,535)**	(1,759)
إيرادات صكوك	12	**(3,500)**	(1,873)
حصة في نتائج مشاريع مشتركة	12	**67**	-
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	12	**(796)**	(659)
إيرادات استثمار أخرى	12	**(148)**	(104)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**888**	368
استهلاك		**1,270**	1,631
مخصص انخفاض القيمة	14	**12,876**	5,212
		15,543	5,347
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		**(22,684)**	(46,351)
مدينو تمويل		**(447,224)**	(289,064)
موجودات أخرى		**(16,903)**	(1,489)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**298,342**	29,798
حسابات المودعين		**258,355**	317,033
مطلوبات أخرى		**8,485**	426
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**93,914**	15,700
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(149,646)**	(45,673)
المحصل من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		**82,318**	14,919
شراء استثمارات في مشاريع مشتركة		**(31,686)**	-
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في مشاريع مشتركة	6	**392**	-
شراء عقار استثماري	7	**(8,891)**	-
شراء عقار ومعدات		**(1,651)**	(898)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,535**	1,759
إيرادات صكوك مستلمة		**3,709**	2,099
إيرادات تأجير مستلمة		**1,138**	963
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(102,782)**	(26,831)
الأنشطة التمويلية			
تكاليف إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**(463)**	-
متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**76,363**	-
أرباح مدفوعة عن إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**(2,451)**	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**73,449**	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		**64,581**	(11,131)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**116,505**	127,636
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**181,086**	116,505

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر في 14 يناير 2018. للجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد
تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالمجموعة والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2017. فيما يلي طبيعة وتأثير كل تعديل من هذه التعديلات.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح
تتطلب التعديلات من الشركات الإفصاح عن التغيرات في مطلوباتها الناتجة عن أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية (على سبيل المثال، أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية).

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات على المعايير الصادرة ذات الصلة بالمجموعة، ولكنها لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الإصدار الأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية (9) *"الأدوات المالية"* الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (39) *"الأدوات المالية: التحقق والقياس"* وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (9). يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن ليست معلومات المقارنة إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

سوف تختار المجموعة الإعفاء الذي يتيح لها عدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وسيتم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ضمن الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمة)

خلال سنة 2017، قامت المجموعة بإجراء تقييم تفصيلي لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتاحة حاليًا وقد يخضع للتغييرات الناتجة من المعلومات المؤيدة المعقولة الإضافية المتاحة للمجموعة حتى تقوم المجموعة بعرض أول بيانات مالية لها تتضمن تاريخ التطبيق المبدئي.

(أ) التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) منهجاً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. يشمل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية، على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد هذا المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي (39)؛ وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والمدينين، والمتاحة للبيع.

قامت المجموعة بتقييم معايير التصنيف والقياس لكي يتم تطبيقها على العديد من الموجودات المالية، آخذا متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في الاعتبار فيما يتعلق بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية/ سداد المبالغ الأساسية والأرباح فقط. إن التأثيرمن تطبيق منهج التصنيف والقياس للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) يتمثل فيما يلي:

- لا تتوقع المجموعة أن ينتج تأثير جوهري على بيان مركزها المالي المجمع عند تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستثناء بعض الموجودات المالية المحتفظ بها كمتاحة للبيع ، وهي بصورة رئيسية تلك التي تمثل استثمار المجموعة في صناديق مفتوحة و بعض أستثمارات حقوق الملكية، حيث سيتم قياسها عوضا عن ذلك وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لدى المجموعة في 31 ديسمبر 2017 أوراق مالية مصنفة كمتاحة للبيع ويتم الاحتفاظ بها لأغراض استراتيجية طويلة الأجل. لقد قامت المجموعة بتصنيف هذه الاستثمارات طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كاستثمارات مقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالتالي، سيتم تسجيل كافة أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، دون أن يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل ودون أن يتم تصنيف أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجمع عند البيع.

- فيما يتعلق بأوراق الدين المالية (الصكوك) المصنفة حاليا كـ "متاحة للبيع"، فمن المتوقع أن تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، حيث إن المجموعة تتوقع الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع جزء جوهري منها بشكل متكرر نسبياً.

- ستستمر المجموعة في الاحتفاظ بالتسهيلات الإئتمانية والمدينين ضمن نموذج الأعمال بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مجرد مدفوعات للمبالغ الأساسية والأرباح، باستثناء القرض الحسن فسوف يتم إعادة تصنيفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وقامت المجموعة بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات وتوصلت إلى أنها تستوفي معايير القياس وفقا للتكلفة المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9). وبالتالي، لا ضرورة لإعادة تصنيف هذه الأدوات.

- لن يكون هناك تأثير على طريقة محاسبة المجموعة عن المطلوبات المالية، حيث إن المتطلبات الجديدة لا تؤثر إلا على طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى المجموعة أي من هذه المطلوبات. لقد تم استقاء قواعد عدم التحقق من معيار المحاسبة الدولي (39) الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يطرأ عليها أي تغير.

- إن تطبيق مبدأ التصنيف والقياس من المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما ذكر سالفاً، سوف يؤدي إلى زيادة إحتياطي القيمة العادلة بمبلغ تقريباً 670 ألف دينار كويتي و تخفيض قيمة الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,443 ألف دينار كويتي كما في 1 يناير 2018.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمة)

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" المستقبلي. هذا النموذج سوف يتطلب إصدار أحكام جوهرية حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة والذي سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، تنطبق متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبعض التزامات التسهيلات الإئتمانية وعقود الضمانات المالية. وينبغي عند التحقق المبدئي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث العجز المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار فترة الاثني عشر شهرا التالية"). في حالة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ينبغي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من كافة حالات العجز المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية").

سيقوم البنك بتحديد التأثير المحتمل لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 خلال فترة 31 مارس 2018. كما سيلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

(ج) محاسبة التغطية
ليس لدى المجموعة أي علاقات تغطية كما في 31 ديسمبر 2017. بالتالي، لن يكون لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة.

(د) الإفصاح
يتضمن المعيار الجديد أيضا متطلبات موسعة حول الإفصاح وكذلك تغيرات في طريقة العرض. من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير طبيعة وحجم إفصاحات المجموعة حول أدواته المالية، وخصوصا خلال السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. اشتمل التقييم الذي تم إجراؤه من قبل المجموعة على تحليل لتحديد فجوات البيانات مقابل الإجراء الحالي، و المجموعة بصدد تطبيق التغيرات في الأنظمة والضوابط الرقابية التي يراها ضرورية لتسجيل البيانات المطلوبة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، ويسري للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ تحقق الإيرادات وسوف يسري على كافة العقود مع العملاء. ومع ذلك، ستظل إيرادات التمويل والأنعاب التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأدوات المالية وعقود التأجير خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وستخضع للتنظيم من خلال المعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير). وستكون هناك ضرورة لتسجيل الإيرادات طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 عند نقل ملكية البضائع والخدمات في إطار الحدود التي يتوقع فيها ناقل الملكية الأحقية في البضائع والخدمات. كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة وحدود وتوقيت الإيرادات وما يقابلها من تدفقات نقدية مع العملاء وكذلك أي أوجه عدم تأكد مرتبطة بها. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على المبالغ المسجلة والمفصح عنها في البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
تم اصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير. يحدد هذا المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، ويتطلب من المستأجر المحاسبة عن كافة عقود التأجير باستخدام نموذج الموازنة الفردي المتبع لعقود التأجير التمويلي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار إعفاءين اثنين بالنسبة للتحقق للمستأجر - عقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة" (مثل الحواسب الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الاجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل). وفي بداية تاريخ عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام بسداد مدفوعات التأجير (أي التزام التأجير) وتسجيل أصل يمثل الاصل المرتبط بحق الاستخدام خلال فترة التأجير (أي الاصل المرتبط بحق الاستخدام). كما يجب على المستأجر تسجيل مصروفات الفوائد على التزام التأجير بصورة مستقلة بالإضافة إلى مصروفات الاستهلاك المتعلقة بالأصل المرتبط بحق الاستخدام.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)

وتتطلب من المستأجر أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الايجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتج من المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد تلك المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الاصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجر والمؤجر عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة ان تطبق المنشأة أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية 15. يجوز للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار بطريقة التطبيق الكامل بأثر رجعي او التطبيق المعدل بأثر رجعي. وتتيح الاحكام الانتقالية للمعيار بعض الإعفاءات.

في عام 2018، ستواصل المجموعة تقييم التأثير المحتمل للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها والتي تسيطر عليها البنك). تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- تعرض لمخاطر أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقدي مع مالكي الأصوات الأخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة . ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة ذات الأغراض الخاصة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة .

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على المعلومات المالية للشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات ذات الأغراض الخاصة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة ذات الأغراض الخاصة ، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أساس التجميع (تتمة)
إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ذات الأغراض الخاصة، فإنها تعمل على عدم تحقق الموجودات ذات الصلة والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم تحقق أي استثمار محتفظ به وفقًا للقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

فيما يلي تفاصيل الشركات التشغيلية الرئيسية ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للمجموعة:

اسم الشركة	*الأنشطة الرئيسية*	*بلد التأسيس*	*حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2017*	*حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2016*
شركة الثمار العمانية للتطوير	*استثمار عقاري*	*سلطنة عمان*	*100%*	*100%*
شركة ابيات العقارية	*استثمار عقاري*	*سلطنة عمان*	*100%*	*100%*
شركة الكوت القابضة	*استثمار عقاري*	*المملكة المتحدة*	*100%*	-
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	*أوراق مالية*	*جزر الكايمان*	*100%*	-

الأدوات المالية
تصنيف الأدوات المالية
الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات المالية كـ "إيداع لدى البنوك و بنك الكويت المركزي " و"مديني تمويل" و"استثمارات في أوراق مالية" و "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة في تاريخ الحيازة.

التحقق
يتم تحقق أصل مالي أو التزام مالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق.

عدم التحقق
يتم عدم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:
- تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنها تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن تقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، أو
  - ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من أصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار سيطرة المجموعة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة، أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

القياس
يتم قياس كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لتكلفة كافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل المجمع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية

إيداع لدى البنوك ومدينو التمويل

يتمثل الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. تقدم المجموعة فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم العميل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة زائداً نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة المجموعة للأصل.

الإجارة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في حقوق ملكية وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). إن الاستثمارات في حقوق ملكية المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجمع، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات قبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "مطلوبات أخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل المجمع ضمن بند " صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة، أيهما أكبر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المقاصة
يتم إجراء مقاصة فقط بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانونًا بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

قياس القيمة العادلة
تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تُتاح للمجموعة فرصة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي عند قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام متوسط سعر الشراء والبيع للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في الأدوات التي يتعذر الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية
تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الأصل أو مجموعة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية انخفضت قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة في القيمة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل المالي وأن يكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتوفر لها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

بالنسبة لمديني التمويل، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم بصورة منفردة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. وإذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أم لا، فإن المجموعة تدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة بالنسبة لها أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا وجد دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، فإنه يتم قياس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان ويتم احتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيرًا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمرًا" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة المدرجة بالدفاتر. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل
لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يشتمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" التي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في مشاريع مشتركة
إن المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الانشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالاجتماع من أطراف السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئيا بالتكلفة ويتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشاريع المشتركة. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة و المشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

يدرج إجمالي حصة المجموعة في أرباح أو خسائر للمشروع المشترك في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك.

في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمتها المدرجة بالدفاتر ثم تدرج الخسارة في "خسارة انخفاض قيمة المشروع المشترك" في بيان الدخل المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على السيطرة المشتركة في المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للمشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجمع.

عقارات استثمارية
تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة المدرجة بالدفاتر تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة عدم التحقق.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات بخلاف الأرض ملك حر التي تعتبر ذات عمر غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بمدة 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يدرج العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل كأصل منفصل، وفقاً لما ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني 20-40 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته وينخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة المدرجة بالدفاتر المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس ممائل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام المجموعة على هذه الاشتراكات، والتي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

(1) تمثل ايرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

العملات الأجنبية
تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية.

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة، كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة معنية وفقا لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة بمتوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة التابعة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة على القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل المعنية ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الضرائب
ضريبة دعم العمالة الوطنية
تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات
القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مخصصات
تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج المجموعة لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات محتملة
لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

استخدام التقديرات
وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة المدرجة بالدفاتر لمديني التمويل.

إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة المدرجة بالدفاتر لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها موضح كما يلي:

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل
تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام
في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

قياس القيمة العادلة
في حالة عدم إمكانية قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع بناء على الاسعار المعلنة في اسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من اسواق ملحوظة إن أمكن الا انه في حالة عدم امكانية ذلك، يتطلب تقدير القيمة العادلة مستوى معين من الاحكام التي تستند الى مجموعة من المدخلات تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. كما أن أي تغيير في هذه التقديرات أو استخدام تقديرات أخرى مختلفة ولكنها معقولة بصورة متساوية قد يؤثر بصورة معقولة على القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه البنود.

يجب الاستناد الى احكام جوهرية من قبل الادارة عند تقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة دمج الاعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع
تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات
تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كـ "عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3 النقد والنقد المعادل

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
نقد	1,700	1,616
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	6,206	352
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	5,295	3,512
نقد وأرصدة لدى البنوك	13,201	5,480
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	17,053	44,054
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	150,832	66,971
النقد والنقد المعادل	181,086	116,505

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
مدينو مرابحة	1,181,210	747,578
مدينو إجارة	165,243	143,198
أخرى	8,007	1,585
ناقصاً: أرباح مؤجلة	(70,762)	(51,795)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	1,283,698	840,566
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(20,376)	(12,694)
	1,263,322	827,872

فيما يلي تحليل إضافي لمدينو التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
شركات	809,004	479,597
أفراد	474,694	360,969
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	1,283,698	840,566
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(20,376)	(12,694)
	1,263,322	827,872

4 مدينو تمويل (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2017			2016		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	2,696	9,998	12,694	1,808	6,639	8,447
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 14)	6,853	4,962	11,815	1,631	3,355	4,986
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(4,078)	-	(4,078)	(750)	-	(750)
الحركة في العملات الأجنبية	(18)	(37)	(55)	7	4	11
الرصيد في 31 ديسمبر	5,453	14,923	20,376	2,696	9,998	12,694
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	-	251	251	-	174	174
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 14)	-	263	263	-	77	77
الرصيد في 31 ديسمبر	-	514	514	-	251	251
إجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	2,696	10,249	12,945	1,808	6,813	8,621
المخصص المحمل خلال السنة	6,853	5,225	12,078	1,631	3,432	5,063
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(4,078)	-	(4,078)	(750)	-	(750)
الحركة في العملات الأجنبية	(18)	(37)	(55)	7	4	11
الرصيد في 31 ديسمبر	5,453	15,437	20,890	2,696	10,249	12,945

إن سياسة المجموعة لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	138,140	71,820
أوراق مالية مسعرة	756	837
صكوك غير مسعرة	2,000	2,000
أوراق مالية غير مسعرة	4,098	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	20,927	21,070
	165,921	99,825

يتم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات غير مسعرة ذات قيمة مدرجة بالدفاتر 25,025 ألف دينار كويتي (2016: 25,168 ألف دينار كويتي) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

أجرت الإدارة مراجعة للموجودات المالية لتقييم ما إذا كان هناك أي انخفاض قد وقع في قيمة هذه الموجودات المالية. واستناداً إلى التقييم، قامت الإدارة بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 215 دينار كويتي (2016: لاشيء دينار كويتي) في بيان الدخل المجمع للسنة فيما يتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع.

يشتمل الإيضاح رقم 21 على الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم.

6 استثمارات في مشاريع مشتركة

لدى المجموعة الاستثمارات التالية في مشاريع مشتركة:

اسم المشروع المشترك	بلد التأسيس	الملكية القانونية (%)
		2017
شركة أم بي بروبرتي كوربورشن (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%
شركة بنيان جروف بارنت (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%
شركة برازوس تي أكس القابضة (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	98%
شركة دي إس سي بارنت (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%

فيما يلي الحركة في القيمة المدرجة بالدفاتر للمشاريع المشتركة:

	2017 ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير	-
إضافات	31,686
حصة في النتائج	(67)
توزيعات أرباح مستلمة	(392)
تعديل تحويل عملات اجنبية	(125)
كما في 31 ديسمبر	31,102

*إن المجموعة تمارس "سيطرة مشتركة" على الشركات المستثمر فيها المذكورة أعلاه، حيث أن جميع القرارات المتعلقة بأنشطة المشاريع المشتركة تتطلب "موافقة بالإجماع" من جميع أطراف تلك المشاريع المشتركة.

لا يوجد لدى المشاريع المشتركة مطلوبات محتملة او التزامات رأسمالية كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: لا شيء ألف دينار كويتي).

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2017 ألف دينار كويتي
موجودات متداولة	1,656
موجودات غير متداولة	80,839
مطلوبات متداولة	(918)
مطلوبات غير متداولة	(49,568)
صافي الموجودات	32,009
خسارة السنة	(69)
إيرادات شاملة أخرى	-
الإيرادات	2,279

7 عقارات استثمارية

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	14,815	15,127
إضافات	8,891	-
الاستهلاك المحمل للسنة	(238)	(212)
انخفاض القيمة المحمل للسنة (إيضاح 14)	(558)	(100)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	756	-
الرصيد في 31 ديسمبر	23,666	14,815

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ البيانات المالية المجمعة 24,656 ألف دينار كويتي (2016: 15,632 ألف دينار كويتي). تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمي عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	1,234	983
مصروفات تشغيل مباشرة والاستهلاك	(438)	(324)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 12)	796	659

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يتم استخدام أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

يشتمل الإيضاح رقم 21 على إفصاحات حول الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

8 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

9 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- *الودائع الاستثمارية:*
تتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

10 حقوق الملكية

رأس المال
يتكون رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (2016: 100 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي الاجباري
وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي الاجباري إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدود بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاجباري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

11 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" من رأس المال بناءا على ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من رأس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقا لأحكام وشروط عقد المضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من رأس المال في بورصة إيرلندا وناسداك دبي. هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 (" تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لدفع توزيعات الأرباح لاحق لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للسداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 من رأس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من رأس المال معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات "U.S. Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقا لتقديره، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة، وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء حادث تعثر. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 13 سبتمبر 2017.

12 صافي إيرادات استثمار

	2017 ألف دينار كويتي	*2016* ألف دينار كويتي
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	**347**	44
إيرادات توزيعات أرباح	**1,535**	1,759
إيرادات صكوك	**3,500**	1,873
حصة في نتائج مشاريع مشتركة (إيضاح 6)	**(67)**	-
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 7)	**796**	659
إيرادات استثمار أخرى	**148**	104
	6,259	4,439

13 صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم تمويل قروض مشتركة تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 991 ألف دينار كويتي (2016: 1,005 ألف دينار كويتي).

14 مخصص انخفاض القيمة

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
انخفاض قيمة مديني التمويل (إيضاح 4)	11,815	4,986
استرداد ديون مشطوبة	(42)	-
انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 5)	215	-
انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 7)	558	100
انخفاض قيمة عقار ومعدات	25	-
انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)	263	77
انخفاض قيمة موجودات أخرى	42	49
	12,876	5,212

15 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة من خلال تقسيم صافي ربح السنة للبنك المعدل بالأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2017	2016
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	6,768	2,575
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	(2,451)	-
	4,317	2,575
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	1,000,000	1,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	4.32	2.58

وحيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

16 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمتلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للمجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بمعاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة لم تتضمن أكثر من المعدل الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي
تسهيلات التمويل	-	1,065	23	1,088	134
بطاقات الائتمان	-	7	1	8	49
حسابات المودعين	676,205	560	310	677,075	394,011

16 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

2017	*عدد المساهمين الرئيسيين*	*عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين*	*عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة*
تسهيلات التمويل	-	7	2
بطاقات الائتمان	-	6	2
حسابات المودعين	26	16	26
2016			
تسهيلات التمويل	-	5	2
بطاقات الائتمان	-	14	3
حسابات المودعين	2	8	16

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الدخل المجمع:

	المساهمون الرئيسيون *ألف* *دينار كويتي*	*أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون* *ألف* *دينار كويتي*	*أطراف أخرى ذات علاقة* *ألف* *دينار كويتي*	*المجموع 31 ديسمبر 2017* *ألف* *دينار كويتي*	*المجموع 31 ديسمبر 2016* *ألف* *دينار كويتي*
إيرادات إيداعات وتمويل	-	94	20	114	3
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	9,819	1	1	9,821	5,094

مكافأة موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الادارة:

	2017 *ألف* *دينار كويتي*	*2016* *ألف* *دينار كويتي*
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	2,048	1,552
مكافآت نهاية الخدمة	146	137
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	166	126
	2,360	1,815

* تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة مقابل مساهمات إضافية فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان التنفيذية طبقًا لقرارات مجلس الإدارة.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

17 التزامات ومطلوبات محتملة

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	39,788	9,140
خطابات ضمان	62,865	41,156
مطلوبات محتملة	102,653	50,296
التزامات رأسمالية	232	238
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – المجموعة كمستأجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	1,485	1,508
من سنتين إلى خمس سنوات	5,992	6,049
	7,477	7,557
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – المجموعة كمؤجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	1,526	833
من سنتين إلى خمس سنوات	5,976	3,336
	7,502	4,169

18 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة البنك ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرته المالية. وتؤدي أنشطة البنك إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياته:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي والعمليات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى البنك.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

مجلس الإدارة (تتمة)

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتضمن هذه المخاطر الانخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أوراق الدين المالية (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للمجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات – حيثما كان ذلك مناسباً والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيفها كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2017	*2016*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	**11,501**	3,864
إيداعات لدى البنوك	**246,484**	166,940
مدينو تمويل	**1,263,322**	827,872
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**140,140**	73,820
موجودات أخرى	**10,187**	4,380
	1,671,634	1,076,876
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**39,590**	9,094
خطابات ضمان	**62,550**	40,951
	102,140	50,045
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,773,774**	1,126,921

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 25,595 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 15,192 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لتركزات مخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية خارج بنود بيان المركز المالي المجمع:

	2017		2016	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	1,305,642	96,592	870,756	45,357
دول الشرق الأوسط الأخرى	257,236	-	175,673	-
بقية دول العالم	108,756	5,548	30,447	4,688
	1,671,634	102,140	1,076,876	50,045

	2017		2016	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	475,665	5,417	288,819	4,688
إنشاءات وعقارات	551,531	58,713	375,412	32,898
التجارة والتصنيع	205,196	27,364	150,463	8,962
أخرى	439,242	10,646	262,182	3,497
	1,671,634	102,140	1,076,876	50,045

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة أو منخفضة القيمة*	
	جودة عالية	*جودة قياسية*		*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2017				
أرصدة لدى البنوك	11,501	-	-	11,501
إيداعات لدى البنوك	246,484	-	-	246,484
مديني تمويل	747,474	458,583	77,641	1,283,698
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	122,447	17,693	-	140,140
موجودات أخرى	7,123	3,153	-	10,276
	1,135,029	479,429	77,641	1,692,099
2016				
أرصدة لدى البنوك	3,864	-	-	3,864
إيداعات لدى البنوك	166,940	-	-	166,940
مديني تمويل	523,346	291,921	25,299	840,566
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	59,579	14,241	-	73,820
موجودات أخرى	3,850	530	-	4,380
	757,579	306,692	25,299	1,089,570

يتناول الجدول التالي تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 90 يوماً*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2017				
مديني تمويل	39,435	13,590	5,969	58,994
2016				
مديني تمويل	12,941	5,612	987	19,540

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استنادا لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضًا على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. فيما يتعلق بالشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

	2017			*2016*		
العملة	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج ألف*	*التأثير على حقوق الملكية ألف*	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج ألف*	*التأثير حقوق الملكية ألف*
	%	دينار كويتي	دينار كويتي	%	دينار كويتي	دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	(557)	320	+1	(201)	8
الريال السعودي	+1	(22)	-	+1	(21)	-
الجنية الإسترليني	+1	(43)	47	+1	1	-

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو اسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2017 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 38 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 42 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المقابل من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى المجموعة خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للمجموعة بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع ادارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقا لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود حول السيولة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2017	*خلال 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*الإجمالي*
	ألف	*ألف*	*ألف*	*ألف*	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	13,201	-	-	-	13,201
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	246,484	-	-	-	246,484
مديني التمويل	728,610	256,494	23,710	254,508	1,263,322
استثمارات متاحة للبيع	44,021	-	6,019	115,881	165,921
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	31,102	31,102
عقارات استثمارية	-	-	-	23,666	23,666
موجودات أخرى	7,728	9,051	290	6,278	23,347
عقار ومعدات	-	-	-	5,999	5,999
	1,040,044	265,545	30,019	437,434	1,773,042
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	175,788	69,639	61,884	265,553	572,864
حسابات المودعين	694,608	187,206	99,588	27,451	1,008,853
مطلوبات أخرى	13,855	-	-	2,014	15,869
	884,251	256,845	161,472	295,018	1,597,586

2016	*خلال 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*الإجمالي*
	ألف	*ألف*	*ألف*	*ألف*	*ألف*
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	5,480	-	-	-	5,480
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	153,346	13,594	-	-	166,940
مديني التمويل	483,123	140,640	31,069	173,040	827,872
استثمارات متاحة للبيع	31,245	711	-	67,869	99,825
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	-	-
عقارات استثمارية	-	-	-	14,815	14,815
موجودات أخرى	1,708	439	251	3,989	6,387
عقار ومعدات	-	-	-	5,643	5,643
	674,902	155,384	31,320	265,356	1,126,962
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,407	59,849	87,752	10,123	274,131
حسابات المودعين	491,233	136,246	123,019	-	750,498
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	614,243	196,095	210,771	11,081	1,032,190

18 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الإستحقاقات للمطلوبات المالية على المجموعة في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2017					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	176,082	70,128	62,794	276,065	585,069
حسابات المودعين	694,925	188,974	101,284	29,722	1,014,905
مطلوبات أخرى	13,855	-	-	2,014	15,869
	884,862	259,102	164,078	307,801	1,615,843
2016					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,569	60,404	89,085	10,429	276,487
حسابات المودعين	492,019	137,398	124,828	-	754,245
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	615,191	197,802	213,913	11,387	1,038,293

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات الطارئة والالتزامات على المجموعة:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2017				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	26,704	13,084	-	39,788
خطابات ضمان	10,533	27,125	25,207	62,865
التزامات رأسمالية	-	232	-	232
	37,237	40,441	25,207	102,885
2016				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,166	2,974	-	9,140
خطابات ضمان	8,141	13,773	19,242	41,156
التزامات رأسمالية	-	238	-	238
	14,307	16,985	19,242	50,534

18 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. تولي المجموعة اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

19 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استنادا إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة**– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** – وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

19 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2017						
إيرادات التشغيل	24,670	6,361	2,171	4,782	-	37,984
صافي ربح السنة	13,165	(1,498)	1,880	3,143	(9,922)	6,768
إجمالي الموجودات	1,004,046	259,277	246,484	220,688	42,547	1,773,042
إجمالي المطلوبات	157,419	324,632	1,099,666	-	15,869	1,597,586

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2016						
إيرادات التشغيل	13,467	4,484	801	4,181	-	22,933
صافي ربح السنة	8,358	(1,649)	622	3,716	(8,472)	2,575
إجمالي الموجودات	655,687	172,185	166,940	114,640	17,510	1,126,962
إجمالي المطلوبات	104,295	155,383	764,951	-	7,561	1,032,190

20 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال لديه وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

إن هدف المجموعة الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

20 إدارة رأس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2014/336/2 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2017 *ألف دينار كويتي*	*2016* *ألف دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**824,081**	563,240
رأس المال المطلوب	**107,131**	73,221
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**99,093**	94,772
رأس مال إضافي - الشريحة الأولى	**76,363**	-
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**175,456**	94,772
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**9,672**	6,591
إجمالي رأس المال المتاح	**185,128**	101,363
معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1: حقوق المساهمين	**12.02%**	16.83%
معدل كفاية رأس المال من إجمالي الشريحة 1	**21.29%**	16.83%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**22.46%**	18.00%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2017 *ألف دينار كويتي*	*2016* *ألف دينار كويتي*
الشريحة 1 من رأس المال	**175,456**	94,772
إجمالي الانكشاف	**1,827,357**	1,159,366
معدل الرفع المالي	**9.60%**	8.17%

تم عرض الانكشاف المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي والمنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

21 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات المجموعة.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

		قياس القيمة العادلة		
2017	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك مسعرة		138,140	138,140	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2017	41,276	41,276	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2017	96,864	96,864	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2017	756	756	-	-
صكوك غير مسعرة	31 ديسمبر 2017	2,000	-	-	2,000
محفظة مدارة	31 ديسمبر 2017	4,004	-	-	4,004
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		24,656	-	-	24,656
- الكويت	31 ديسمبر 2017	9,801	-	-	9,801
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2017	4,554	-	-	4,554
- أوروبا	31 ديسمبر 2017	10,301	-	-	10,301

		قياس القيمة العادلة		
2016	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك مسعرة		71,820	71,820	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2016	31,009	31,009	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2016	40,811	40,811	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2016	837	837	-	-
صكوك غير مسعرة	31 ديسمبر 2016	2,000	-	-	2,000
محفظة مدارة	31 ديسمبر 2016	4,281	-	-	4,281
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,632	-	-	15,632
- الكويت	31 ديسمبر 2016	10,307	-	-	10,307
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2016	5,325	-	-	5,325
- أوروبا	31 ديسمبر 2016	-	-	-	-

21 قياس القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	1 يناير 2017	*التغيير في القيمة العادلة*	*انخفاض القيمة*	*إضافات*	*بيع / استرداد*	*الحركة في اسعار الصرف الأجنبي*	*في 31 ديسمبر 2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
استثمارات متاحة للبيع							
صكوك غير مدرجة	**2,000**	-	-	-	-	-	**2,000**
محفظة مدارة	4,281	-	-	-	(277)	-	4,004
	6,281	-	-	-	(277)	-	6,004

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و2016.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة مدخلات من الافتراضات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق وتستخدم فقط لأغراض الافصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 والمحددة بناءاً على التدفقات النقدية المخصومة اخذا في الاعتبار أن اغلب المدخلات الجوهرية تتمثل في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان الناشئة من الأطراف المقابلة.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع او بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع تعتبر غير مادية في حالة وقوع أي تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية المصنفة ضمن المستوى 3.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2016

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

EY
ليبنى عالما
أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢١
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالتدقيق الذي قمنا به للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة
يتم المحاسبة عن أرصدة التمويل المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة أرصدة التمويل المدينة يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، ويتعين على الإدارة تحديد أرصدة التمويل المدينة التي انخفضت قيمتها وإجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان وتقييم المبلغ الممكن استرداده.

ونظرًا لأهمية أرصدة التمويل المدينة وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. يشتمل الإيضاح رقم 2.4 حول البيانات المالية على عرض لأساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان واستجاباتها لتلك المخاطر، بما في ذلك سياسات إدارة المخاطر المعتمدة لدى الإدارة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة وتحصيل أرصدة التمويل المدينة وإجراءات احتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد أرصدة التمويل المدينة التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. وكجزء من إجراءات اختبار أدوات الرقابة، قمنا بتقييم ما إذا كانت أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة قد تم وضعها وتنفيذها وعملها بفاعلية لأغراض التدقيق الذي قمنا به.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة (تتمة)
بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة التمويل المدينة القائمة كما في تاريخ التقارير المالية. وقمنا بتقييم دقيق لسمات تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضاً مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها أرصدة التمويل المدينة غير منتظمة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لأرصدة التمويل المدينة منتظمة السداد، قمنا بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات حول وجود مخاطر من التعثر.

وأجرينا أيضاً تقييماً لغرض تحديد ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالبيانات المالية تعكس بصورة مناسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك لسنة 2016 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبدالوهاب العصيمي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 68 فئة "أ"
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 11 يناير 2017

العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبدالعزيز المطوع
مرخص تحت رقم (١٣٨) فئة أ

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	5,480	3,845
إيداعات لدى البنوك		166,940	133,355
مدينو تمويل	4	827,872	543,794
استثمارات متاحة للبيع	5	99,825	68,661
عقارات استثمارية	6	14,815	15,127
موجودات أخرى		6,387	4,949
عقار ومعدات		5,643	6,376
إجمالي الموجودات		1,126,962	776,107
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7	274,131	244,333
حسابات المودعين	8	750,498	433,465
مطلوبات أخرى		7,561	6,029
إجمالي المطلوبات		1,032,190	683,827
حقوق الملكية	9		
رأس المال		100,000	100,000
خسائر متراكمة		(4,798)	(7,373)
احتياطي القيمة العادلة		(430)	(347)
إجمالي حقوق الملكية		94,772	92,280
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,126,962	776,107

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**31,094**	20,217
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(14,678)**	(8,182)
صافي إيرادات التمويل		**16,416**	12,035
صافي إيرادات استثمار	10	**4,339**	3,683
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	11	**1,583**	2,120
إيرادات أخرى		**185**	166
ربح تحويل عملات أجنبية		**261**	75
إيرادات التشغيل		**22,784**	18,079
تكاليف موظفين		**(9,304)**	(9,001)
مصروفات عمومية وإدارية		**(4,067)**	(3,387)
استهلاك		**(1,631)**	(1,602)
مصروفات التشغيل		**(15,002)**	(13,990)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**7,782**	4,089
مخصص انخفاض القيمة	4	**(5,063)**	(3,005)
الربح قبل الاستقطاعات		**2,719**	1,084
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(64)**	(33)
الزكاة		**(28)**	(9)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(60)**	(42)
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة	12	**2.58 فلس**	1.00 فلس

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاح	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
خسائر شاملة أخرى:			
بنود يتم أو يمكن أن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**(39)**	(466)
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع خلال السنة، محولة إلى بيان الدخل	10	**(44)**	(119)
خسائر شاملة أخرى للسنة		**(83)**	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**2,492**	415

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	رأس المال ألف دينار كويتي	خسائر متراكمة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2016	100,000	(7,373)	(347)	92,280
صافي ربح السنة	-	2,575	-	2,575
خسائر شاملة أخرى	-	-	(83)	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	2,575	(83)	2,492
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**100,000**	**(4,798)**	**(430)**	**94,772**
الرصيد في 1 يناير 2015	100,000	(8,373)	238	91,865
صافي ربح السنة	-	1,000	-	1,000
خسائر شاملة أخرى	-	-	(585)	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	1,000	(585)	415
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	100,000	(7,373)	(347)	92,280

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		2,575	1,000
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	10	(44)	(119)
إيرادات توزيعات أرباح	10	(1,759)	(630)
إيرادات صكوك	10	(1,873)	(1,521)
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	10	(559)	(742)
إيرادات استثمار أخرى	10	(104)	(671)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		368	230
استهلاك		1,631	1,602
مخصص انخفاض القيمة	4	5,063	3,005
		5,298	2,154
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		(46,351)	37,769
مدينو تمويل		(289,064)	(158,540)
موجودات أخرى		(1,440)	(1,786)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		29,798	91,247
حسابات المودعين		317,033	87,373
مطلوبات أخرى		426	724
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		15,700	58,941
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		(45,673)	(32,030)
متحصلات من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		14,919	17,299
شراء عقار ومعدات		(898)	(1,443)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		1,759	630
إيرادات صكوك مستلمة		2,099	1,882
إيرادات تأجير مستلمة		963	1,002
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(26,831)	(12,660)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		(11,131)	46,281
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		127,636	81,355
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	116,505	127,636

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر في 11 يناير 2017. يحق للجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، تم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. وقام وزير التجارة بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 (بموجب القرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2016) وتم إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. تم تفعيل اللائحة التنفيذية الجديدة اعتباراً من 17 يوليو 2016، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بذلك التاريخ. استناداً إلى المادة 21 من اللائحة التنفيذية الجديدة، تم منح كافة الشركات فترة سماح بواقع 6 أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للالتزام بمتطلبات اللائحة الجديدة.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد
تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالبنك والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2016:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة والذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلاً من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. تسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على البنك في ضوء عدم استخدام البنك لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداته غير المتداولة.

دورة التحسينات السنوية 2012 – 2014
معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين
يوضح التعديل أنه يجب قياس عمق السوق الذي يتم فيه تداول سندات الشركات عالية الجودة بناء على العملة التي تم تسجيل الالتزام بها وليس الدولة التي يقع فيها الالتزام. وفي حالة عدم توافر سوق عميق لتداول سندات الشركات عالية الجودة بهذه العملة، فيجب استخدام أسعار السندات الحكومية. يسري هذا التعديل في المستقبل. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

عقود الخدمات

يوضح التعديل أن عقد الخدمات الذي يتضمن أتعاباً يمكن أن يمثل سيطرة مستمرة على أصل مالي. ويجب على الشركة تقييم طبيعة الأتعاب والترتيب مقابل الإرشادات المتعلقة بالسيطرة المستمرة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 7 لغرض تقييم ما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة أم لا. كما يجب تقييم عقود الخدمات لتحديد تلك العقود التي تشكل سيطرة مستمرة على أن يتم ذلك بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، فلا توجد ضرورة لعرض الإفصاحات المطلوبة لأية فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – مبادرة الإفصاح

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي 1 دون إدخال أي تغييرات جوهرية عليها. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات التأثير المادي من معيار المحاسبة الدولي 1
- أنه يمكن الفصل بين البنود المحددة في بيان (بيانات) الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان المركز المالي
- ان الشركات تتمتع بالمرونة في الترتيب عند عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

فضلا عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبيان (بيانات) الدخل والايرادات الشاملة الاخرى. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة، ولكنها لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014 ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. إن البنك بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للمنشأة كيفية وتوقيت تحقق الايرادات؛ كما يطالب الشركة بتقديم المعلومات والإفصاحات الوافية ذات الصلة لمستخدمي البيانات المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على جميع العقود مع عملاء. تم إصدار هذا المعيار في مايو 2014 وينطبق على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. لا يتوقع البنك أي تأثير جوهري من تطبيق هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير - المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يغير بصورة جوهرية من طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين. ولكنه يطالب المستأجرين بالعمل على تسجيل أغلب عقود التأجير في بيانات المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وتسجيل موجودات ترتبط بحق الاستخدام. كما يجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ويحق لهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بشكل عام، فإن نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المسجلة سوف يماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة ضمن بيان الدخل.

2.3 معايير صادرة ولكن لم يتم سريانها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)
يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يتم تطبيق معيار الايرادات الجديد - المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في نفس التاريخ. يجب على المستأجرين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ويقوم حاليا بتقييم الآثار المترتبة على تطبيقه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: بيان التدفقات النقدية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية بغرض تحسين الإفصاحات الخاصة بأنشطة التمويل لمساعدة المستخدمين على التعرف على مراكز السيولة للشركات المعنية بإعداد التقارير المالية. بموجب المتطلبات الجديدة، يجب على الشركات الافصاح عن التغيرات في مطلوباتها المالية نتيجة أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (مثل الأرباح والخسائر المتعلقة بالحركات في أسعار الصرف). يسري التعديل اعتبارا من 1 يناير 2017. ويقوم البنك حالياً بتقييم الاثر الناتج من تطبيقه.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية
الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية كـ "إيداع لدى البنوك" و"مديني تمويل" و"استثمار في أوراق مالية" و "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة في تاريخ الحيازة.

التحقق
يتم تحقق أصل مالي أو التزام مالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق.

عدم التحقق
يتم عدم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:
- تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، ولكنه يتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، أو
  - ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه فقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار سيطرة البنك على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من البنك أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

القياس
يتم قياس كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لتكلفة كافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية

إيداع لدى البنوك ومدينو التمويل

يتمثل الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. يقدم البنك فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة زائداً نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة البنك للأصل.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداته المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم يستطع البنك، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد يختار البنك إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، يمنح البنك ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات القبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "مطلوبات أخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند " صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية أيهما أكبر.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للبنك حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة
تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تُتاح للبنك فرصة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في الأدوات التي يتعذر الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس الاستحقاق، يحدد البنك ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل جوهري أو مجموعة من الموجودات المالية. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل المالي وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتوفر لها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة لمديني التمويل، يقوم البنك أولاً بالتقييم بصورة منفردة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. وإذا قرر البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أم لا، فإن البنك يدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مخاطر ائتمان مماثلة ويقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة بالنسبة لها أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا وجد دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، فانه يتم قياس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم تقع بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان ويتم احتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً ما أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيراً" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل
لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" التي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد.

عقارات استثمارية
تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في سنة الاستبعاد.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات بخلاف الأرض ملك حر التي تعتبر ذات عمر غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بمدة 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يقيد العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، وفقاً لما ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني 20-40 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية في تاريخ كل تقارير مالية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم متناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يقدم البنك مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام البنك على هذه الاشتراكات، والتي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات.

(أ) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح البنك وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من البنك ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

العملات الأجنبية

تدرج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ تحديد قيمتها. في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى، يجري أيضاً قيد فروق تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية الأخرى، فيتم قيد فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في بيان الدخل.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج البنك لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات طارئة

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج البنك أمراً مستبعداً.

استخدام التقديرات

وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية لمديني التمويل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استخدام التقديرات (تتمة)
إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة الدفترية لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها موضح كما يلي:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية
يقوم البنك بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام
في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع
يقوم البنك بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات
يتعين على الإدارة عند حيازة عقار اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. يقوم البنك بتصنيف العقار كـ"عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3 النقد والنقد المعادل

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
نقد	**1,616**	1,005
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**352**	219
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**3,512**	2,621
نقد وأرصدة لدى البنوك	**5,480**	3,845
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**44,054**	48,038
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**66,971**	75,753
النقد والنقد المعادل	**116,505**	127,636

تمثل الإيداعات لدى البنوك ايداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء البنك على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة قدر الإمكان.

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
مدينو مرابحة	747,578	445,059
مدينو إجارة	143,198	144,314
أخرى	1,585	1,660
ناقصاً: أرباح مؤجلة	(51,795)	(38,792)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	840,566	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(12,694)	(8,447)
	827,872	543,794

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
شركات	479,597	294,641
أفراد	360,969	257,600
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	840,566	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(12,694)	(8,447)
	827,872	543,794

4 مديني تمويل (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2016			2015		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	1,808	6,639	8,447	745	4,768	5,513
المخصص المحمل خلال السنة	1,631	3,355	4,986	1,063	1,842	2,905
المشطوب	(750)	-	(750)	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	7	4	11	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	2,696	9,998	12,694	1,808	6,639	8,447
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	-	174	174	-	74	74
المخصص المحمل خلال السنة	-	77	77	-	100	100
الرصيد في 31 ديسمبر	-	251	251	-	174	174
إجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	1,808	6,813	8,621	745	4,842	5,587
المخصص المحمل خلال السنة	1,631	3,432	5,063	1,063	1,942	3,005
المشطوب	(750)	-	(750)	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	7	4	11	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	2,696	10,249	12,945	1,808	6,813	8,621

إن سياسة البنك لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	71,820	51,283
أوراق مالية مسعرة	837	896
صكوك غير مسعرة	2,000	-
أوراق مالية غير مسعرة	4,098	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	21,070	12,384
	99,825	68,661

يتم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات غير مسعرة ذات قيمة دفترية 25,168 ألف دينار كويتي (2015: 16,482 ألف دينار كويتي) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

يشتمل الإيضاح رقم 18 على الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم.

6 عقارات استثمارية

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	15,127	15,340
الاستهلاك والانخفاض في القيمة المحمل للسنة	(312)	(213)
الرصيد في 31 ديسمبر	14,815	15,127

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ التقارير المالية 15,632 ألف دينار كويتي (2015: 15,916 ألف دينار كويتي). تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمين عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	983	1,040
مصروفات تشغيل مباشرة والاستهلاك وانخفاض القيمة (بالصافي)	(424)	(298)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 10)	559	742

لا يخضع البنك لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يتم استخدام أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

يشتمل الإيضاح رقم 18 على إفصاحات حول الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

7 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

8 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- *الودائع الاستثمارية:*
تتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

9 حقوق الملكية

رأس المال
يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (2015: 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي القانوني
وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدود بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

إصدار صكوك
إن البنك بصدد إصدار صكوك مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ أقصاه 250 مليون دولار أمريكي وتم الحصول على الموافقة اللازمة من بنك الكويت المركزي، ويقوم البنك حالياً بعرض ترويجي للصكوك ومن المتوقع أن يصدر الصكوك في 2017.

10 صافي إيرادات استثمار

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	44	119
إيرادات توزيعات أرباح	1,759	630
إيرادات صكوك	1,873	1,521
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 6)	559	742
إيرادات استثمار أخرى	104	671
	4,339	3,683

11 صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم تمويل قروض مشتركة تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل البنك بنجاح بمبلغ 1,005 ألف دينار كويتي (2015: 1,996 ألف دينار كويتي).

12 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2016	*2015*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**2,575**	1,000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	**1,000,000**	1,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	**2.58**	1.00

وحيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للبنك ضمن سياق الأعمال الطبيعي. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بمعاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة لم تتضمن أكثر من المعدل الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	المساهمون الرئيسيون	*أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون*	*أطراف أخرى ذات علاقة*	*المجموع 31 ديسمبر 2016*	*المجموع 31 ديسمبر 2015*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
تسهيلات التمويل	-	110	**24**	**134**	134
بطاقات الائتمان	-	**47**	**2**	**49**	5
حسابات المودعين	**393,532**	**330**	**149**	**394,011**	191,760

	عدد المساهمين الرئيسيين	*عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين*	*عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة*
2016			
تسهيلات التمويل	-	**5**	**2**
بطاقات الائتمان	-	**14**	**3**
حسابات المودعين	**2**	**8**	**16**
2015			
تسهيلات التمويل	-	4	-
بطاقات الائتمان	-	10	2
حسابات المودعين	2	16	9

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الدخل:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	3	-	3	2
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	5,094	-	-	5,094	2,715

مكافأة موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الادارة:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	1,552	1,645
مكافآت نهاية الخدمة	137	113
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	126	42
	1,815	1,800

* تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة مقابل مساهمات إضافية فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان التنفيذية طبقًا لقرارات مجلس الإدارة.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

14 التزامات ومطلوبات طارئة

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	9,140	11,040
خطابات ضمان	41,156	23,827
مطلوبات طارئة	50,296	34,867
التزامات رأسمالية	238	575
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمستأجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	1,508	1,495
من سنتين إلى خمس سنوات	6,049	6,032
	7,557	7,527
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمؤجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	833	983
من سنتين إلى خمس سنوات	3,336	3,333
	4,169	4,316

15 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة البنك ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار البنك في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرته المالية. وتؤدي أنشطة البنك إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياته:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي والعمليات التي يستخدمها البنك لتحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى البنك.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية كاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتضمن هذه المخاطر الانخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أوراق الدين المالية (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي واعتماد المقترحات الائتمانية وذلك ضمن الصلاحيات المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة التالية ذات الصلاحية التي تقدم مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للبنك بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات – حيثما كان ذلك مناسباً- والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيفها كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود المركز المالي، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود مدرجة ضمن بيان المركز المالي:		
أرصدة لدى البنوك	**3,864**	2,840
إيداعات لدى البنوك	**166,940**	133,355
مدينو تمويل	**827,872**	543,794
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**73,820**	51,283
موجودات أخرى	**4,380**	3,708
الإجمالي	**1,076,876**	734,980

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود خارج بيان المركز المالي:		
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**9,094**	10,985
خطابات ضمان	**40,951**	23,708
الإجمالي	**50,045**	34,693
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,126,921**	769,673

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات (تتمة)

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 15,192 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 14,068 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض لتركزات مخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية خارج بنود بيان المركز المالي:

	2016		2015	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	870,756	45,357	594,384	34,693
دول الشرق الأوسط الأخرى	175,673	-	112,944	-
بقية دول العالم	30,447	4,688	27,652	-
	1,076,876	50,045	734,980	34,693

	2016		2015	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	288,819	4,688	161,414	-
إنشاءات وعقارات	375,412	32,898	252,249	13,509
التجارة والتصنيع	150,463	8,962	92,519	5,301
أخرى	262,182	3,497	228,798	15,883
	1,076,876	50,045	734,980	34,693

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الائتمانات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الائتمانات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الائتمانات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة أو منخفضة القيمة*	
	جودة عالية	*جودة قياسية*		*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2016				
أرصدة لدى البنوك	**3,864**	-	-	**3,864**
إيداعات لدى البنوك	**166,940**	-	-	**166,940**
مدينو تمويل	**523,346**	**291,921**	**25,299**	**840,566**
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**59,579**	**14,241**	-	**73,820**
موجودات أخرى	**3,850**	**530**	-	**4,380**
	757,579	**306,692**	**25,299**	**1,089,570**
2015				
أرصدة لدى البنوك	2,840	-	-	2,840
إيداعات لدى البنوك	133,355	-	-	133,355
مدينو تمويل	360,784	175,750	15,707	552,241
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	51,283	-	-	51,283
موجودات أخرى	3,424	284	-	3,708
	551,686	176,034	15,707	743,427

يتناول الجدول التالي تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 90 يوماً*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2016				
مدينو تمويل	**12,941**	**5,612**	**987**	**19,540**
2015				
مدينو تمويل	8,915	1,016	609	10,540

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على البنك الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضًا على صافي أرباح البنك أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. ولكن الشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك الإسلامية تجنب البنك التعرض بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية جوهرية في 31 ديسمبر لكل من موجوداته ومطلوباته النقدية لغير المتاجرة وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

	2016			2015		
العملة	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على النتائج ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على النتائج ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	(201)	8	+1	(88)	9
الريال السعودي	+1	(21)	-	+1	(24)	-
الجنية الإسترليني	+1	1	-	+1	1	-

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

يقوم البنك بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2016 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 42 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 45 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المقابل من الممكن أن ينتج عنه تأثير مكافئ ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى البنك خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية البنك لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة البنك.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للبنك بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى البنك يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز البنك من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع مجموعات البنك المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى البنك. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأشد قسوة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يخضع البنك لقيود حول السيولة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2016	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	5,480	-	-	-	5,480
إيداعات لدى البنوك	153,346	13,594	-	-	166,940
مدينو التمويل	483,123	140,640	31,069	173,040	827,872
استثمارات متاحة للبيع	31,245	711	-	67,869	99,825
عقارات استثمارية	-	-	-	14,815	14,815
موجودات أخرى	1,708	439	251	3,989	6,387
عقار ومعدات	-	-	-	5,643	5,643
	674,902	155,384	31,320	265,356	1,126,962
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,407	59,849	87,752	10,123	274,131
حسابات المودعين	491,233	136,246	123,019	-	750,498
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	614,243	196,095	210,771	11,081	1,032,190

2015	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,845	-	-	-	3,845
إيداعات لدى البنوك	128,353	5,002	-	-	133,355
مدينو التمويل	237,165	112,988	66,151	127,490	543,794
استثمارات متاحة للبيع	4,352	766	2,476	61,067	68,661
عقارات استثمارية	-	-	-	15,127	15,127
موجودات أخرى	1,617	183	154	2,995	4,949
عقار ومعدات	-	-	-	6,376	6,376
	375,332	118,939	68,781	213,055	776,107
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,723	45,328	21,588	20,694	244,333
حسابات المودعين	241,220	121,533	70,712	-	433,465
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,101	166,861	92,300	21,565	683,827

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على البنك في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2016					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,569	60,404	89,085	10,429	276,487
حسابات المودعين	492,019	137,398	124,828	-	754,245
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	615,191	197,802	213,913	11,387	1,038,293
2015					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,714	45,556	21,851	21,480	245,601
حسابات المودعين	241,613	122,055	71,115	-	434,783
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,485	167,611	92,966	22,351	686,413

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات الطارئة والالتزامات على البنك:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2016				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,166	2,974	-	9,140
خطابات ضمان	8,141	13,773	19,242	41,156
التزامات رأسمالية	-	238	-	238
	14,307	16,985	19,242	50,534
2015				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,857	3,844	339	11,040
خطابات ضمان	3,719	9,876	10,232	23,827
التزامات رأسمالية	-	575	-	575
	10,576	14,295	10,571	35,442

15 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل
تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل
لدى البنك مجموعة من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للبنك. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالبنك، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك.

قام البنك بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ويضمن البنك عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. يولي البنك اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

16 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استنادا إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة**– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** – وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

16 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2016						
إيرادات تشغيل القطاع	13,467	4,436	801	4,080	-	22,784
نتائج القطاع	8,358	(1,649)	622	3,716	(8,472)	2,575
موجودات القطاع	655,687	172,185	166,940	114,640	17,510	1,126,962

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2015						
إيرادات تشغيل القطاع	9,773	3,426	586	4,294	-	18,079
نتائج القطاع	6,705	(1,862)	440	4,038	(8,321)	1,000
موجودات القطاع	416,335	127,458	133,355	83,789	15,170	776,107

17 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك أن يقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة البنك وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

17 إدارة رأس المال (تتمة)

يتبع البنك تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2014/336/2 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**563,240**	370,321
رأس المال المطلوب	**73,221**	46,290
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**6,591**	4,273
إجمالي رأس المال المتاح	**101,363**	96,553
معدل كفاية رأس المال – الشريحة 1: حقوق المساهمين	**16.83%**	24.92%
معدل كفاية رأس المال من إجمالي الشريحة 1	**16.83%**	24.92%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**18.00%**	26.07%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الانكشاف	**1,159,366**	796,866
معدل الرفع المالي	**8.17%**	11.58%

يشتمل قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

18 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

2016	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		71,820	71,820	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2016	31,009	31,009	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2016	40,811	40,811	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2016	837	837	-	-
صكوك غير مسعرة	31 ديسمبر 2016	2,000	-	-	2,000
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,632	-	-	15,632
- الكويت	31 ديسمبر 2016	10,307	-	-	10,307
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2016	5,325	-	-	5,325

2015	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		51,283	51,283	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2015	31,387	31,387	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2015	19,896	19,896	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2015	896	896	-	-
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,916	-	-	15,916
- الكويت	31 ديسمبر 2015	10,450	-	-	10,450
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2015	5,466	-	-	5,466

18 قياس القيمة العادلة (تتمة)

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2015.

إن الحركة في الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 تمثل في الأساس المشتريات التي تمت خلال السنة.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق.

إن تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال إدخال تغيير بهامش معقول على افتراضات المدخلات، لم يكشف عن أي تأثيرات مادية على بيان المركز المالي أو بيان الدخل.

بنك وربة ش.م.ك.ع.
البيانات المالية

31 ديسمبر 2015

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

EY
تبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢١
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
نبني عالماً
أفضل للعمل

KPMG

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب ا/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب ا/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب ا/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب ا/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة ا
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة ا
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الكويت في 10 يناير 2016

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**3,845**	6,098
إيداعات لدى البنوك		**133,355**	122,590
مدينو تمويل	4	**543,794**	388,159
استثمارات متاحة للبيع	5	**68,661**	53,000
عقارات استثمارية	6	**15,127**	15,340
موجودات أخرى		**4,949**	3,083
عقار ومعدات		**6,376**	6,535
إجمالي الموجودات		**776,107**	594,805
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7	**244,333**	153,086
حسابات المودعين	8	**433,465**	346,092
مطلوبات أخرى		**6,029**	3,762
إجمالي المطلوبات		**683,827**	502,940
حقوق الملكية	9		
رأس المال		**100,000**	100,000
خسائر متراكمة		**(7,373)**	(8,373)
احتياطي القيمة العادلة		**(347)**	238
إجمالي حقوق الملكية		**92,280**	91,865
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**776,107**	594,805

عماد عبد الله الثاقب
رئيس مجلس الإدارة

جسار دكيل الجسار
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		20,217	13,858
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين		(8,182)	(4,974)
صافي إيرادات التمويل		12,035	8,884
صافي إيرادات استثمارات	10	3,683	4,081
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	11	2,120	419
إيرادات أخرى		166	176
ربح / (خسارة) تحويل العملات الأجنبية		75	(7)
إيرادات التشغيل		18,079	13,553
تكاليف موظفين		(9,001)	(7,264)
مصروفات عمومية وإدارية		(3,387)	(2,976)
استهلاك		(1,602)	(1,345)
مصروفات التشغيل		(13,990)	(11,585)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		4,089	1,968
مخصص انخفاض القيمة	4	(3,005)	(1,802)
الربح قبل الاستقطاعات		1,084	166
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(33)	(9)
الزكاة		(9)	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(42)	(42)
صافي ربح السنة		1,000	115
ربحية السهم الأساسية والمخففة	12	1.00 فلس	0.12 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاح	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**1,000**	115
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى:			
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في سنوات لاحقة:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**(466)**	1,421
ربح من بيع استثمارات متاحة للبيع المحقق خلال السنة والمحول إلى بيان الدخل	10	**(119)**	(316)
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة		**(585)**	1,105
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**415**	1,220

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	رأس المال ألف دينار كويتي	خسائر متراكمة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2015	100,000	(8,373)	238	91,865
صافي ربح السنة	-	1,000	-	1,000
خسائر شاملة أخرى	-	-	(585)	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	1,000	(585)	415
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**100,000**	**(7,373)**	**(347)**	**92,280**
الرصيد في 1 يناير 2014	100,000	(8,488)	(867)	90,645
صافي ربح السنة	-	115	-	115
إيرادات شاملة أخرى	-	-	1,105	1,105
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	115	1,105	1,220
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	100,000	(8,373)	238	91,865

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**1,000**	115
تعديلات لـ:			
أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع	10	**(119)**	(316)
ربح بيع عقار استثماري	10	**-**	(681)
إيرادات توزيعات أرباح	10	**(630)**	(769)
إيرادات صكوك	10	**(1,521)**	(1,438)
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	10	**(742)**	(877)
إيرادات استثمار أخرى	10	**(671)**	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**230**	201
استهلاك		**1,602**	1,345
مخصص انخفاض القيمة	4	**3,005**	1,802
		2,154	(618)
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		**37,769**	(9,851)
مدينو تمويل		**(158,540)**	(171,933)
موجودات أخرى		**(1,786)**	(1,098)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**91,247**	87,983
حسابات المودعين		**87,373**	99,230
مطلوبات أخرى		**724**	(1,409)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**58,941**	2,304
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(32,030)**	(7,690)
متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع		**17,299**	20,326
متحصل من بيع عقار استثماري		**-**	9,740
شراء عقار ومعدات		**(1,443)**	(851)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**630**	769
إيرادات صكوك مستلمة		**1,882**	2,042
إيرادات تأجير مستلمة		**1,002**	1,522
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(12,660)**	25,858
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**46,281**	28,162
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**81,355**	53,193
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**127,636**	81,355

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً للوائح وقوانين بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في مدينة الكويت ببرج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بناء على قرار مجلس الإدارة في 10 يناير 2016. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد
تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لتتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق التفسيرات والمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة والجديدة التالية اعتباراً من 1 يناير 2015:

معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة (تعديل)
يسري التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 أنه يجوز إعادة تقييم الأصل من خلال الرجوع إلى البيانات القابلة للقياس إما بتعديل مجمل القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو بتحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل مجمل القيمة الدفترية بصورة تناسبية بحيث أن القيمة الدفترية الناتجة تعادل القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثل الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الدفترية للأصل. لم يكن لهذا التعديل أي أثر على تعديلات إعادة التقييم المسجلة من قبل البنك خلال السنة الحالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
يسري التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أن استثناء المحفظة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 13 لا ينطبق فقط على الموجودات المالية والمطلوبات المالية، بل أيضاً ينطبق على العقود الأخرى ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39. لا يقوم البنك بتطبيق استثناء المحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية 13.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2015، لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 معايير صادرة ولكن لم يتم سريانها

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يتم سريانها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير عند سريانها.

معيار المحاسبة الدولي 16 (تعديلات) – توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك
تنص التعديلات صراحة على أن طرق الاستهلاك التي تستند إلى الإيرادات، لا يُمكن استخدامها بالنسبة للممتلكات والآلات والمعدات. وذلك لأن هذه الطرق تعكس عوامل أخرى غير استهلاك المزايا الاقتصادية الكامنة في الأصل. صدرت هذه التعديلات في مايو 2014 وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن البنك بصدد قياس مدى تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 : إيرادات من عقود مع العملاء
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كيفية وموعد اعتراف الكيان بالإيرادات وكذلك يتطلب من هذه الكيانات تزويد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات أكثر إفادة وذات صلة. يوفر المعيار نموذج فردي واحد من خمس خطوات قائم على المبادئ ليتم تطبيقه على جميع العقود مع العملاء. صدر المعيار في مايو 2014 ويسري على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. إن البنك حاليا بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البنك ولا يتوقع أن يكون هناك أي تأثير هام عند تطبيق هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 : الأدوات المالية
يتناول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية وقياسها والاعتراف بها. صدرت النسخة الكاملة للمعيار في يوليو 2014 وتحل محل الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يحتفظ المعيار بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي عند نشوئها بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر دون تدويرها. توجد الآن طريقة جديدة المتوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقتي التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن المعيار واجب التطبيق على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. إن البنك حاليا بصدد تقييم أثر هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاح
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية توضح، دون أن تغير بشكل جوهري، متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 الحالية. توضح التعديلات:

- متطلبات الأثر المادي الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1
- أن البنود المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي قد لا يتم جمعها
- أن المنشآت تتمتع بمرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة إجمالية كبند واحد، ويتم تصنيفها بين تلك البنود التي سوف أو لن يتم لاحقا إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح الشروط التي تنطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. إن تلك التعديلات تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لتلك التعديلات أي تأثير مادي على البنك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية
الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية كـ "ودائع لدى البنوك" و"مديني تمويل" و"استثمار في أوراق مالية" و "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة مالية في تاريخ الحيازة.

التحقق
يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

عدم التحقق
تستبعد الموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
- يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع". أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو
  - لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يقوم بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من البنك أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

القياس
يتم قيد كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لكافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل.

فئات الأدوات المالية

ودائع لدى البنوك ومدينو التمويل
تمثل الودائع لدى البنوك ومدينو التمويل موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. يقدم البنك فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. تدرج الودائع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة البنك للأصل.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع
تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية وأوراق مالية مدينة (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. والأوراق المالية المدينة في هذه الفئة هي تلك التي يعتزم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وتضمينها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل أو يتحدد حدوث انخفاض في قيمته حيث يتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداته المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم يستطع البنك في الظروف النادرة المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد يختار البنك إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية إذا كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات حتى المستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة مع وضع أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي في الاعتبار.

يتم تصنيف المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية
في إطار السياق العادي للأعمال، يمنح البنك ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والكفالات وخطابات القبول. يتم قيد الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "المطلوبات الأخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند " صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئيًا ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية أيهما أكبر.

المقاصة
يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للبنك حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المحققة وينوي تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

قياس القيمة العادلة
تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي يتم الأخذ بالسوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان البنك الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الاقتصادية الخاصة.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يؤثر جوهرياً على قياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة معروضاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة معروضاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي لا يمكن الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس الاستحقاق، يحدد البنك ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير مالي بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل جوهري أو مجموعة من الموجودات المالية. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة فقط في حالة وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتحقق عندها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

بالنسبة لمديني التمويل، يقوم البنك أولاً بالتقييم بصورة منفردة لما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية. إذا قرر البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهريًا أو لا، فإن البنك يدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة ويقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض القيمة، فانه يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان واحتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيرًا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمرًا" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أوراق حقوق الملكية في بيان الدخل وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل قيمته الممكن استردادها. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ذات فترات استحقاق أصلية مدتها 3 أشهر أو أقل".

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في سنة الاستبعاد.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات فيما عدا الأراضي ملك حر التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يقاس العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، متى كان ذلك ملائما، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى البنك محتملاً وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة المتبقية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• مباني	20-40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقارير مالية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، في تلك الحالة يتم تقييم قيمته الممكن استردادها كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل أو وحدة إنتاج النقد قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الحالية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر تسجيل لخسارة انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، بشكل منتظم على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يحتسب البنك مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بعمل مساهمات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام البنك على هذه المساهمات، والتي من التوقع استحقاقها.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات.

(1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الضرائب
ضريبة دعم العمالة الوطنية
يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لقانون ضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب (تتمة)

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح البنك وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات
القطاع هو جزء يمكن تمييزه من البنك ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – متى كان ذلك ملائما - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

العملات الأجنبية
تدرج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الحق. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ تحديد قيمتها. في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى، يجري أيضاً قيد فروق تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية الأخرى، فيتم قيد فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في بيان الدخل.

المخصصات
تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج البنك من أجل سداد التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

الالتزامات الطارئة
لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

استخدام التقديرات
وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية لمديني التمويل.

إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة الدفترية لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها تم مناقشته أدناه:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية
يقوم البنك بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام
في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
يقوم البنك بمعاملة استثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكام هامة ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات
يتعين على الإدارة عند حيازة عقار اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. يقوم البنك بتصنيف العقار كـ"عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3 النقد والنقد المعادل

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
نقد	**1,005**	1,816
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**219**	712
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**2,621**	3,570
نقد وارصدة لدى البنوك	**3,845**	6,098
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق اصلية خلال 3 اشهر	**48,038**	15,016
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق اصلية خلال 3 اشهر	**75,753**	60,241
النقد والنقد المعادل	**127,636**	81,355

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مدينو تمويل

يتكون مدينو التمويل بصورة أساسية من التسهيلات المقدمة لعملاء البنك في شكل عقود مرابحة وإجارة. عند الضرورة، يتم الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
مدينو مرابحة	**445,059**	348,509
مدينو إجارة	**144,314**	69,489
اخرى	**1,660**	400
ناقصا: ارباح مؤجلة	**(38,792)**	(24,726)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**552,241**	393,672
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة	**(8,447)**	(5,513)
	543,794	388,159

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل (بعد خصم الأرباح المؤجلة) على اساس فئة العميل:

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
شركات	**294,641**	248,718
أفراد	**257,600**	144,954
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**552,241**	393,672
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة	**(8,447)**	(5,513)
	543,794	388,159

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2015			2014		
	مخصص محدد الف دينار كويتي	مخصص عام الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	مخصص محدد الف دينار كويتي	مخصص عام الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	**745**	**4,768**	**5,513**	638	3,055	3,693
المخصص المحمل خلال السنة	**1,063**	**1,842**	**2,905**	107	1,694	1,801
الحركة في العملات الأجنبية	**-**	**29**	**29**	-	19	19
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,808**	**6,639**	**8,447**	745	4,768	5,513
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	**-**	**74**	**74**	-	73	73
المخصص المحمل خلال السنة	**-**	**100**	**100**	-	1	1
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**-**	**174**	**174**	-	74	74
اجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	**745**	**4,842**	**5,587**	638	3,128	3,766
المخصص المحمل خلال السنة	**1,063**	**1,942**	**3,005**	107	1,695	1,802
الحركة في العملات الأجنبية	**-**	**29**	**29**	-	19	19
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,808**	**6,813**	**8,621**	745	4,842	5,587

إن سياسة البنك لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
صكوك مسعرة	**51,283**	41,926
اوراق مالية مسعرة	**896**	131
أوراق مالية غير مسعرة	**4,098**	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	**12,384**	6,845
	68,661	53,000

تم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات في أسهم وصناديق غير مسعرة ذات قيمة دفترية 16,482 ألف دينار كويتي (2014: 10,943 ألف دينار كويتي) والتي تم تسجيلها بعد خصم مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم معروض في إيضاح 18.

6 عقارات استثمارية

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	**15,340**	24,480
بيع خلال السنة	**-**	(8,900)
الاستهلاك والانخفاض في القيمة المحمل للسنة	**(213)**	(240)
الرصيد في 31 ديسمبر	**15,127**	15,340

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في تاريخ التقارير المالية 15,916 ألف دينار كويتي (2014: 15,836 ألف دينار كويتي).

تعتمد القيمة العادلة للعقارات على تقييمات تمت من قبل مقيمين عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
إيرادات تأجير عقارات استثمارية	**1,040**	1,393
مصروفات تشغيل مباشرة	**(298)**	(516)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 10)	**742**	877

ليس على البنك قيود حول القدرة على تحقيق الاستثمار العقاري ولا التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسيناتها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يوظف أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

تم إدراج إفصاحات الجدول الهرمي للقيمة العادلة الخاص بالعقارات الاستثمارية في إيضاح 18.

7 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى إيداعات مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

8 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- الودائع غير الاستثمارية على شكل حسابات جارية:
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- الودائع الاستثمارية:
وتتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري، التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

9 حقوق الملكية

رأس المال
يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهماً عادياً بقيمة 100 فلس لكل سهم (2014: 1,000 مليون سهماً عادياً بقيمة 100 فلس لكل سهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي القانوني
وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا لتوزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بمثل هذه التوزيعات.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية والسنوات السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنوات السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

10 صافي إيرادات استثمارات

	2015	*2014*
	الف دينار كويتي	*الف دينار كويتي*
ربح بيع استثمارات متاحة للبيع	**119**	316
ربح بيع عقار استثماري	**-**	681
إيرادات توزيعات ارباح	**630**	769
إيرادات صكوك	**1,521**	1,438
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 6)	**742**	877
اخرى	**671**	-
	3,683	4,081

11 صافي الأتعاب وإيرادات العمولات

يتكون صافي الأتعاب وإيرادات والعمولات بشكل أساسي من 1,584 ألف دينار كويتي مكتسبة عند إتمام من صفقة التمويل المشترك من البنك بنجاح.

12 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2015	*2014*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**1,000**	115
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	**1,000,000**	1,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	**1.00**	0.12

حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة مماثلة.

13 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يمتلكون فيها حصص رئيسية أو التي تمكنهم من مزاولة تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للبنك ضمن النشاط الطبيعي للأعمال. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بعمليات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة، والتي لم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	المساهمين الرئيسيين	*أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين*	*أطراف ذات علاقة أخرين*	*الإجمالي* **31 ديسمبر 2015**	*31 ديسمبر 2014*
	الف دينار كويتي	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*
تسهيلات التمويل	-	134	-	134	115
بطاقات الائتمان	-	5	-	5	4
حسابات المودعين	191,004	638	118	191,760	84,475

	عدد المساهمين الرئيسيين	*عدد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين*	*عدد الأطراف ذات العلاقة الآخرين*
تسهيلات التمويل	-	4	-
بطاقات الائتمان	-	10	2
حسابات المودعين	2	16	9

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الدخل:

	المساهمين الرئيسيين	*أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين*	*أطراف ذات علاقة أخرين*	*الإجمالي* **31 ديسمبر 2015**	*31 ديسمبر 2014*
	الف دينار كويتي	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*	*الف دينار كويتي*
إيرادات إيداعات وتمويل	-	3	-	3	-
تكاليف التمويل وتوزيعات إلى المودعين	2,714	1	-	2,715	914

مكافأة موظفي الإدارة العليا

	2015 *الف دينار كويتي*	*2014* *الف دينار كويتي*
رواتب ومزايا اخرى قصيرة الاجل	**1,645**	1,637
مكافات نهاية الخدمة	**113**	104
	1,758	1,741

14 التزامات عرضية وراسمالية

	2015 الف دينار كويتي	2014 الف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية	**11,040**	2,035
خطابات ضمان	**23,827**	12,756
التزامات عرضية	**34,867**	14,791
التزامات راسمالية	**575**	461

15 إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها وذلك بناء على حدود المخاطر وضوابط أخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة للحفاظ على المركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق الأرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى إنشاء انكشافات على أنواع المخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر السداد المعجل
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد بعض المخاطر الأخرى التي تحتاج للمراقبة والضبط. يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه والأهداف ومنهجية السياسات والنماذج والعمليات التي يستخدمها البنك لقياس وتخفيف وإدارة المخاطر وإدارة البنك لراس المال.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار المخاطر لدى البنك ومراقبة المخاطر والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدتها في تنفيذ مسئوليات الإشراف المنوط بها مجلس الإدارة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخير أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسبباً بذلك خسارة مالية للطرف الآخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الجدارة الائتمانية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مدينو التمويل والتزامات التسهيلات الائتمانية والاستثمارات في الأوراق المالية المدينة (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار ويقوم بتجميع كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان، مثل مخاطر تعثر العميل الواحد ومخاطر الدولة ومخاطر القطاع في قياس واحد بشأن خطورة الانكشاف.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس لائحة لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية التي بموجبها تقوم اللجنة بالفحص المبدئي واعتماد المقترحات الائتمانية وذلك ضمن الصلاحيات المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة الائتمان والاستثمار، التي بموجب ميثاقها تعتبر الجهة التالية ذات الصلاحية التي تقدم مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للبنك بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يهدف البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية إلى التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحافظ الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمان – متى كان ذلك مناسباً- والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل لجنة المخصصات، ذات الصلاحيات التنفيذية، والتي تتولى مسؤولية دارسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف المخاطر كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب لانخفاض القيمة أو انخفاض القيمة المحتمل للموجودات والاستثمارات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أية ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان ببنود المركز المالي، بما في ذلك البنود خارج الميزانية العمومية. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالإجمالي (مخصوما منه مخصص انخفاض القيمة) قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2015	*2014*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود داخل بيان المركز المالي:		
أرصدة لدى البنوك	**2,840**	4,282
إيداعات لدى البنوك	**133,355**	122,590
مدينو تمويل	**543,794**	388,159
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**51,283**	41,926
موجودات أخرى	**3,708**	1,791
الإجمالي	**734,980**	558,748
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود خارج بيان المركز المالي:		
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية	**10,985**	2,025
خطابات ضمان	**23,708**	12,692
الإجمالي	**34,693**	14,717
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**769,673**	573,465

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل الانكشاف الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر التي يمكن أن تنشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تضطلع بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك للتطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف واحد يبلغ 14,068 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 15,015 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

تركز المخاطر للحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركز الموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي حسب القطاع الجغرافي وقطاع الأعمال:

	2015		2014	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي:				
الكويت	**594,384**	**34,693**	448,662	14,717
دول الشرق الاوسط الاخرى	**112,944**	**-**	80,550	-
باقي دول العالم	**27,652**	**-**	29,536	-
	734,980	**34,693**	558,748	14,717

	2015		2014	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
قطاع الاعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	**161,414**	**-**	147,938	-
إنشاء وعقارات	**252,249**	**13,509**	170,098	10,159
التجارة والتصنيع	**92,519**	**5,301**	91,329	613
اخرى	**228,798**	**15,883**	149,383	3,945
	734,980	**34,693**	558,748	14,717

تخفيف مخاطر الائتمان

إن الطرق الفنية للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الحصول على ضمانات متى كان ذلك مناسباً والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تستحق ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من الجودة الائتمانية كما يلي:-

جودة عالية: انكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر الإجمالية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. يتضمن ذلك انكشافات لشركات ذات القوة المالية وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والدرجة قبل خصم مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة أو منخفضة القيمة*	
	جودة عالية	*جودة قياسية*		*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2015				
أرصدة لدى البنوك	**2,840**	-	-	**2,840**
إيداعات لدى البنوك	**133,355**	-	-	**133,355**
مدينو تمويل	**360,784**	**175,750**	**15,707**	**552,241**
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**51,283**	-	-	**51,283**
موجودات أخرى	**3,424**	**284**		**3,708**
	551,686	**176,034**	**15,707**	**743,427**
2014				
أرصدة لدى البنوك	4,282	-	-	4,282
إيداعات لدى البنوك	122,590	-	-	122,590
مدينو تمويل	273,094	117,005	3,573	393,672
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	41,926	-	-	41,926
موجودات أخرى	1,791	-	-	1,791
	443,683	117,005	3,573	564,261

ج) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية إذا لزم ذلك.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية البنك لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، حسب الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في كلاً من الظروف العادية والصعبة، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة البنك.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للبنك بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى البنك يومياً؛ من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز البنك من حيث معدل السيولة الإلزامي وكذلك معدل التمويل إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع مجموعات البنك المختلفة فيما يتعلق بتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية سائلة قصيرة الأجل عالية الجودة وتوافر التسهيلات بين البنوك في وقت قصير، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى البنك. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار فجوات السيولة. يتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقا لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة وأوقات الضغط. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يخضع البنك لحدود السيولة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات التي تقتضيها تعليمات وقواعد بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2015	*خلال 3 أشهر* الف دينار كويتي	*3 إلى 6 أشهر* الف دينار كويتي	*6 إلى 12 شهرا* الف دينار كويتي	*بعد سنة واحدة* الف دينار كويتي	*الإجمالي* الف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,845	-	-	-	3,845
إيداعات لدى البنوك	128,353	5,002	-	-	133,355
مدينو التمويل	237,165	112,988	66,151	127,490	543,794
استثمارات متاحة للبيع	4,352	766	2,476	61,067	68,661
عقارات استثمارية	-	-	-	15,127	15,127
موجودات اخرى	1,617	183	154	2,995	4,949
عقار ومعدات	-	-	-	6,376	6,376
	375,332	118,939	68,781	213,055	776,107
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,723	45,328	21,588	20,694	244,333
حسابات المودعين	241,220	121,533	70,712	-	433,465
مطلوبات اخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,101	166,861	92,300	21,565	683,827

2014	*خلال 3 أشهر* الف دينار كويتي	*3 إلى 6 أشهر* الف دينار كويتي	*6 إلى 12 شهرا* الف دينار كويتي	*بعد سنة واحدة* الف دينار كويتي	*الإجمالي* الف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	6,098	-	-	-	6,098
إيداعات لدى البنوك	85,770	3,005	33,815	-	122,590
مدينو التمويل	225,558	78,101	26,139	58,361	388,159
استثمارات متاحة للبيع	-	534	2,993	49,473	53,000
عقارات استثمارية	-	-	-	15,340	15,340
موجودات اخرى	543	96	-	2,444	3,083
عقار ومعدات	-	-	-	6,535	6,535
	317,969	81,736	62,947	132,153	594,805
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	45,726	36,685	20,310	50,365	153,086
حسابات المودعين	107,124	194,239	44,729	-	346,092
مطلوبات اخرى	3,146	-	-	616	3,762
	155,996	230,924	65,039	50,981	502,940

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات لمطلوبات البنك المالية في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تمت فوراً.

	خلال 3 أشهر *الف دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *الف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *الف دينار كويتي*	*بعد سنة واحدة* *الف دينار كويتي*	*الإجمالي* *الف دينار كويتي*
2015					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**156,714**	**45,556**	**21,851**	**21,480**	**245,601**
حسابات المودعين	**241,613**	**122,055**	**71,115**	**-**	**434,783**
مطلوبات اخرى	**5,158**	**-**	**-**	**871**	**6,029**
	403,485	**167,611**	**92,966**	**22,351**	**686,413**
2014					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	45,657	36,912	20,554	51,807	154,930
حسابات المودعين	107,294	195,510	45,310	-	348,114
مطلوبات اخرى	3,146	-	-	616	3,762
	156,097	232,422	65,864	52,423	506,806

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب استحقاق المطلوبات والالتزامات العرضية والرأسمالية لدى البنك:

	خلال 3 أشهر *الف دينار كويتي*	*3 إلى 12 شهراً* *الف دينار كويتي*	*بعد سنة واحدة* *الف دينار كويتي*	*الإجمالي* *الف دينار كويتي*
2015				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية	**6,857**	**3,844**	**339**	**11,040**
خطابات ضمان	**3,719**	**9,876**	**10,232**	**23,827**
التزامات رأسمالية	**-**	**575**	**-**	**575**
	10,576	**14,295**	**10,571**	**35,442**

	خلال 3 أشهر *الف دينار كويتي*	*3 إلى 12 شهراً* *الف دينار كويتي*	*بعد سنة واحدة* *الف دينار كويتي*	*الإجمالي* *الف دينار كويتي*
2014				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية	505	551	979	2,035
خطابات ضمان	85	4,316	8,355	12,756
التزامات رأسمالية	-	461	-	461
	590	5,328	9,334	15,252

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وهوامش ربح الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تضطلع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمسئولية الإشراف العام على مخاطر السوق. كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الاستثمار والخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمار والأدوات المالية والمعاملات خارج إطار السوق الرسمي.

يستخدم البنك ممارسات السوق لتقييم مراكزه ويتلقى معلومات السوق بصفة منتظمة بغرض ضبط مخاطر السوق.

يتألف إطار عمل إدارة مخاطر السوق من العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لحدود المخاطر والتركيزات الإجمالية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي ووفقاً للحدود الداخلية.
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي تصدر عن جهات مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة.
- مراجعة المخاطر لكافة عروض الاستثمار من حيث مخاطر الدولة ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر أسعار العملة، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المتعلقة بالأداة او/و المصدر.

يتم وضع السياسات والإجراءات وحدود التداول لضمان تنفيذ سياسة الحدود المقبولة لمخاطر السوق لدى البنك. يتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بإدارة مخاطر السوق. ويعمل البنك على ضمان تقديم الدعم المستمر والمناسب لعمليات إدارة مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، وذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة تتناسب عكسياً مع ارتفاع المعدلات. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح على صافي أرباح البنك أو هامش الربح.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي استناداً إلى معايير التقارير المالية الدولية. إن أي مراكز قائمة قصيرة أو طويلة الأجل تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض البنك لانكشافات على مخاطر عملات أجنبية مؤثرة في 31 ديسمبر لكل من موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يتناول التحليل احتساب تأثير الحركات المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

العملة	2015			2014		
	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على الأرباح ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على الأرباح ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	(79)	107	+1	(36)	42
الريال السعودي	+1	(24)	20	+1	(26)	24
الجنية الإسترليني	+1	-	-	+1	(6)	-

مخاطر أدوات حقوق الملكية
مخاطر أدوات حقوق الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات الأسهم أو/و قيمة الأسهم الفردية.

يقوم البنك بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2015 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 45 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014: 7 ألف دينار كويتي). إن تغيراً مساوياً في الاتجاه المضاد، كان من الممكن أن ينتج عنه نفس التأثير ولكن بالإتجاه العكسي، وذلك عند ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

ه) مخاطر السداد المعجل
إن مخاطر السداد المعجل هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات معدلات الربح الثابتة عند انخفاض أسعار العوائد. نتيجة للشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك الإسلامية، فإن البنك غير معرض بشكل جوهري لخطر السداد المعجل.

و) مخاطر التشغيل
تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من أحداث خارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في التنفيذ، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقدان السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل
لدى البنك مجموعة من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم والإشراف على المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية في البنك. تمت الموافقة على إجراءات مخاطر التشغيل المناسبة من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالبنك، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة إدارة المخاطر. تتأكد هذه المجموعة من الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من إطار الإدارة الشاملة والرشيدة والقوية للمخاطر.

يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية العمل لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك.

قام البنك بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ويضمن البنك عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. يولي البنك اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

16 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة**– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسة.
- **الاستثمار** – وتشتمل على استثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات عن الإيرادات وربح الفترة ومجموع الموجودات لقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات *الف* *دينار كويتي*	*الافراد* *الف* *دينار كويتي*	*الخزينة* *الف* *دينار كويتي*	*الاستثمار* *الف* *دينار كويتي*	*اخرى* *الف* *دينار كويتي*	*المجموع* *الف* *دينار كويتي*
2015						
ايرادات تشغيل القطاع	**10,214**	**3,616**	**1,023**	**3,226**	**-**	**18,079**
نتائج القطاع	**7,147**	**(1,672)**	**877**	**2,970**	**(8,322)**	**1,000**
موجودات القطاع	**416,337**	**127,458**	**151,187**	**65,956**	**15,169**	**776,107**
	الشركات *الف* *دينار كويتي*	*الافراد* *الف* *دينار كويتي*	*الخزينة* *الف* *دينار كويتي*	*الاستثمار* *الف* *دينار كويتي*	*اخرى* *الف* *دينار كويتي*	*المجموع* *الف* *دينار كويتي*
2014						
ايرادات تشغيل القطاع	7,771	2,164	494	3,124	-	13,553
نتائج القطاع	6,102	(2,206)	373	2,702	(6,856)	115
موجودات القطاع	318,783	69,376	142,805	48,124	15,717	594,805

17 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك أن يقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات من السنوات السابقة.

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة البنك وتحكم عملية المراقبة تعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي. فيما يلي رأسمال البنك الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال:

17 إدارة رأس المال (تتمة)

يتبع البنك تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ رب أ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**370,321**	308,712
رأس المال المطلوب	**46,290**	37,045
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**92,280**	91,865
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**92,280**	91,865
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**4,273**	3,578
إجمالي رأس المال	**96,553**	95,443
معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين	**24.92%**	29.76%
معدل كفاية رأس المال – الشريحة الأولى	**24.92%**	29.76%
معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل	**26.07%**	30.92%

الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 مدرج في قسم "إدارة المخاطر" في التقرير السنوي.

يتم احتساب معدل الرفع المالي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**92,280**	91,865
إجمالي الانكشاف	**796,866**	606,359
معدل الرفع المالي	**11.58%**	15.15%

18 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

2015	*تاريخ التقييم*	*المجموع الف دينار كويتي*	*قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) الف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) الف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		**51,283**	**51,283**	-	-
- صكوك حكومية	**31 ديسمبر 2015**	31,387	31,387	-	-
- صكوك شركات	**31 ديسمبر 2015**	19,896	19,896	-	-
اوراق مالية مسعرة	**31 ديسمبر 2015**	**896**	**896**	-	-
موجودات مقاسة بالتكلفة عند الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		**15,916**	-	-	**15,916**
الكويت	**31 ديسمبر 2015**	10,450	-	-	10,450
دول الشرق الاوسط الاخرى	**31 ديسمبر 2015**	5,466	-	-	5,466

2014	*تاريخ التقييم*	*المجموع الف دينار كويتي*	*قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) الف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) الف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		41,926	41,926	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2014	32,505	32,505	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2014	9,421	9,421	-	-
اوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2014	131	131	-	-
موجودات مقاسة بالتكلفة عند الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,836			15,836
الكويت	31 ديسمبر 2014	10,571	-	-	10,571
دول الشرق الاوسط الاخرى	31 ديسمبر 2014	5,265	-	-	5,265

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و2014.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقدير ها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق.

إن تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال إدخال تغيير بهامش معقول على افتراضات المدخلات، لم تبين أي تأثيرات مادية على بيان المركز المالي أو بيان الدخل.